واشنطن لإقليم كردستان:الحكم الرشيد وحقوق الانسان وتعزيز الوحدة الداخلية

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 29
الخميس
2024/02/29
No. :7898

فيدرالية عملاقة.. ولا مجال لمناطحتها

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

المطبعة
احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- جلال طالباني : كردستان فيدرالية عملاقة.. ولا مجال لمناطحتها
- لطيف نيرويي : من هو المدافع الحقيقي عن حقوق المكونات ؟
- قوباد طالباني: ضرورة اجراء الانتخابات بشكل نزيه وشفاف وعادل
- واشنطن: إقليم كردستان حجر الزاوية في علاقاتنا الشاملة مع العراق
- اقليم كردستان دستوري ولامخاوف من قرارات المحكمة الاتحادية
- الاتحادية: عدم صرف الروات او تاخيرها..مخالفة يجب ازالتها وفقا للدستور
- رئيس الجمهورية: العراق دولة فيدرالية وصلاحيات إقليم كردستان دستورية
- جلسة مباحثات موسعة بين الرئيسين العراقي والارميني
- توضيح رئاسي حول الاتهامات الكاذبة والتشهير
- توقف عمليات ترسيم الحدود من جهة اقليم كوردستان
- اشادات تركمانية بقرار المحكمة الاتحادية حول مقاعد الكوتا
- عبدالخالق عمر عبدالله الساقي : التركمان والكرسي المتنقل

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- القاضي فائق زيدان : المحكمة الاتحادية العليا ..... ولادة عسيرة
- ديفيد شينكر: نفوذ أكبر في بغداد دون وجود القوات
- د.دلاور علاء الدين: ثغرة المجلس الاتحادي تمنع بناء الدولة في العراق

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

- إردوغان وبوتين.. ربيع ثم خريف فمتى الشتاء؟
- تركيا في مبادرة درع السماء الأوروبية

المـرصد الايراني

- الانتخابات التشريعية في إيران: وعافية المشهد السياسي
- تقرير المرصد: كل ما تريد معرفته عن الانتخابات الرئاسية في إيران
- مجلس الشورى الإسلامي في إيران.. واجباته وصلاحياته

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

- ساحة المعركة..عشرة صراعات تفسر الشرق الأوسط الجديد
- الدور الدبلوماسي الفرنسي في الشرق الأوسط

العدد: 7898... 29-02-2024

كردستان

فيدرالية عملاقة ولا مجال لمناطحتها

*جلال طالباني

الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية

*نشر المقال في صحيفة (الشرق الاوسط) اللندنية بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٧

الفيدرالية الموجودة في كردستان التي يطالب شعب كردستان بتوسيعها حتى تشمل جميع مناطق كردستان (وليس جميع الكرد) وفق الاتفاق العتيد القاضي بأن الفيدرالية تشمل المناطق ذات الاكثرية، كما في قانون الحكم الذاتي الصادر عام ١٩٧٤ في بغداد.

فالعراق الرسمي اقر الحكم الذاتي لمنطقة كردستان وليس للكرد على ان تشمل كردستان جميع المناطق ذات الاكثرية الكردية.

ونال هذا القرار الرسمي العراقي التأييد الشعبي، حيث ايدته الاحزاب العراقية كافة بما فيها الاحزاب المعارضة من عربية وكردستانية.

ونال التأييد العربي الذي استهله القائد العربي الخالد جمال عبد الناصر ببرقيته المشهورة التي ارسلها لرئيس الجمهورية العراقية مهنئا ومباركا ومؤيدا لبيان آذار الذي تضمن الاعتراف بالحكم الذاتي وبكون «الشعب العراقي يتألف من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية وباقرار حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي».

كما نال الحكم الذاتي تأييد المؤتمر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة الرئيس الخالد حافظ الأسد، وذلك رغم معارضة اليمين البعثي قبل الحركة التصحيحية. ونال كذلك مباركة ليبيا التي ينادي قائد ثورتها الاخ القائد معمر القذافي باستمرار بحق الشعب الكردستاني في كردستان مستقلة وموحدة.

ولم يتخلف حزب تقدمي عربي ومنظمة تحريرية فلسطينية من تأييد بيان آذار في حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي. ونال التأييد الدولي ايضا حيث بارك الاتحاد السوفياتي وجميع دول اوروبا الشرقية هذا الاتفاق وحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي. ونال كذلك تأييد الاحزاب الشيوعية والاشتراكية والعمالية وتأييد الدول الاوروبية كلها وكذلك الولايات المتحدة الامريكية. وصدر قانون الحكم الذاتي في ١١ /آذار / ١٩٧٤ ورغم نواقصه العديدة فقد اكد الحقائق التالية بقانون رسمي من «مجلس قيادة الثورة»:

١ ـ وجود منطقة كردستان للحكم الذاتي، أي وجود كيان كردستاني يتمتع بالحكم الذاتي ضمن العراق الواحد. تتألف من محافظات دهوك واربيل والسليمانية. استثنيت منها مناطق كردستانية عديدة.

> **الفيدرالية هي الممارسة العصرية لحكم الدولة الواحدة ذات الاقاليم المتمايزة**

٢ ـ تأليف مجلس تشريعي لمنطقة كردستان وكان ذلك بمثابة مجلس نيابي يجب ان ينتخب لمنطقة كردستان.

٣ ـ ولكن الخلاف بين الشعب الكردي والحكومة البعثية ظل قائما حول حدود منطقة كردستان وصلاحيات الحكم الذاتي. وكان الخلاف الرئيسي حول كركوك وخانقين، اذ اعلن نائب الرئيس العراقي صدام حسين الاستعداد لتقسيم كركوك وفق نهر (خاصة) المار بوسط كركوك ولكن الجانب الكردي رفض هذا الاقتراح طالبا العمل باحصاء ١٩٥٧ حول كركوك تنفيذا لقانون الحكومة، الذي نص على ان كردستان ذات الحكم الذاتي تتضمن جميع المناطق ذات الاغلبية الكردية، وكان الاحصاء في كركوك عام ١٩٥٧ قد بين حقيقة كون الكرد اكثرية في محافظة كركوك، اذ كان عدد الكرد ١٨٧٥٩٣ وعدد التركمان ٨٣٣٧١ شخصا.

ولكن رغم الخلافات فقد تكوّن واقع جديد هو الوجود

الرسمي لمنطقة الحكم الذاتي لكردستان، أي وجود كيان رسمي كردستاني ذي حكم ذاتي ضمن العراق الموحد.

هذه الحقيقة المعروفة تتعرض الآن للجهل او التجاهل من قبل البعض، وخاصة المعارضين للفيدرالية، لذلك يجب تكرار بيانها وذكرها باستمرار لعل الذكرى تنفع المؤمنين.

اذن فان المطالبة بالفيدرالية لا تبدأ من الصفر، بل من حقيقة واقعة معترف بها رسميا عراقيا وشعبيا، عراقيا وعربيا ودوليا على نطاق الحكومات والاحزاب والهيئات.

وتبلورت هذه المطالبة في قرار المجلس الوطني الكردستاني الذي اتخذه بالاجماع في وقت كانت كردستان خالية من سطوة ونفوذ ووجود الحكومة العراقية، وكانت تعيش حالة الاستقلال، استقلال الامر الواقع، مما يدل على حقيقتين هما:

١ ـ تمسك الشعب الكردستاني بالوحدة الوطنية العراقية الحقيقية القائمة على اسس الديمقراطية والفيدرالية.

٢ ـ الاصرار على البقاء ضمن العراق الموحد وتنظيم العلاقة مع المركز على اساس الفيدرالية التي تعطي حقوق السيادة للحكومة المركزية وما عداه لمنطقة كردستان الفيدرالية. وحقوق السيادة تشمل رئاسة الدولة، القوات المسلحة، العلاقات الخارجية، المالية العامة، التجارة الخارجية، الثروات الوطنية كالنفط والغاز والعملة والبنك المركزي.

وقد مارس شعب كردستان خلال فترة تزيد على ١٢ عاما حقوق الفيدرالية وحقق نجاحات كبيرة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها. فقد اعاد بناء آلاف القرى التي هدمتها الدكتاتورية وتمت اعادتها الى الفلاحين اصحابها الشرعيين وشرعت في اعادة المدن القصبات المهدمة، وخاصة حلبجة التي تعرضت لقصف بالاسلحة الكيماوية، مما ادى الى مقتل وجرح الآلاف من سكانها المسالمين الآمنين، وبينجوين وجوارتا وقلعة دزه وضومان وكلالة وميركة سور وبله وشيروانه وغيرها من القصبات الكردية.

ونظم الادارات وقوات الشرطة والأمن العام لخلق استقرار مشهود في كردستان وتمشية امـور الناس ومعاملاتهم وخدمة مصالحهم. وتم تأسيس جامعة دهوك وجامعة كويسنجق واحياء جامعة السليمانية مجددا التي الغتها الدكتاتورية انتقاما من مدينة السليمانية المناضلة، وقد تم انشاء عشرات المعاهد الفنية والتكنيكية والتعليمية في عموم كردستان العراق.

> **هذه الحقيقة المعروفة تتعرض الآن للجهل او التجاهل من قبل المعارضين للفيدرالية**

ونـود تقديم بعض الارقام في المجال الصحي وتـطـوره خـلال ١٢ عاما من حكم الاقليم في منطقة السليمانية:

١ ـ كان عدد الاطباء عام ١٩٩١ أي بعد سبعين عاما من الحكم المركزي ١٧٨ طبيبا والآن العدد هو ١١٢٥ طبيبا. وبنت الحكومة المركزية خلال سبعين عاما ٣٥ مركزا صحيا، والآن يوجد ٤٦٢ مركزا صحيا ومقابل ٧ مستشفيات في العهد القديم توجد ٢٧ مستشفى ويوجد الآن ١٣٢٠٠ مضمد وممرضة وموظف صحي وموظف اداري مقابل ٣٢٢٠ موظفا سابقا، وهكذا نرى الفرق الشاسع بين ما قدمته حكومة الاقليم في منطقة السليمانية خلال ١٢ عاما وما قدمته الحكومات العراقية خلال سبعين عاما للمنطقة.

ونجد نفس التطور في منطقتي دهوك واربيل ايضا.

ومن الناحية التعليمية فقد بنت الحكومات العراقية المتعاقبة خلال سبعين عاما في منطقة حكومة اقليم كردستان (السليمانية) ٤٠٤ مدارس ابتدائية ومتوسطة وثانوية والغت جامعة السليمانية. اما الآن فتوجد في المنطقة ١٩٨٠ مدرسة من روضة ـ ابتدائية – متوسطة ـ ثانوية ـ اعدادية ـ معاهد، عدد الطلبة فيها ٤١٢٣٧١ بينما كان العدد في عام ١٩٩١ (٢٢٠٨٨٦) طالبا وعدد المعلمين والمدرسين فيها ٢٢٤٨٦ فيما كان العدد عام ١٩٩١ (٧١٧٠) معلما ومدرسا وهي اعداد تعتبر ضعف الاعداد القديمة.

كما اعيد انشاء جامعة السليمانية التي تعتبر الآن باعتراف الجميع بما فيه اليونسكو والجامعات الاوروبية والامريكية الزائرة، احسن واحدث جامعة في العراق كله.

تملك الجامعة ٢٠ كلية فروعها ٦٤ وعدد اساتذتها ٤٠٦ وعدد الطلبة فيها ٧٩٦٦ طالبا، لها اقسام داخلية مجانية لثلاثة آلاف طالب وطالبة، علما بأن كل طالب وطالبة يتسلم راتبا شهريا مناسبا. وتملك مئات الكومبيوترات وشبكة الإنترنت الحديثة.

وتوجد ٦ معاهد تكنيكية لها ٣٠ فرعا، عدد اساتذتها ٥٣ وعدد طلابها ٢١٦٨ واقسامها الداخلية تسع ٦٧٢ طالبا وطالبة.

نلفت انظار القارئ الى ان ما ذكرناه هو احصاء عام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ الدراسية. اما العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الدراسي فهناك يقين بتقدم وتطور وزيادة في جميع المجالات.

واذا كان التعليم والصحة نموذجين للتطور والتقدم والفرق الشاسع بين العهد الدكتاتوري والرجعي العراقي وعهد الحكومة الاقليمية في كردستان، فان مثل هذا التقدم والتطور موجودان ومحسوسان في جميع مجالات التطور العمراني والطرق والمواصلات والتلفونات والجوالات والتجارة والاقتصاد الحر والازدهار الثقافي والاقتصادي والخ.

كل ذلك يبرهن ضرورة تمتع الشعب الكردي بالفيدرالية (الاتحادية) كشرط ضروري للتقدم والتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي والعلمي والصحي ايضا. كما اعادت حكومتنا الاقليمية تشغيل المعامل القليلة الموجودة في كردستان التي حاولت السياسة الشوفينية والتمييز القومي حرمان كردستان منها، ضمن مجموع مئات المعامل توجد في كردستان اقل من عشرة معامل!

> **المطالبة بالفيدرالية تبدأ من حقيقة واقعة معترف بها رسميا عراقيا وعربيا ودوليا**

وفي كردستان المحررة ازدهرت الحياة السياسية والحزبية، حيث يتمتع الجميع بالحريات الديمقراطية وحيث ضمنت للجميع النشر والتنظيم والاعلام وحق تملك الراديو والتلفزيون وحتى الميليشيات.

ونشطت التجارة والاعمال العمرانية على اساس الاقتصاد الحر وبمساعدة تشجيعية من حكومة الاقليم. فازدهرت المشاريع الصناعية الصغيرة وحركة البناء والعمران.

واعيدت الحياة الى الريف الذي دمره صدام حسين كاملا، حيث دمرت واحرقت القرى والمزارع ونهبت ملايين الاغنام والمواشي ومنعت الزراعة. فتم بناء القسم الاكبر من القرى واعادة الحياة الزراعية اليها وتزويد الكثير منها بالكهرباء والمشاريع الاروائية والصحية وعادت الثروة الحيوانية فتجاوزت اعدادها قبل النهب الحكومي بذريعة الانفالات. وغدت مدينة السيلمانية من اجمل

وانظف المدن العراقية.

كل هذه الحقائق تبرهن مضار الدكتاتورية وفوائد الديمقراطية ومنها الادارة الفيدرالية (الاتحادية).

وتحسنت حياة المواطنين وزادت الرواتب بنسبة كبيرة وتحسنت اوضاع الكسبة والعمال الذين لم يعودوا يعانون من البطالة.

وتطورت حقوق المرأة، اذ اقر بحقها المتساوي مع الرجل وفتحت المجالات امامها فأصبحت وزيرة ووكيلة وزارة ومديرة معمل وقائممقامة وحاكمة في المحاكم. وصدر قانون منع تعدد الزوجات والغي ما سمي بقانون الشرف، حيث كان يبيح قتل النساء من قبل ذويهن من دون محاكمة عادلة.

وتوسعت وتقدمت الحركة الرياضية في كردستان، حيث نشطت النوادي والفرق الرياضية التي تنال الدعم المادي من حكومة الاقليم واقيمت لها الابنية في عدة مدن.

اما النواحي السياسية والثقافية فقد تمتعت بالحريات التامة، حيث تعمل الاحزاب كافة بحرية مطلقة وحيث تشكلت المنظمات الديمقراطية التي تمارس فعالياتها بحرية تامة وصدرت الصحف والمجلات بالعشرات من دون رقابة وبحرية تامة.

وتأسست المؤسسات الثقافية كمؤسسة سردم و---- گەلاوێژی نوێ ----نوي في السليمانية ومؤسسات لالش وغيرها في اربيل ودهوك وتوسعت الحركة الأدبية والفنية والمسرحية في كردستان.

وتأسست فيها محطات تلفزيون محلية ووطنية وعالمية بجانب العديد من المحطات الاذاعية التابعة لجميع الاحزاب والمنظمات.

وباختصار اصبحت كردستان واحة للحرية والديمقراطية وازدهرت وتطورت في جميع نواحي الحياة بحيث تصلح نموذجا للعراق الديمقراطي الجديد وهذه حقيقة يقر بها الجميع وكل من يزور كردستان.

اذن فهذه التجربة الديمقراطية الرائدة - للفيدرالية الديمقراطية الكردستانية - تستحق التأييد والتشجيع والتبريك من جميع الخيرين في العراق ومن جميع محبي الحرية والديمقراطية في العراق والمنطقة.

ولكن هناك بعض الجهلة والمتجاهلين لحقائق الحياة والمتأثرين بالأفكار الشوفينية المعادية للشعب الكردي يريدون هدم هذه التجربة الديمقراطية بدل تعميمها في العراق وانضاجها وتطويرها اكثر فأكثر.

> **هذه التجربة تستحق التأييد والتشجيع من جميع الخيرين في العراق ومحبي الحرية والديمقراطية**

وهم دعاة معاداة الفيدرالية في العراق كله ناهيك عن كردستان، وهم بذلك ينطحون برؤوسهم صخور جبال كردستان ويعارضون التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ويعملون على نشر العداوة والبغضاء بين الكرد والعرب، خصوصا بين الكرد والعرب المعادين لحقوقهم في الديمقراطية والفيدرالية.

وهم يريدون عبثا اعادة عجلة التاريخ الى الوراء وفرض الظلام على المجتمع المنور بنور الحرية والديمقراطية الفيدرالية. انهم يريدون غصب مكاسب شعب كردستان وسلبه حقوقه المكتسبة وهدم ما بناه من تقدم وحضارة ومجتمع مدني حديث. وبئس ما يطمحون ومحال ما يأملون.

مؤتمر المعارضة العراقية في لندن

ونريد ان نوثق مقالتنا بنص القرار الذي اصدره مؤتمر

المعارضة العراقية في لندن بالاجماع وبتأييد في ما بعد من الحكومتين الامريكية والبريطانية والاشتراكية الدولية:

*عاشرا الفيدرالية وحل القضية الكردية :

«عند دراسة القضية الكردية وسبل الحل المنشود لها اكد المؤتمر حقيقة التنوع والتعدد في تركيبة المجتمع العراقي القومية والمذهبية والسياسية، واجمع على اهمية تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية الطوعية بتحقيق المساواة التامة بين جميع المواطنين، آخذين بنظر الاعتبار ما أقره مؤتمر صلاح الدين والاجتماعات الاخرى للمعارضة العراقية والخطاب السياسي للقاء قيادة المعارضة في واشنطن في آب ٢٠٠٢، وتبنى المجلس الوطني لكردستان العراق مشروعا فيدراليا متكاملا في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ / تشرين الثاني/ ١٩٩٢، عبر المؤتمر عن احترامه لشعب كردستان وارادته الحرة في اختيار الصيغة المناسبة للشراكة مع ابناء الوطن الواحد. وتوقف المؤتمر عند تجارب النظام الفيدرالي واعتبره يمثل صيغة مناسبة لحكم العراق ينبغي الاستناد اليها كأساس لحل المشكلة الكردية في اطار المؤسسات الدستورية العراقية بعد القضاء على نظام صدام الدكتاتوري واحداث التغيير المنشود.

وفي هذا الصدد اكد المؤتمر حرصه على وحدة العراق والتعايش بين قومياته على اساس الاتحاد الاختياري. وشدد الاجتماع على تلبية المطامح المشروعة والعادلة لشعب كردستان وتصفية جميع مظاهر الاضطهاد والقمع على اساس المبدأ القانوني الدولي الذي يقر حقه في تقرير المصير وتأكيد روح الاخوة والاتحاد والشراكة في الوطن».

وختاما نقول ان الفيدرالية شوهت وحرمت من قبل العنصريين عمدا. فالفيدرالية تعني الاتحادية ـ المانيا الفيدرالية ـ تترجم الى المانيا الاتحادية. والفيدرالية بهذا المعنى هو اتحاد لا تقسيم، ولكنه اتحاد اختياري طوعي، اتحاد ديمقراطي يحترم ارادة الناس وحقهم في حكم مناطقهم المتميزة بخصوصيتها. والفيدرالية تاريخيا جاءت لتوحيد الاقاليم التابعة لأمة واحدة كألمانيا او لتوحيد اقاليم تسكنها قوميات متمايزة كما في كندا وسويسرا، او لتوحيد اقاليم ذات خصوصيات معينة، كما في الهند وباكستان واستراليا. اذن فالفيدرالية توحيدية وليست تقسيمية.

> **الشوفينيون يتجاهلون الحقائق ليجعلوا من الفيدرالية بعبعا مخيفا للناس السذج والبسطاء**

والفيدرالية ممارسة ديمقراطية لاشراك الناس جميعا في حكم بلادهم، وكذلك لاعطائهم حرية اختيار حكامهم وادارة مناطقهم الخاصة. والفيدرالية هي توزيع للصلاحيات بين المركز والاقاليم وهي بذلك تنهي المركزية المفرطة التي تجمع الصلاحيات كلها في يد المركز بما يشبه الدكتاتورية والاحتكار والانحصار للسلطات وحقوق الادارة وغيرها.

واخيرا الفيدرالية هي الممارسة العصرية والحضارية لحكم الدولة الواحدة ذات الاقاليم المتمايزة او القوميات المتنوعة، وبالتالي فإن الشوفينيين يتجاهلون هذه الحقائق الواضحة ليجعلوا من الفيدرالية (الاتحادية) بعبعا مخيفا للناس السذج والبسطاء ولخداعهم وتسميم اذهانهم فقط.

*الامين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني

من هو المدافع الحقيقي عن حقوق المكونات على مر التاريخ؟

* لطيف نيرويي

إثر صدور قرار المحكمة الاتحادية حول تعديل قانون انتخابات برلمان كوردستان، وإلغاء مقاعد كوتا المكونات، تحاول مؤسسة إعلامية معينة، وللأسف، لأجندات محددة ووفق خطة مدروسة، زرع الحقد والضغينة والتمييز بين مكونات كوردستان، وتنشر تصريحات شديدة اللهجة من الكوادر التابعين لهم من المكونين التركماني والمسيحي، المستفيدين من نظام الكوتا.

وفي المقابل تصدر ردود أفعال من بعض المواطنين وكوادر أحزاب كوردستانية، عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، بنشر تعليقات غير لائقة، وهاتان الرسالتان المتضادتان والدفع باتجاه زرع الأحقاد والكراهية بين المكونات، محاولة غير أخلاقية وغير مسؤولة، ولاتتوافق بأي شكل مع روح التعايش السلمي بين مكونات كوردستان، لان هذه المكونات تحظى بالاحترام دوما، كما إن واجباتهم وحقوقهم مصونة وفق القانون، مثل سائر مواطني اقليم كوردستان، وأبناء المكونات يعدون أنفسهم جزءا مهما ورئيسا من المجتمع الكوردستاني، ويعتبرون الى حماية السلم المجتمعي والتعايش المشترك، من اولويات مهامهم، لذلك ينبغي للجميع التعامل مع الوضع بالعقل والمنطق المسؤول، وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية والحزبية.

وهنا نتساءل: ما هي فائدة السعي لخلق مثل هذه الأجواء داخل المجتمع الكوردستاني بجميع مكوناته؟ إذكاء روح الحقد والكراهية يصب في مصلحة من؟

وهنا يجدر بنا التذكير بأن المكونات الأصيلة في كوردستان والعراق تدرك جيدا الحقيقة التاريخية بأنه بعد انتفاضة آذار عام ١٩٩١، كان الرئيس مام جلال المدافع الحقيقي عن حقوقهم، وبهدف مشاركتهم في العملية السياسية اقترح اتباع نظام الكوتا.

وبعد عملية تحرير العراق وإسقاط النظام البعثي، بذل الرئيس مام جلال جهودا حثيثة لصون حقوق المكونات، وقرر توزيع المناصب العليا في محافظة كركوك، دون مراعاة نسبة الأصوات (٣٢٪ للكورد، ٣٢٪ للتركمان، ٣٢٪ للعرب و٤٪ للمكون المسيحي)، وآنذاك انتقد البعض الاتحاد الوطني الكوردستاني لمنحه حصة الكورد الى المكونات الأخرى.

- منذ الانتفاضة وحتى الآن، لم يواجه المسيحيون في حدود محافظة السليمانية وقضاء كويه أية مشكلة في ما يخص الأراضي والأملاك التابعة لهم، وكذلك الحال بالنسبة للتركمان في منطقة كرميان، وبالتحديد في قضاء كفري، ولم يشعروا في يوم من الأيام بالتمييز القومي.

- في مركز محافظة السليمانية، وضمن مساحة جغرافية ضيقة لا تتعدى الكيلومتر المربع، هناك ٤ دور للعبادة، كنيسة ومسجد وحسينية ومعبد للزردشتيين، وجميع الأديان والمذاهب تمارس طقوسها الخاصة بها بكامل الحرية ودون أي قيود.

- في حدود محافظة حلبجة كذلك يمارس الكاكائيون طقوسهم الدينية بحرية تامة.

لذا، فإن ضوء الشمس لا يحجب بالغربال، ولايمكن لأي طرف إحداث الشرخ بين الاتحاد الوطني والمكونات، لنيل مكاسب حزبية، كما ينبغي القول إن الاتحاد الوطني ينظر بعين المساواة الى جميع المكونات القومية والدينية، ولم يفكر أبدا في تشكيل أحزاب تركمانية ومسيحية وشبكية وإيزدية تابعة له.

- وآخر دليل حي على دعم الاتحاد الوطني للمكونات، هو الانتخابات الأخيرة لمجالس المحافظات العراقية، حيث من مجموع ٩ مقاعد فاز بها الاتحاد الوطني، ٤ مقاعد منها فاز بها مرشحون من المكونات الدينية والقومية، وهذا خير دليل على أنه لايوجد حزب عراقي أو كوردستاني يهتم فعليا بالمكونات، بقدر اهتمام الاتحاد الوطني الكوردستاني.

لذلك فإن علاقة المكونات مع الاتحاد الوطني وطيدة، أكثر من أي حزب كوردستاني وعراقي آخر، ولايمكن الفصل بينهما.

»

المسيحيون والتركمان ليست لديهم مشكلة الأراضي في مناطق نفوذ الاتحاد الوطني

»

* مسؤول بورد الاعلام للاتحاد الوطني الكوردستاني

ضرورة اجراء الانتخابات بشكل نزيه وشفاف وعادل

زار قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الأربعاء ٢٠٢٤/٢/٢٨، القنصلية الإماراتية في أربيل، واستقبل من قبل أحمد إبراهيم الظاهري القنصل العام الاماراتي، وبحث معه القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وخلال اللقاء، تطرق الجانبان باهتمام، الى آليات تعزيز العلاقة بين دولة الامارات العربية المتحدة واقليم كوردستان على الصعد المختلفة، حيث أشار قوباد طالباني الى التجربة الاماراتية الناجحة في التنمية والازدهار، معربا عن رغبة الاقليم في الاستفادة من التجربة التنموية الاماراتية في مختلف المجالات.

وفي محور آخر من اللقاء، بحث الجانبان آليات العمل المشترك لبحث لتشجيع المستثمرين الاماراتيين على المجيء الى اقليم كوردستان، وقال نائب رئيس الوزراء بهذا الصدد: «حكومة اقليم

كوردستان مستعدة لتقديم شتى أنواع الدعم للمستثمرين الاماراتيين، ولاسيما في مجال الصناعة والزراعة والسياحة».

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الاقليم وبغداد، وآخر المستجدات المتعلقة بهذا الشأن، قال قوباد طالباني: «تنصب جهودنا باتجاه حل المشكلات بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية بالاستناد الى مبادئ الدستور».

وحول الانتخابات القادمة لبرلمان كوردستان، أوضح نائب رئيس الوزراء قائلا: «ينبغي عدم تأجيل الانتخابات أكثر من ذلك، وإجراؤها في الموعد الذي من المقرر تحديده قريبا من قبل رئاسة الاقليم، بشكل نزيه وشفاف وعادل».

استمرار عملية الاصلاح في وزارة البيشمركه وفق ما هو مخطط لها

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الثلاثاء ٢٠٢٤/٢/٢٧، وفدا عسكريا ألمانيا، برئاسة فولف أليكساندر هامب، قائد القوات الألمانية في العراق، وبحث الجانبان عملية الاصلاح في وزارة البيشمركه ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

وخلال الاجتماع الذي حضره بنيامين هانا نائب القنصل العام الألماني في الاقليم ودابان شدله نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية في حكومة اقليم كوردستان، تقدم قوباد طالباني بالشكر الى ألمانيا لتقديم الدعم العسكري للاقليم خلال السنوات الماضية، وقال: «الارهاب مازال خطرا جديا والجماعات الإرهابية تتحين الفرص لإعادة تنظيم نفسها وخلق عدم الاستقرار في المنطقة، لذا يجب أن نكون على تواصل وتنسيق مستمر لدء هذه المخاطر».

وفي محور آخر من الاجتماع تم التباحث حول سبل تقدم الاصلاحات في وزارة البيشمركه، وشدد نائب رئيس الوزراء بهذا الصدد على ضرورة إدامة عملية الاصلاح وفق ما هو مخطط لها، حتى يكون لاقليم كوردستان قوة مهنية رصينة ومدربة.

كما تبادل الجانبان وجهات النظر حول العلاقات بين القليم وبغداد والقرارات الأخيرة للمحكمة الاتحادية العليا في العراق، ومسائل آنية أخرى.

واشنطن: إقليم كردستان حجر الزاوية في علاقاتنا الشاملة مع العراق

تاكيدات امريكية على اهمية الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان

دعم امريكي للاتفاق بين بغداد والاقليم و تعزيز الوحدة داخل كردستان

*وزارة الخارجية الأمريكية/مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية

ينسب ما يلي إلى المتحدث باسم وزارة الخارجية ماثيو ميلر:

اجتمع وزير الخارجية أنتوني ج. بلينكن في ٢٠٢٤/٢/٢٦ برئيس وزراء حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني ووزير البيشمركة شورش اسماعيل في واشنطن.

وشدد المجتمعان على أهمية الشراكة الأمريكية مع إقليم كردستان العراق في سياق التزامهما المتبادل والدائم بالأمن الإقليمي والقيم المشتركة، بما في ذلك الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان.

وأعرب الوزير بلينكن عن دعمه للتعاون البناء بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان فضلاً عن تعزيز الوحدة داخل إقليم كردستان العراق ، وذلك بغرض تعزيز الاستقرار والازدهار الاقتصادي للشعب العراقي كله.

وناقش المجتمعان أيضا أهمية المشاركة الكردية في اللجنة العسكرية العليا الأمريكية-العراقية، والتي ستتيح الانتقال إلى شراكة أمنية ثنائية دائمة بين الولايات المتحدة والعراق، بما في ذلك إقليم كردستان.

وشدد الوزير بلينكن على دعم الولايات المتحدة لإقليم كردستان العراق الصامد سيستمر كحجر زاوية للعلاقة الديناميكية الواسعة النطاق بين الولايات المتحدة والعراق.

اقليم كردستان دستوري ولامخاوف من قرارات المحكمة الاتحادية

صرح عضوة في لجنة الاقليم والمحافظات في مجلس نواب العراق بان القرارات الصادرة من المحكمة الفدرالية العراقية لا تشكل اية مخاوف على كيان اقليم كردستان لان الدستور الذي تم اقراره في عام ٢٠٠٥ يضمن الحفاظ على اقليم كردستان وتقول ان لا المحكمة الفدرالية ولا الحكومة العراقية ولا مجلس نواب العراق باستطاعتهم الوقوف والعمل ضد الدستور.

وقالت عضوة في لجنة الاقليم والمحافظات في مجلس النواب العراقي والعضوة في الاتحاد الوطني الكردستاني "كورده عمر" في حديث حول المخاوف من قرارات المحكمة الفدرالية العراقية على كيان اقليم كردستان.

في بداية حديثها قالت عضوة مجلس النواب العراقي ان القرارات الصادرة من المحكمة الفدرالية العراقية لا تشكل اي مخاوف وتهديد على كيان اقليم كردستان لان الدستور الذي وضع في عام ٢٠٠٥ يحمي الإقليم.

واضافت "كورده"، ان لا المحكمة الفدرالية ولا الحكومة العراقية ولا مجلس النواب في مقدورهم الوقوف بوجه الدستور وخصوصا في القضايا المتعلقة بإقليم كردستان.

واشارت عضوة البرلمان العراقي، ان اي قرارات صادرة من المحكمة الفدرالية العراقية ليس مخالفا للدستور، اذن فهو ليست ضد كيان الاقليم.

يأتي هذا في وقت غيرت فيه المحكمة الفدرالية العراقية نظام انتخابات برلمان اقليم كردستان حيث الغت ١١ مقعداً للكوتا كما قسمت عموم اقليم كردستان على اربعة دوائر انتخابية الامر الذي وصف بالمخاوف على كيان اقليم كردستان.

تفاؤل بين ساسة كردستان وموظفيه بشأن توطين الرواتب

من جهة اخرى أثار قرار المحكمة الاتحادية بشأن رواتب موظفي إقليم كردستان تفاؤلاً سياسياً وشعبياً، وذلك بعد سنوات من اضطراب في جداول تسلم الرواتب، منهياً سلسلة اتهامات وخلافات بين الحكومة الاتحادية وأربيل بسبب الأزمات التي أحدثها تأخر المعاشات والأجور.

وألزمت المحكمة الاتحادية إقليم كردستان بتوطين رواتب جميع موظفي الإقليم بكافة مؤسساته العامة، فضلاً عن المتقاعدين والمستفيدين من الرعاية الاجتماعية، لدى المصارف الاتحادية العاملة، وبحسب القرار ستخضع العملية لخصم المبالغ من حصة الإقليم المحددة بموجب قانون الموازنة لهذه السنة والسنوات المقبلة.

في الأثناء، بدأت لجنة مالية تابعة لديوان الرقابة المالية الاتحادية بتدقيق وتفتيش أعداد موظفي الإقليم والتأكد من عدم من وجود اسماء متكررة أو فضائيين.

وقال القيادي في الاتحاد الكردستاني محمود خوشناو: إنَّ «الأصل في قضية الرواتب، أن يتم التعامل مع حكومة الاقليم بصفتها مؤسسة دستورية على وفق المادة ١٢١ من الدستور بسلطاتها التنفيذية»، مضيفاً أنَّ «نسبة الإقليم تحسب من الموازنة العامة ويتم تبويبها في موازنة يقرّها برلمان الإقليم تتضمن النفقات التشغيلية والاستثمارية».

وأوضح خوشناو، في حديث لـصحيفة «الصباح» أنَّ «المحكمة الاتحادية نظرت في أزمة الرواتب والايرادات وسبل معالجتها في ظل الخلاف بين بغداد وأربيل في ما يتعلق بالمال والطاقة، بعد إهمال معالجة هذا الخلاف لعشر سنوات».

وأضاف خوشناو أنَّ «المحكمة قررت أنه ليس على المواطن أن يدفع ثمن الخلاف، حيث تعرض الموظفون والمتقاعدون في الإقليم إلى ادخار اجباري أو استقطاع، ومن مصلحة المواطنين في الإقليم أن تتم قضية توطين الرواتب وليس تقليلاً من شأن الإقليم»، لافتاً إلى أنه «في الأشهر الثلاثة في السنة الماضية لم يتقاض الموظفون أي راتب».

القرار لن يؤثر في صلاحيات حكومة الإقليم

وذكر أنَّ «القرار لن يؤثر في صلاحيات حكومة الإقليم بسبب مسؤوليتها عن هذا الملف، وقد عالجت المحكمة هذه الأزمة، وربما سنشهد حلاً لأزمة المال والطاقة وهذا كافٍ ليمول حكومة الإقليم بحصتها من الموازنة الاتحادية بشكل كامل»، داعياً حكومة الإقليم إلى «الالتزام بعدم صرف اي دينار إلا بقانون موازنة، لأن الأزمة معقدة وفيها تفاصيل كثيرة ومؤثرة».

من جهته، ذكر الكاتب زيرك رحمن، لـ«الصباح»، أنه «منذ عام ٢٠١٣ توجد ضغوط على شريحة الموظفين في إقليم كردستان تشابه السنوات العجاف»، مشيراً إلى أنَّ «الشلل أصاب الأسواق التي ترتبط بحركة توزيع الرواتب».

وأوضح رحمن أنه «كلما رفعت أصوات موظفي الإقليم بالرواتب فهناك جواب من قبل الأغلبية في الحكومة بعدم وجود سيولة وأن الحكومة مديونة، حتى صار هذا الأمر محل تندر».

وأضاف أنه «كلما طالب المواطنون بصرف الرواتب من قبل المركز مباشرة، يواجهون بتهم متعددة، برغم أنَّ غالبية مسؤولي الأحزاب الحاكمة وحتى غير الحاكمة يأخذون تقاعدهم من بغداد»، عاداً «قرار صرف الرواتب مركزياً بالمريح للعديد من مواطني الإقليم».

عدم صرف الروات او تاخيرها..

مخالفة يجب ازالتها وفقا للدستور

ايضاح حول المباديء الواردة في حكم المحكمة الاتحادية العليا الصادر في 21 /2/ 2024

*المحكمة الاتحادية

تجد المحكمة الاتحادية العليا في حكمها الصادربالعدد (٢٢٤ وموحدتها ٢٦٩ / اتحادية / ٢٠٢٣) المؤرخ ٢١ / ٢ / ٢٠٢٤ ما يلي :-

وجوب تحقيق المساواة بين العراقيين دون تمييز

- ان المادة (١٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ تضمنت وجوب تحقيق المساواة بين العراقيين دون تمييز لأي سبب كان ، وان تطبيق ذلك يجب ان يكون بشكل فعلي وليس نظري من اجل خلق انتماء وطني صحيح لدى جميع ابناء الشعب العراقي .وان ذلك يقتضي معاملة جميع الموظفين والمتقاعدين ومستفيدي شبكة الحماية الاجتماعية وجميع منتسبي دوائر الدولة مدنيين وعسكريين في اقليم كردستان معاملة واحدة مع اقرانهم لدى الجهات والمؤسسات التابعة للحكومة الاتحادية .

الشعب الكردي يمتلك قيماً انسانية واخلاقية ووطنية عالية المضامين

- ان شعبنا الكردي يمتلك قيماً انسانية واخلاقية ووطنية عالية المضامين وقدم عدداً كبيراً من التضحيات في نضاله الطويل ضد النظام السابق، حال بقية الشعب العراقي وان ذلك يستدعي وجوب تحقيق العدالة بين المواطنين كافة ولا سيما فيما يتعلق برواتب الاقليم .

لم تستخدم مبالغ القروض من قبل حكومة الاقليم لتسديد الرواتب

- ان قيام الحكومة الاتحادية بمنح القروض لحكومة الاقليم ومبالغ كبيرة جداً طيلة السنوات السابقة خلافاً لأحكام قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ لم يزل العوائق التي أدت الى تلك المخالفة اذ لم تستخدم مبالغ القروض جميعها من قبل حكومة الاقليم لتسديد الرواتب في الاقليم .

تمييز تحكيمي لايستند الى أسس موضوعيه تبرره

- ان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لماجاء في المواد (٢٢-٣٦) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ يرتبط ارتباطا وثيقا بالتمتع بالحقوق السياسية لذا فان حرمان الشعب منها او الانتقاص من ذلك الانتفاع لعموم المواطنين او لفئة معينه منهم يمثل تمييزا تحكيميا لايستند الى أسس موضوعيه تبرره .

خضوع الدول للدستور

- ان خضوع الدول للدستور يبقى محددا في ضوء مفهوم ديمقراطي يقوم على اساس المساواة وعدم التمييز لاي سبب كان وان ذلك يقتضي الزام السلطات المختصة اتحادية و إقليمية بوجوب اتخاذ السبل اللازمة لتمتع المواطنين بتلك الحقوق والحريات وازالة العوائق التي تحول دون التمتع بها ولاسيما موضوع الرواتب في إقليم كردستان.

الغاية الأساسية من القضاء الدستوري

- ان الغاية الأساسية من القضاء الدستوري هي وجوب الزام السلطات الاتحادية بحدود اختصاصاتها الدستورية وعدم تجاوزها واعادتها الى حدود تلك الاختصاصات حماية للحقوق والحريات الخاصة .

مخالفة يجب ازالتها وفقا للدستور

- ثبت للمحكمة الاتحادية العليا ان الموظفين والمتقاعدين ومستفيدي شبكة الحماية الاجتماعية في إقليم كردستان لم يستلموا رواتبهم بانتظام شهرياً اسوة باقرانهم ضمن الدوائر الخاضعة للسلطات الاتحادية وان ذلك يخالف احكام المواد (١٤ و ١٦ و ٢٢ – ٣٦)من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وان تلك المخالفة يجب ازالتها وفقا للدستور .على السلطات الاتحادية اتباع السبل كافة من اجل إزالة الموانع التي تحول دون تمتع أي مواطن بحقوقه الدستورية .

ضد ممارسة التعسف

- يجب ان لايكون تعسف سلطة معينة في ممارستها لاختصاصاتها الدستورية سبب يحول دون تمتع المواطن بالحقوق الدستورية .

*اقرا نص القرار في رابط الخبر اعلاه في موقعنا(marsaddai;y.com)

العراق دولة فيدرالية وصلاحيات إقليم كردستان دستورية

أبرز ما جاء في مقابلة فخامة رئيس الجمهورية د. عبد اللطيف جمال رشيد مع قناة الحدث

- عانى العراق لعقود من أزمات داخلية وخارجية وصراعات وحروب مع دول الجوار ومشاكل مع المجتمع الدولي، ولكن الوضع مختلف الآن.
- العراق يتمتع اليوم بالأمن والاستقرار، وتركيز كل مؤسسات الدولة من رئاسة الجمهورية والحكومة ومجلس النواب لترسيخ الاستقرار، وتعزيز الخدمات وتطوير البنية التحتية.
- التحالف الدولي موجود باتفاق مع الحكومة العراقية، وأي جدول زمني حول بقائه أو خروجه هو قرار الحكومة بالتنسيق مع القوى السياسية ومجلس النواب والقرار النهائي بيد الحكومة العراقية.
- تواجد التحالف الدولي كان للمساعدة في محاربة الإرهاب وتنظيم داعش، والآن خطر داعش لم يعد له وجود.
- نريد علاقات طيبة دبلوماسية وسياسية واقتصادية وتجارية مع الولايات

المتحدة وهي قوة كبرى في العالم لا نستطيع أن نهمل إقامة علاقات جيدة معها.

العراق يشدد على استقلاليته في قراراته، وجميع مؤسسات الدولة تؤكد على ذلك لأننا عانينا من التدخلات الخارجية غير المرغوبة والتي أدت لنتائج سلبية على العراق.

القوات الأمنية العراقية اليوم في مستوى جيد وقادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

موقف العراق إزاء القضية الفلسطينية ثابت وواضح، مع كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني للعيش بسلام وحرية في دولته على أرض فلسطين، ونستنكر بشدة العدوان على غزة.

نجحنا في تقريب وجهات النظر بين السعودية وإيران، والعمل على إعادة سورية إلى الجامعة العربية ولدينا جهود أخرى على ملفات عدة في المنطقة.

الخلافات في المنطقة قابلة للحل وليست مستحيلة، ونركز على تحقيق المصالح المشتركة بالاستفادة من خيرات المنطقة الوفيرة بدلا من الانشغال في الحروب والصراعات.

علاقاتنا مع المملكة العربية السعودية جيدة ومتواصلة، ولمست خلال زيارتي لها رغبة الجانب السعودي بتعزيز التعاون والتنسيق، والمملكة مهتمة بأمن العراق واستقراره.

علاقاتنا مع تركيا جيدة سياسياً، وتجارياً، واستثمارياً، ولدينا ملاحظات أمنية يجب العمل على حلها في إطار المفاوضات.

نرفض استخدام الأراضي العراقية لشن هجمات أو تهديد أي دولة مجاورة، وتوصياتنا إلى الكرد من إيران وتركيا المقيمين في العراق باحترام هذا المبدأ.

صلاحيات إقليم كردستان دستورية ولا توجد جهة رسمية عراقية تطلب سحب هذه الصلاحيات، والعراق دولة فيدرالية يضمن لإقليم كردستان حقوقه.

هناك بعض المشاكل بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان حول قضايا الموازنة والنفط والرواتب، والتداول بشأنها قائم عبر اللجان المشتركة ونحن على يقين بالوصول إلى نتائج إيجابية.

العراق يعاني من أزمة مياه، وجميع مواردنا المائية تأتي من الخارج، ونطالب بتفاهمات مع إيران وتركيا لضمان حصة عادلة لجميع الأطراف.

العراق بحاجة إلى تحسين إدارة المياه وتنظيمها عبر اعتماد طرق الري الحديثة وترشيد استهلاك المياه.

وضع العراق المائي هذه السنة أفضل من السنوات السابقة نتيجة تساقط الأمطار والثلوج الذي سينعكس إيجابا على الوضع المائي.

جلسة مباحثات موسعة بين الرئيسين العراقي والارميني

عقد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، وفخامة رئيس جمهورية أرمينيا السيد فاهاكن خاتشاتوريان، يوم الثلاثاء ٢٧ شباط ٢٠٢٤ في قصر بغداد، لقاءً ثنائيا تناول العلاقات بين البلدين وسبل تطويرها.

وفي مُستهل اللقاء رحب رئيس الجمهورية بالرئيس خاتشاتوريان، متمنيا له طيب الإقامة في العراق. وأعرب فخامته عن أمله في أن تسهم هذه الزيارة في تعزيز وتنمية علاقات البلدين، ودعم التطلعات المشتركة على صعيد ترسيخ السلام والتنمية المستدامة في المنطقة والعالم، كما عبر عن شكره وتقديره لما كان قد قدمه الشعب الأرميني من حسن استقبال وضيافة خلال زيارة فخامته الأخيرة إلى أرمينيا.

وبحث رئيس الجمهورية ونظيره الأرميني سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، والدفع بمسار التعاون المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، والعلمية، والتقنية والتكنولوجية، وكذلك في مجالات الصحة والتعليم والشباب والسياحة والثقافة إلى آفاق أوسع وأشمل بما يخدم المصالح المتبادلة ويعزز الجهود المشتركة لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار لدول وشعوب المنطقة.

بدوره، أعرب الرئيس خاتشاتوريان عن حرص بلاده على تمتين العلاقات مع العراق وفتح آفاق جديدة في شتى الميادين، والتنسيق في جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك.

بعدها جرت مباحثات موسعة بين الجانبين ترأس خلالها فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد الجانب العراقي الذي ضم معالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السيد فؤاد حسين، ووزير الثقافة والسياحة والآثار الدكتور أحمد فكاك البدراني، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية النيابية السيدة ديلان عبد الغفور، ورئيس لجنة الثقافة والسياحة والآثار النيابية السيد عارف الحمامي، ووكيل وزير الخارجية سعادة السفير محمد حسين بحر العلوم، إضافة إلى عدد من المسؤولين، فيما ترأس الجانب الأرميني فخامة الرئيس فاهاكن خاتشاتوريان وضم الوفد كلا من النائب في مجلس شعب أرمينيا ، رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السيد روستام باكويان، ووكيل وزارة الصحة السيدة لينا نانوشيان، ووكيل

وزارة الإدارة المحلية والبنية التحتية السيد هاكوب فاردانيان، ووكيل وزير صناعة التكنولوجيا المتقدمة السيد أفيت بوجويان، إضافة إلى عدد من المسؤولين والمستشارين.

وأكد السيد الرئيس، خلال جلسة المباحثات الموسعة، أهمية تطوير العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون والتنسيق بين البلدين وتنويع التعاون الاقتصادي والتجاري، وتشجيع الشركات الأرمينية للعمل داخل العراق، وتبادل الزيارات والوفود الرسمية، لما من شأنه زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين، وبما يعود بالخير والنفع على البلدين، مشيرا إلى أهمية مواصلة العمل على تعزيز دور اللجان المشتركة وإبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم للارتقاء بالتعاون الاقتصادي والتجاري والسياحي والثقافي والنقل الجوي بين البلدين.

واتفق الجانبان على أهمية متابعة نتائج اجتماعات اللجنة العراقية الأرمينية المشتركة التي عقدت في أيلول الماضي وبما يسهم في تطوير التبادل التجاري والسياحي والثقافي والنقل الجوي.

واشار فخامة الرئيس إلى أن العراق يشهد استقرارا أمنيا، وأن الحكومة العراقية وضعت برنامجا شاملا لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومكافحة الفساد المالي والإداري والحد من البطالة وتأهيل البنية التحتية.

وأوضح رئيس الجمهورية أهمية تكثيف الجهود الدولية لمواصلة مكافحة خطر التنظيمات الإرهابية والفكر المتطرف التي تستهدف أمن وحياة الجميع دون استثناء.

كما جرى بحث مستجدات الأوضاع في المنطقة، والتحديات الإقليمية والدولية الراهنة، حيث أكد فخامته موقف العراق الثابت بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في نيل كامل حقوقه وإقامة دولته المستقلة، وضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته الكاملة في وقف العدوان الجائر على قطاع غزة، ووضع حد للانتهاكات والأعمال العدوانية ضد الشعب الفلسطيني .

وتحدث فخامته عن الأوضاع بين أرمينيا وأذربيجان، مؤكدا موقف العراق الداعي إلى الحوار وإجراء المفاوضات واعتماد الحلول السياسية في تسوية الخلافات بينهما.

من جانبه، عبّر الرئيس الأرميني عن شكره وتقديره لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، مثمنا جهود رئيس الجمهورية في ترسيخ قيم السلام والتسامح والتعايش بين الأديان والمعتقدات.

كما أعرب الرئيس خاتشاتوريان عن شكره وتقديره لفخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد على زيارته إلى أرمينيا والتي كانت لها أصداء إيجابية على المواطنين في أرمينيا وخارجها.

وأكد الرئيس الأرميني حرص بلاده على تمتين العلاقات مع العراق، وفتح آفاق جديدة لها في شتى الميادين، والتنسيق في جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وفيما يتعلق بالتعاون الثنائي، أكد الرئيس فاهاكن خاتشاتوريان تطلع بلاده لإيجاد مزيد من الفرص وآليات التعاون، التي يمكن البناء عليها في تمتين الروابط بين البلدين.

أبرز ما جاء في المؤتمر الصحفي المشترك بين الرئيسين

رئيس الجمهورية د. عبد اللطيف جمال رشيد:

نرحب بفخامة الرئيس الأرميني وكلنا استعداد للعمل معاً على أن تكون هذه الزيارة محطة أساسية في الارتقاء بالعلاقات بين البلدين.

أهمية تعزيز فرص الحوار والسلام في المنطقة والعالم والعمل الحثيث والجاد من المجتمع الدولي لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني ووقف العدوان ضد غزة.

التقارب الكبير ما بين البلدين ثقافياً واجتماعياً عوامل تحفز على العمل المشترك وتشكل قاعدة رصينة للتفاهم ولتطوير العلاقات بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز علاقات الصداقة بين شعبينا.

هيكلية الاقتصاد في العراق وأرمينيا، متقاربة وهما متكاملان، وتشكل حافزاً للتعاون والعمل المشترك.

الحاجات المتبادلة ما بين البلدين في كثير من المجالات ومن بينها مجالات الطاقة والمنتجات الزراعية وخبرات الحوكمة الالكترونية والسياحة لتشكل تكاملاً من شأنه الارتقاء بالعمل المشترك.

أهمية تفعيل دور المجلس الوزاري التنسيقي ما بين البلدين لما من شأنه تفعيل العلاقات التجارية والاقتصادية.

نعرب عن املنا في إلغاء تأشيرات الدخول للمواطنين العراقيين وبما يساعد في تعزيز حركة التجارة والسياحة بين البلدين.

رئيس جمهورية أرمينيا السيد فاهاكن خاتشاتوريان:

نعرب عن سعادتنا بزيارة العراق كونها الزيارة الرسمية الأولى لرئيس أرميني، ونشيد بكرم الضيافة.

نشير إلى زيارة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد الأخيرة إلى أرمينيا وهي زيارة تاريخية ودليل على المستوى العالي للحوار السياسي بين أرمينيا والعراق.

الحوارات ناقشت سبل تطوير العلاقات الثنائية وتم التشديد بشكل خاص على الحفاظ مستوى عالي من الحوار السياسي بين أرمينيا والعراق واستمرار الزيارات بين الجانبين.

أهمية العمل على توسيع الاتفاقيات القانونية القائمة بين البلدين في مختلف المجالات، ونشير الى نمو حجم التبادل التجاري في السنوات الأخيرة.

اتفقنا على تفعيل العلاقات التجارية لضمان المشاركة الفعالة من الجانبين في مختلف المعارض والمؤتمرات الميدانية التي تقام في أرمينيا والعراق.

أكدنا على دور اللجنة الحكومية الأرمينية العراقية للتعاون الاقتصادية ولاحظنا بارتياح ان نقاط البروتوكول الموقعة في الجلسة الاعتيادية للجنة المنعقدة في سبتمبر/أيلول من العام الماضي بدأ تنفيذها بالفعل.

تسليط الضوء على التعاون في مجالات الطاقة والزراعة والتكنولوجيا الفائقة سيما الرقمنة والحوكمة الإلكترونية والتعليم التكنولوجي وفي المجالات الأخرى ذات الصلة وكذلك في المجالات الصحية والعلوم والثقافة والمجالات الإنسانية.

ناقشنا دور الطائفة الأرمنية في العراق، ونعرب عن شكرنا للعراق قيادة وشعباً على توفير المأوى والحياة الحرة وفرص واسعة للإبداع لأولئك الذين نجوا من الإبادة الجماعية للأرمن.

الارمن العراقيون كانوا دائماً مواطنين ساهموا في ازدهار العراق وتنميته بمواهبهم وقدراتهم.

ناقشنا العديد من القضايا التي تخص التطور الإقليمي وشددنا على ضرورة الوصول لتسوية سلمية للصراعات القائمة على اساس قواعد القانون الدولي واحترام مبادئ السيادة وسلامة الأراضي والمساواة بين جميع الدول.

قدمنا شرحاً لفخامة رئيس الجمهورية حول الجهود الأرمينية في جنوب القوقاز، وسلطنا الضوء على أهمية فتح البنى الإقليمية في هذا السياق بخصوص مشروع مفترق طرق السلام كمبادرة قدمتها جمهورية أرمينيا.

توضيح رئاسي حول الاتهامات الكاذبة والتشهير

عملية شراء العقار وتأجيره إلى السفارة الكويتية تمت في 2011

دأبت بعض الجهات بالإساءة إلى المؤسسات الحكومية والرموز الوطنية، إذ نشرت بعض المواقع والقنوات المحسوبة للأسف على الإعلام خبراً مفاده قيام فخامة رئيس الجمهورية بالاستيلاء على أحد العقارات العائدة للدولة، وتأجيره إلى السفارة الكويتية دون سند قانوني، وأن هكذا مواقع تسيء إلى الإعلام الحر الشريف.

وبصدده نود بيان الآتي:

١. سبق أن أصدر مجلس الوزراء قراره المرقم (٨٩٨) لسنة ٢٠١١ المتضمن إقرار توصيات اللجنة المشكلة بالأمر الديواني رقم (٩٢) لسنة ٢٠٠٨ المتضمن بيع الدور السكنية المملوكة للدولة.

بيع العقار بالمزايدة العلنية

٢. أعلنت وزارة المالية عن بيع العقار بالمزايدة العلنية ببدل مقداره (٥,٥٦٤,٠٠٠,٠٠٠) خمسة مليارات وخمسمائة وأربعة وستون مليون دينار إلى السيد (عبد اللطيف محمد جمال رشيد) حسب كتاب دائرة عقارات الدولة المرقم (١٨٣٣٤) المؤرخ ٢٠١١/٧/٢٤ وتم تسديد ٢٥٪ من القيمة الكلية للعقار، وكذلك دفع أجور الخدمة والمبلغ المتبقي على شكل أقساط تدفع سنوياً وكذلك يتحمل مالك العقار تكاليف الصيانة الدورية للعقار.

العقار كان مسجلا باسم وزارة المالية وليس المجرم عبد حمود

٣. إن العقار كان مسجلا باسم وزارة المالية وعند إعلان بيعه بالمزايدة العلنية بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٤ تم دخول السيد (عبد اللطيف جمال رشيد) بالمزايدة وتم الشراء استناداً إلى القوانين والضوابط ولم يكن مسجلاً باسم زوجة المجرم (عبد حميد حمود التكريتي).

الخارجية طلبت تأجير العقار

٤. طلبت وزارة الخارجية تأجير العقار أعلاه، إلى سفارة دولة الكويت كون المنطقة التي يقع فيها العقار مؤمنة وسوء الأوضاع الأمنية في المناطق الاخرى في تلك الفترة.

٥. إن عملية شراء العقار أعلاه وتأجيره إلى السفارة الكويتية في بغداد تمت قبل تسنم فخامة رئيس الجمهورية لمنصبه بسنوات طويلة.

تشهير وابتزاز بدافع من جهات معينة

٦. إن توجيه الاتهام إلى فخامة رئيس الجمهورية من مجموعة من الأشخاص وعبر وسائل الإعلام الهدف منه واضح وهو التشهير والابتزاز و بدافع من جهات معينة للتغطية على مقاصد مبيتة، فالبحث عن الحقيقة يتم من خلال التأكد من المعلومات الصحيحة لدى الجهات الرسمية والمتمثلة في وزارة المالية ورئاسة الجمهورية.

هدفهم الإساءة لفخامة الرئيس

٧. إن هدف هؤلاء الأشخاص ومن يقف ورائهم هو الإساءة لفخامة رئيس الجمهورية كونه يمثل رمز ووحدة البلاد ويمثل أعلى سلطة في الدولة وأن هذه الاتهامات الكاذبة والتشهير هو نتيجة المواقف السياسية المشرفة لفخامة رئيس الجمهورية في محاربة الفساد والمفسدين والنظام الدكتاتوري البائد.

استعداد لتزويد الجهات ذات العلاقة بالوثائق والكتب الرسمية

٨. إن رئاسة الجمهورية مستعدة لتزويد الجهات ذات العلاقة بالوثائق والكتب الرسمية ووصولات تسديد الدفعات المالية كافة وكلف الصيانة التي تثبت عدم صحة ما تم تداوله.

اتخاذ الإجراءات القانونية

٩. بناءً على ماورد في أعلاه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية أمام المحاكم والجهات المختصة بحق الأشخاص الذين قاموا بهذا الترويج المفتعل والكاذب، وأي شخص يثبت تورطه بهذا الفعل المشين كونها افعالاً يجرمها القانون وبعيدة كل البعد عن حرية الرأي، لكونها اتهامات لأعلى سلطة في الدولة.

مكتب رئيس الجمهورية

٢٨ شباط ٢٠٢٤

توقف عمليات ترسيم الحدود من جهة اقليم كوردستان

وجه رئيس الوزراء الاتحادي محمد شياع السوادني، الثلاثاء، بإيقاف عمليات ترسيم الحدود الفاصلة بين إقليم كوردستان والجمهورية الإسلامية الإيرانية باستخدام الأسلاك الشائكة، لحين التأكد من عدم إلحاق العملية الغبن بالأراضي العراقية.

وقدم وزير العدل الدكتور خالد شواني مذكرة لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني، تتضمن توضيحا شاملا قدمه عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني عماد أحمد وعضو مجلس النواب كاروان يار ويس والسيد ماموستا جعفر، عن الغبن الذي سيلحق بالأراضي العراقية في حال تم ترسيم الحدود بالآلية المتبعة حاليا

وبالمقابل أوعز السيد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني لوزارة الداخلية بإيقاف تلك العملية وإجراء مراجعة شاملة لها والنظر بعين الاعتبار للأصوات الداعية إلى إيقاف ترسيم الحدود لما لها من مخاطر كاستقطاع أراض من العراق وإقليم كوردستان لصالح إيران.

اشادات تركمانية بقرار المحكمة الاتحادية حول مقاعد الكوتا

أكد رئيس المجلس السياسي للتركمان في أربيل، أن من يطالبون بتخصيص مقاعد للكوتا باسم التركمان في برلمان كوردستان، لايمثلون المكون التركماني تمثيلا حقيقيا، بل يتم استغلالهم من قبل حزب معين لأغراض سياسية.

التركمان يشيدون بقرار المحكمة الاتحادية

وقال عبدالباسط خالد رئيس المجلس السياسي للتركمان في أربيل، خلال لقاء خاص مع الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: «قرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق، القاضي بإلغاء تخصيص مقاعد للمكونات في برلمان كوردستان، قرار متوافق مع القانون ونحن كتركمان نشيد به، لأن القرار لم يصدر ضد مكون معين».

وأضاف قائلا: «مثلما أن الكورد في العراق هم القومية الثانية ولايحتاجون في مجلس النواب العراقي الى تخصيص مقاعد لهم، فالتركمان كذلك مكون أصيل في الاقليم ولايحتاجون الى تخصيص مقاعد لهم في برلمان كوردستان، ومن يطالبون باسم التركمان بتخصيص مقاعد لهم، لايعبرون عن رأي المكون التركماني ويهدفون الى تحقيق مصالح شخصية وحزبية ضيقة».

استغلال مقاعد المكونات لأغراض سياسية

وأكد رئيس المجلس السياسي للتركمان في أربيل، أن «الذين كانوا أعضاء في برلمان كوردستان باسم المكون التركماني، تم استغلالهم من قبل حزب سياسي معين لتحقيق مكاسب سياسية وتشويه اسم المكون، فالتركمان هم مكون أصيل موجود في أربيل منذ مئات السنين، ولن نسمح بانتهاك حقوقنا من قبل أي طرف أو شخص».

وأوضح قائلا: «إذا شارك التركمان في الانتخابات القادمة لبرلمان كوردستان، في إطار تحالف موحد، فسيحصلون على عدد كبير من المقاعد التي ستمثل بلاشك المكون التركماني تمثيلا حقيقيا، بعيدا عن التبعية والانتماء السياسي لأي حزب. وبعض السياسيين التركمان يريدون استغلال مواقعهم لمصالح بعض الاحزاب».

عامل للوئام والتعايش

يقول عبدالباسط خالد: نأمل أن يصبح قرار المحكمة الاتحادية عاملا للوئام وتعزيز التعايش بين جميع المكونات، وكان علينا الاتفاق وعدم تصعيد الامور الى مستوى وصولها الى المحكمة الاتحادية.

واضاف: هناك حزب معين اصر على بعض النقاط ولم يتفق مع بقية الاطراف السياسية على توزيع مقاعد المكونات بشكل عادل، واصراره على استخدام ممثلي الاقليات في برلمان كوردستان لمصالحه الشخصية أوصل الامور الى ما هي عليه الان، وعليهم ألا يذرفوا دموع التماسيح على مصالح المكون التركماني، بل على الاحزاب التركمانية الاتحاد فيما بينهم وسيحصلون بالتاكيد على اكثر من المقاعد التي كانت مخصصة لهم لكن مع الاسف بعض المسؤولين التركمان اصبحوا تابعين لطرف سياسي كوردستاني مع الاسف.

التركمان مكون أصيل في الاقليم

يقول رئيس المجلس السياسي للتركمان: ان التركمان مكون رئيسي أصيل في اقليم كوردستان لايحتاجون الى مقاعد الكوتا، وقرار المحكمة الاتحادية لم يتجاوز على اي مكون بل صحح الامور واعادها الى نصابها الحقيقي، ويجب على التركمان التفكير في انهم المكون الثاني في اقليم كوردستان وليس انتظار تخصيص مقاعد الكوتا لهم.

واضاف: نحن ندافع عن قوميتنا واذا تم انتهاك حقوقنا فسنذهب الى المحكمة الاتحادية لاعادة حقوقنا لكن القرار الحالي للمحكمة الاتحادية لم يمس المكون التركماني ولا باقي المكونات الاخرى، وبما اننا قومية حية فلا نحتاج الى مقاعد الكوتا وعلينا الحوار مع الاطراف الكوردستانية وطرح مشروع لترسيخ حقوقنا بشكل قانوني.

لن نمسح لاي شخص او طرف بسلب حقوقنا

يقول عبدالباسط خالد: ان بعض الاحزاب الكوردستانية تعمل على تخصيص مقاعد للمكونات واستغلالها لمصالحهم الحزبية وكما تعلمون فانهم يستغلون ممثلي المكونات في برلمان كوردستان.

واضاف: نحن في المجلس السياسي التركماني لن نسمح لاي شخص باستغلال اسم المكونات وخاصة المكون التركماني لمصالح الاحزاب السياسية واي حزب تركماني لايدافع عن حقوق قوميته سنقف له بالمرصاد ونحن لانهتم بمقاعد الكوتا بل بمصالح المكون، وعلى الاحزاب السياسية التركمانية التوحد والعمل من اجل مصالح المواطنين التركمان.

التركمان والكرسي المتنقل

*عبدالخالق عمر عبدالله الساقي

ألح علي قلبي لماذا لا ترفع الستارة عن افكارك انشرها ولا تخشى الرقيب، ان المتطفلين يحاولون ابقاء التركمان مستضعفين في وطنهم .

سوف اكتب سطورا و مقالات تباعا لاكشف السوء عن اخوتي ابتداءا من التركمان ،الساكنون في حدود اقليم كوردستان العراق، هم مواطنو هذا الاقليم لاغبار على هذا ، ولكن بعضا منهم عليهم الوقوف على ارضية الانتماء الوطني لاقليم كردستان العراق و ان قبور اجدادهم و تراثهم الثقافي شاخصة وذكرياتهم و احاديث تروى لهم من ذويهم و طفولتهم و الازقة التي لعبوا و ترعرعوا فيها و ساحات العابهم و مدارسهم.

انهم ابناء هذا الاقليم وعليهم ان يقفوا بوجه اجندات التي تحاول ان تجعل منهم مطية لمآربهم و تنسيهم وطنيتهم و انتمائهم.و ان شواهد المواطنة و الاحساس بالانتماء لهذا الوطن اقوى بكثير من اغراءات الاجندة المعادية لانتمائهم الوطني هم مع اخوتهم الكورد والكلدواشور و المكونات الباقية كانوا في خدمة هذا الاقليم منهم اطباء والمهندسين و معلمين و تجار كبار و جميع مرافق الحياة يدا بيدأ في خدمة الانسان والوطن في هذه البقعة الجريحة المستلبة حقوق مواطنيها عبر الحكومات المتعاقبة على العراق هذا الوطن وطن المؤاخاة القومي والديني .

اما معاناة التركمان في زمن البعث والحكومات البائدة قد تكون جزء مما عاناه الكورد، تعرض التركمان الى المسخ القومي في زمن البعث قيل لهم اختاروا بين ان تكونوا عربا تعيشون في كركوك او تركمانا وتطردون الى منطقة الحكم الذاتي (اربيل و السليمانية و دهوك) .

ان التركمان في منظور الاقليم مواطن شريك في هذا الوطن له حقوقه الشخصية وعليه واجبات وله حقوقه القومية والانتماء الوطني لاقليم كوردستان العراق اما التركمان داخل المادة (١٤٠) فهنا تسكب العبرات ان لم يحسن الاختيار عليهم التفكير بعقلانية و الرضوغ الى نداء القلب ليرجع للخلف قليلا وينظر الى الساحة بزاوية ٣٦٠ درجة عند ذلك يكون على بينة يختار انتماءه الحق ان يكون شريكا في الاقليم له وجوده في المحفل التشريعي وله دوره في ادارة الدولة او يكون مهمشا بين طموحات الطائفية والكمالية البعيدة عن طموح التركمان ، في الحكومة الاتحادية.

اما حضورهم في الاقليم شركاء الوطن على ارضهم وبين اخوانهم التاريخيين من مكونات اقليم كردستان العراق، في اقليم مؤاخاة بين القوميات والاديان والثقافات و قبول الاخر.

ان العقلاء والاصلاء منهم في انتماءهم انهم يخشون من تخلي و هروب الاجندات كما حدث عبر التاريخ انهم يتحسبون قد ياتي يوما لو اختاروا خارج حدود الاقليم ان ياتي طارق عزيز اخر يصرح و يقول (ليس في العراق تركمان) وعلي كمياوي اخر يقول(يجب ان نجعل من قهوجينا تركمانيا)...والحوار مفتوح.

*لواء مشاة متقاعد

*القاضي الدكتور فائق زيدان

المحكمة الاتحادية العليا ..... ولادة عسيرة

يعد الأمر رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ بمثابة القانون المؤقت للمحكمة الاتحادية العليا لحين تشريع القانون الأصل المنصوص عليه في المادة (٩٢/ثانياً) من الدستور والذي تعثر تشريعه منذ نفاذ الدستور والى الآن بسبب الخلاف في وجهات النظر حول نقطتين أساسيتين الأولى تتعلق بتكوين المحكمة والثانية بنصاب صدور قراراتها .

وبالرجوع إلى المادة (٩٢/ثانياً) نجد انها تنص على (أن تتكون المحكمة الاتحادية العليا من عدد من القضاة، وخبراء في الفقه الإسلامي، وفقهاء القانون، يحدد عددهم، وتنظم طريقة اختيارهم، وعمل المحكمة، بقانون يسن باغلبية ثلثي أعضاء مجلس

النواب) وقد برز اتجاهين بخصوص تكوين المحكمة الأول يرى ان المحكمة تتكون من ثلاث فئات هم القضاة وخبراء الفقه الإسلامي وفقهاء القانون وهؤلاء جميعا هم اعضاء اصل في المحكمة يعاملون نفس المعاملة اما الاتجاه الثاني يرى ان تشكيل المحكمة يتكون من القضاة فقط اما خبراء الفقه الإسلامي وفقهاء القانون فإن دورهم استشاري فقط يقدمون الخبرة في مجال اختصاصهم عند طلب المحكمة ذلك كما هو الحال في المحاكم المدنية التي تستعين بالخبراء في مختلف الاختصاصات.

اما النقطة الخلافية الثانية تتعلق بنصاب صدور القرارات من المحكمة إذ ذهب البعض الى ان المحكمة شأنها شأن اي محكمة تتكون من هيئة او عدد من القضاة تصدر القرارات عنها أما بالاتفاق او بالأغلبية البسيطة (اكثر من نصف عدد اعضائها) .

في حين ذهب الرأي الثاني إلى أن المحكمة تصدر قرارات فيها نوع من الخصوصية لذا يجب أن تكون على وفق أغلبية معينة كأن تكون الثلثين كما هو الحال في نص المادة (٥/اولآ) من الأمر رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ بخصوص المنازعات الحاصلة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإقاليم والمحافظات والبلديات والادارات المحلية.

وذهب رأي ثالث الى ان لبعض أعضاء المحكمة (حق الفيتو) وبـدون موافقتهم لا يصدر القرار من المحكمة في مواضيع معينة.

هذه الخلافات في وجهات النظر وبصرف النظر عن مبررات اصحابها واتفاقنا او اختلافنا معها احبطت جميع محاولات تشريع اصل قانون المحكمة الاتحادية العليا ونعتقد ان هذا الفشل في تشريع هذا القانون سوف يستمر خصوصا مع اشتراط (حضور وموافقة) أغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب على هذا القانون

"الأمر رقم 30 لسنة 2005 بمثابة القانون المؤقت للمحكمة الاتحادية"

بمعنى ان مجرد تحقق النصاب بحضور أغلبية ثلثي أعضاء المجلس غير كاف لتشريع القانون إنما يجب ان يقترن هذا الحضور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

وبسبب هذه الاشكاليات استمر العمل بالأمر رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥رغـم كونه قانون مؤقت يفترض ان ينتهي العمل به بنفاذ الدستور وتكوين محكمة بديلة حسب أحكام المادة (٩٢) منه، وزاد الأمر تعقيداً بصدور قرار المحكمة الاتحادية العدد (٣٨ /٢٠١٩) بتاريخ ٢١ /٥ /٢٠١٩ الذي ألغيت بموجبه صلاحية مجلس القضاء الأعلى في ترشيح رئيس وأعضاء المحكمة وبذلك دخل القضاء الدستوري في مرحلة (الفراغ الدستوري) الذي سبق وأن حذرنا منه في أكثر من مناسبة لكن للاسف فسر البعض هذا الموقف بشكل غير صحيح إلى أن حصل الذي حذرنا منه باحالة احد اعضاء المحكمة على التقاعد بناء على طلبه اضطرارا لسوء وضعه الصحي ومن ثم وفاته ولحقه وفاة عضو اخر فأختل نصاب انعقاد المحكمة ذلك أن المادة (٥/اولا) من الأمر رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ تشترط لصحة انعقاد المحكمة حضور جميع اعضائها وهم بحسب القانون (٩).

ثم دخل القضاء في أزمة أخرى بمحاولة تلافي الخطأ الناجم عن صدور القرار (٣٨ /٢٠١٩) عندما عين رئيس المحكمة الاتحادية احد القضاة المتقاعدين عضواً اصليا في المحكمة بدون وجود سند دستوري او قانوني وبعد

جدال قانوني ودعوى حسمها القضاء المدني بعدم قانونية هذا التعيين انتبهت رئاسة الجمهورية لذلك وقررت سحب المرسوم الجمهوري الذي عين بموجبه هذا العضو وبقي حال المحكمة على ما هو عليه من تعطيل غير مبرر ،وزاد الأمر خطورة مع اقتراب موعد الانتخابات المبكرة المفروض اجراءها في العاشر من شهر أكتوبر ٢٠٢١، إذ ان المادة (٩٣/سابعاً) من الدستور تنص على مصادقة المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات لذا وجد مجلس النواب نفسه أمام أمر واقع بضرورة معالجة الفراغ الدستوري وفق خيارين لا ثالث لهما اما تشريع اصل القانون المنصوص عليه في المادة (٩٢/ثانيا) من الدستور او اصدار قانون تعديل الأمر رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وإيجاد نص بديل للنص الملغى من قبل المحكمة الاتحادية وتحديد جهة ما تتولى مهمة ترشيح رئيس واعضاء المحكمة الاتحادية سيما وان مشروعي القانونين (الأصل والتعديل) تمت قرائتهما قراءة أولى وثانية وجاهزين للتصويت الاخير .

و كان هناك شبه إجماع بين القوى السياسية المكونة لمجلس النواب على تشريع القانون الأصل حسب أحكام المادة (٩٢/ثانيا) من الدستور وتم التصويت بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب على ثمانية عشر مادة من أصل اربعة وعشرون مادة إلى أن وصل الأمر إلى النقاط الخلافية التي تقدم ذكرها لذا عرض مجلس القضاء الأعلى مقترح على مجلس النواب كحل وسط ربما يكون الاخذ به سبيلاً للخروج من عنق الزجاجة وتضمن المقترح اعتبار خبراء الفقه الإسلامي وفقهاء القانون أعضاء اصل الى جانب القضاة في حالتين تدخل ضمن اختصاصهم بحسب نص المادة (٢) من الدستور الأولى في حال نظر المحكمة دعوى تتعلق بقانون يتعارض مع ثوابت

> **برز اتجاهين بخصوص تكوين المحكمة**

أحكام الإسلام والثانية في حال نظر دعوى تتعلق بما يتعارض مع مبادئ الديمقراطية او الحقوق والحريات الأساسية وفيما عدا ذلك تتشكل المحكمة من القضاة فقط ورغم تعقيدات المقترح وتفاصيله وافق مجلس النواب عليه وتم تجاوز الإشكالية الأولى لكن برزت بشكل كبير الإشكالية الثانية حيث اشترط البعض ان في حال نظر المحكمة دعوى تتعلق بالمادة (٢) من الدستور فان رأي خبراء الفقه الإسلامي هو المعول عليه ويصدر القرار وفقاً له وان كان خلاف رأي القضاة بمعنى ان خبراء الفقه الإسلامي إذا اعترضوا على قرار أغلبية أعضاء المحكمة من القضاة فإن القرار يصدر على وفق رأي خبراء الفقه الإسلامي الأمر الذي دفع احد الأطراف السياسية إلى وضع شرط اخر مقابل هذا الشرط وهو ان قرارات المحكمة المتعلقة بنظر قضية بخصوصية معينة يكون لعدد قليل من قضاة المحكمة حق الاعتراض اشبه (بالفيتو) ولا يصدر القرار الا بموافقة هؤلاء القضاة الاقلية في عضوية المحكمة.

هنا شعر القضاء بالخطر على سمعة القضاء العراقي على المستويات المحلية والاقليمية والدولية إذ لا توجد محكمة في العالم تتبع هذا النهج في اتخاذ القرارات ويمكن ان يؤدي هذا الاسلوب في اتخاذ القرارات الى تعطيل عمل المحكمة، لذا بذل القضاء جهد استثنائي بالتعاون مع الجهات التي أدركت خطورة ما يمكن أن يحصل فيما لو تم العمل بهذه

الأفكار الغريبة عن العرف القضائي ونجح القضاء في اقناع مجلس النواب في الذهاب إلى الخيار الثاني وتشريع قانون تعديل الأمر (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ خاصة وان جميع مـواد قانون التعديل المذكور هي من ضمن المواد الثمانية عشر في اصل القانون التي حصلت موافقة أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب على تشريعها بعد التصويت عليها بالموافقة إضافة إلى أن إجراءات تشريع قانون التعديل المذكور كانت متوقفة على التصويت بالموافقة بالمجمل على هذا القانون بعد أن تمت الموافقة بالتصويت على جميع مواده بشكل منفرد وفعلا تم التصويت بالموافقة على تشريع قانون تعديل الأمر (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ بالاغلبية البسيطة التي نرى انها دستورية وتكفي لتشريع القانون ذلك أن أغلبية الثلثين التي يتحجج بها البعض تنصرف إلى أصل قانون المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليه في المادة (٩٢) من الدستور وليس إلى الأمر رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ الذي اصدره في حينه رئيس مجلس الوزراء بحكم ما يمتلك من صلاحية تشريعية إلى جانب صلاحيته التنفيذية قبل نفاذ الدستور.

وبتشريع قانون تعديل الأمر رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ تم معالجة العديد من الاشكاليات اهمها إيجاد جهة تختص بترشيح رئيس ونائب رئيس واعضاء المحكمة وهذه الجهة حسب نص المادة (٣/ثانيا) من قانون التعديل هي رؤساء مكونات السلطة القضائية المنصوص عليها في المادة (٨٩) من الدستور وبحسب التسلسل الدستوري في تلك المادة (رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس المحكمة الاتحادية العليا ورئيس جهاز الادعاء العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي) وقد اجتمع السادة المذكورين مباشرة بعد نفاذ قانون التعديل بتاريخ اقراره في مجلس النواب حسب نص المادة (٨) من القانون المذكور وتم بالاتفاق اختيار تشكيل جديد

> **حضور أغلبية ثلثي أعضاء المجلس غير كاف لتشريع القانون**

للمحكمة وسط أجواء قضائية يسودها منطق النقاش العلمي والتقييم الموضوعي للمرشحين.

كما تم بموجب قانون التعديل معالجة الإشكالية التي كان يثيرها البعض بخصوص تصدي المحكمة الاتحادية السابقة لمواضيع تتعلق بتفسير الدستور باعتبار ان الامر رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ خلا من اختصاص المحكمة بذلك اضافة إلى اختصاصات أخرى كان البعض ينكرها على المحكمة السابقة لذا تم النص في المادة (٤) من قانون التعديل على جميع الاختصاصات الدستورية المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور والمواد الاخرى لتدخل ضمن اختصاص المحكمة.

كذلك تمت معالجة حالة عدم اكتمال نصاب المحكمة التي قد تحدث مستقبلاً لأي سبب كان حيث استحدث منصب القضاة الاحتياط للمحكمة بموجب المادة(٣/ب) من قانون التعديل.

ولم نتفق مع مجلس النواب في نقطة واحدة فقط وهي في جميع الاحوال غير معرقلة لسير عمل المحكمة تتعلق بسن التقاعد إذ ان المادة (٦/ثالثا) من قانون التعديل حددت سن التقاعد بإكمال (٧٢) سنة في حين كان رأينا ان يكون سن التقاعد على وفق أحكام قانون التنظيم القضائي رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩ المعدل وقانون تمديد خدمة القضاة رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٢ بأن يكون إكمال (٦٨) سنة أسوة بقضاة محكمة التمييز.

ديفيد شينكر:

نفوذ أكبر في بغداد دون وجود القوات

«فورين بوليسي»

رداً على مقتل ثلاثة جنود أمريكيين في الأردن في أواخر كانون الثاني/يناير، شنت الولايات المتحدة مجموعتين من الغارات الجوية ضد الميليشيات المدعومة من إيران في العراق في وقت سابق من هذا الشهر. وفي حين انتقد البعض في واشنطن الغارات لأنها هدفت برأيهم إلى تحسين الصورة وتم نشرها على نطاق واسع، إلاّ أن الضربات – التي استهدفت ميليشيا شيعية عراقية صنفتها الولايات المتحدة كجماعة إرهابية – شكّلت خروجاً كبيراً عن مبدأ ضبط النفس الذي تمارسه إدارة بايدن منذ فترة طويلة تجاه القوات العميلة لإيران في العراق.

وبقدر ما كانت الضربات ضد وكلاء إيران في العراق مناسبة وطال انتظارها، فإنها تولد ردة فعل سياسية كبيرة في بغداد، مع عواقب غير معروفة على الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

منذ هجوم «حماس» على إسرائيل في السابع من تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت القوات الأمريكية وأعضاء السلك الدبلوماسي الأمريكي في العراق وسوريا لما يقرب من ١٨٠ هجوماً من قبل الميليشيات المدعومة من إيران والتي تنضوي تحت راية «الحشد الشعبي» – وهي شبكة تضم أكثر من ٧٥ جماعة شبه عسكرية تشكل جزءاً من الجيش العراقي. وفي محاولة لتهدئة التصعيد مع طهران وتجنب التعقيدات الدبلوماسية مع بغداد – وبالنظر إلى عدم وقوع قتلى أمريكيين قبل هجوم ٢٨ كانون الثاني/يناير – مارست إدارة بايدن ضبط النفس.

وإذا ردت على الإطلاق، فإنها عادة ما تنتقم بضرب أهداف في سوريا. ومع ذلك، ففي الثاني من شباط/فبراير، ضربت القوات الأمريكية ٨٥ هدفاً في العراق وسوريا، شملت قاعدتين للميليشيات في محافظة الأنبار العراقية، وفي ٥ شباط/فبراير اغتالت قائداً كبيراً في «كتائب حزب الله» – الجماعة المسؤولة عن الهجوم في الأردن – في هجوم بطائرة وسط مدينة بغداد.

وأثارت الضربات الأمريكية رد فعل قوي في العراق من الأصدقاء والأعداء على حد سواء. فكما كان متوقعاً، أدان قادة الميليشيات والحلفاء العراقيين لإيران الضربات بشدة.

لكن إدانات الحكومة العراقية للولايات المتحدة – وبيانات الدعم لميليشيات «الحشد الشعبي» – كانت شديدة اللهجة أيضاً. فقد وصف مكتب رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني العمليات الأمريكية في الثاني من شباط/فبراير بأنها «عمل عدواني ضد سيادة العراق»، ووصف عناصر «الحشد الشعبي» الذين قتلتهم الولايات المتحدة لدورهم في مهاجمة القوات الأمريكية بأنهم «شهداء». كما زار السوداني رجال الميليشيات الجرحى في المستشفى، وتمنى لهم «الشفاء العاجل»، وأعلن الحداد لمدة ثلاثة أيام.

وفي الوقت نفسه، أصدرت الحكومة العراقية بياناً على موقع «إكس» (المعروف سابقاً باسم «تويتر») اتهمت فيه القوات الأمريكية والتحالف الدولي ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» بـ«تعريض الأمن والاستقرار في العراق للخطر». وذهب الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية اللواء يحيى رسول إلى أبعد من ذلك، مشيراً إلى أن الإجراءات الأمريكية التي «تهدد السلام المدني» سترغم الحكومة العراقية على «إنهاء مهمة هذا التحالف» الذي «يهدد بجر العراق إلى دائرة الصراع».

وقد رددت هذه المشاعر الكتلة السياسية التي يدور السوداني في فلكها المدعومة من إيران، والمعروفة باسم

> **من المرجح أن يتم سحب معظم القوات من العراق أو نقلها إلى كردستان**

«الإطار التنسيقي»، والتي طلبت من الحكومة إنهاء وجود التحالف الدولي.

ويقيناً، أن المطالبات بإنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق ليست جديدة. فمنذ أن تبنت إدارة ترامب حملة الضغط القصوى ضد إيران في عام ٢٠١٨ والهزيمة الإقليمية اللاحقة لتنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق في عام ٢٠١٩، كانت ميليشيات «الحشد الشعبي» تستهدف الأفراد الأمريكيين في العراق على أمل إرغامهم على الانسحاب.

وقد شهدت الهجمات مراحل مد وجزر – حيث ازدادت بعد اغتيال قائد «الحرس الثوري الإيراني» قاسم سليماني، وتضاءلت بعد إعادة تصنيف القوات الأمريكية من قوات «قتالية» إلى قوات «تدريب وتجهيز» – لكن التهديد كان مستمراً.

وفي غضون ذلك، تتعرض سلامة الجنود الأمريكيين – المتواجدين في العراق بدعوة من الحكومة العراقية كجزء من التحالف الدولي المناهض لتنظيم «الدولة الإسلامية» – وكذلك الدبلوماسيين الأمريكيين للخطر، ليس بسبب الميليشيات فحسب، بل أيضاً بسبب تقاعس الحكومة العراقية التي لم تبدِ الإرادة ولا القدرة على حماية الأفراد الأمريكيين. ومن المؤسف أن هذا أمر مفهوم.

فميليشيات «الحشد الشعبي» ليست مدرجة على جدول رواتب الحكومة العراقية فحسب، بل يشارك بعض هذه الميليشيات الأساسية – بما فيها الجماعتان «عصائب أهل الحق» و«كتائب حزب الله» اللتان صنفتهما

الولايات المتحدة على قائمة الإرهاب – في ائتلاف حكومة السوداني كشركاء سياسيين له.

وفي الشهر الماضي أعلن السوداني أن حكومته ستبدأ قريباً مفاوضات مع واشنطن لإنهاء وجود التحالف في العراق.

ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان السوداني نفسه يفضل انسحاب التحالف أم أن تصريحه يهدف فقط، كما قال أحد مستشاريه لوكالة «رويترز»، إلى «استرضاء الأطراف الغاضبة داخل الائتلاف الشيعي الحاكم».

وقبل عام واحد فقط، أعرب السوداني عن قلقه بشأن انتشار الإرهاب من سوريا، حيث لا يزال تنظيم «الدولة الإسلامية» نشطاً، حيث قال في مقابلة مع صحيفة «وول ستريت جورنال»: «نحن بحاجة إلى القوات الأجنبية». ولا شك أن الحرب التي تشنها إسرائيل ضد «حماس» والغارات الجوية الأمريكية الأخيرة على الأراضي العراقية قد رفعت التكلفة السياسية التي يتحملها السوداني لدعم التواجد المستمر للتحالف.

وإذا كان السوداني يريد فعلاً بقاء القوات الأمريكية في العراق، فلديه طريقة غريبة لإظهار ذلك. وفي كانون الأول/ديسمبر، أشادت السفيرة الأمريكية لدى العراق ألينا رومانوسكي بالسوداني وإدارته بعد إلقاء القبض على ثلاثة أفراد مسؤولين عن هجوم بالصواريخ استهدف السفارة الأمريكية. وكانت هذه مناسبة نادرة قام فيها السوداني باعتقال مرتكبي أعمال العنف ضد الأمريكيين.

وبينما انتقد السوداني الضربات الانتقامية الأمريكية الأخيرة في العراق، إلاّ أنه لا يحمل على ما يبدو نفس الازدراء لقوات «الحشد الشعبي»، وهم موظفين في الدولة الذين استهدفوا العناصر العسكرية والمدنية الأمريكية لسنوات عديدة، بدعوى أن (وجودها) يتعارض مع رغبات بغداد.

وهذه الهجمات غير المبررة التي ينفذها «الحشد الشعبي» هي، على الأقل، جرائم بموجب القانون العراقي

> **انهاء مهمة التحالف يهدد بجر العراق إلى دائرة الصراع**

– إن لم تكن انتهاكات للسيادة العراقية إلى درجة أن الميليشيات مسؤولة أمام إيران. وعلى الرغم من إحجام الحكومة عن التحرك – بسبب الخوف من التكلفة السياسية أو الانتقام الإيراني – فإن قتلة الجنود الأمريكيين ليسوا محصنين من الانتقام لمجرد أنهم يقيمون على الأراضي العراقية دون عقاب من قبل السلطات المحلية.

لقد أراقت الولايات المتحدة قدراً كبيراً من الدماء وخصصت الكثير من الموارد للعراق، ويظل وضع الدولة العراقية محل اهتمام كبير لواشنطن.

وفي شباط/فبراير الماضي، حدد مجلس النواب العراقي موعداً لعقد جلسة للتصويت على استمرار الوجود الأمريكي، لكنه لم يحقق النصاب القانوني للاجتماع. وقد تقرر بغداد في النهاية أن الوقت قد حان لرحيل الولايات المتحدة والتحالف.

وبإمكان العراق اتخاذ هذا القرار، وإدارة التهديد المستمر الذي يمثله «تنظيم الدولة الإسلامية» بمفرده. وحتى لو لم تقم حكومة السوداني بطرد قوات التحالف، فمن الواضح أن الوجود العسكري الأمريكي الكبير أصبح غير مقبول.

بعد مرور عشرين عاماً على غزو العراق، حان الوقت لإدارة بايدن لكي تبدأ بالتفكير في أفضل السبل لتقليص البصمة العسكرية الأمريكية في العراق. فالولايات المتحدة لا تستغل وجودها في العراق لصد توسع النفوذ الإيراني في بغداد أو لقطع خط الاتصال بين طهران وميليشيا «حزب الله» الوكيلة لها في لبنان.

وبينما تعمل القوات الأمريكية في «كردستان العراق» كحلقة أساسية في الدعم اللوجستي للقوات المناهضة لـ«تنظيم الدولة الإسلامية» في سوريا، فقد لا يُعد هذا الوجود ضرورياً أيضاً إذا سحبت واشنطن وحدتها العسكرية الصغيرة من سوريا.

وحتى لو بقيت القوات الأمريكية في سوريا، فقد تتمكن واشنطن من الإبقاء على وجود صغير لها في المنطقة الكردية في العراق لدعم مهمة مكافحة الإرهاب هذه.

وخارج إطار الوحدة العسكرية في كردستان، تتراجع أكثر فأكثر فوائد استمرار الانتشار العسكري الأمريكي في العراق. ويقيناً، أن الانسحاب المتسرع والفوضوي من العراق على غرار ما حدث في أفغانستان من شأنه أن يضر بمصداقية الولايات المتحدة. والأمر سيان بالنسبة للرحيل تحت النيران. ويمكن أن تؤدي مغادرة العراق أيضاً إلى تعزيز التصور الإقليمي الضار الذي مفاده أن الولايات المتحدة تنسحب عسكرياً في ظل التحول نحو آسيا.

والأسـوأ من ذلك أن السفارة الأمريكية الضخمة في بغداد ستكون أكثر عرضة للهجوم في غياب القوات الأمريكية في الجوار، وهو مصدر قلق حقيقي للغاية بالنظر إلى ميل الحكومة العراقية إلى تجاهل التزامها بموجب «اتفاقية جنيف» بالدفاع عن المنشآت الدبلوماسية.

لكن عملية التحالف ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق اكتملت إلى حد كبير، والوجود المستمر للقوات الأمريكية لا يساهم في منع التقدم الذي تحرزه إيران نحو فرض هيمنتها على العراق.

وفي الوقت نفسه، تقدم القوات الأمريكية المتواجدة هناك لإيران والميليشيات المحلية العميلة لها أهدافاً يمكنها مهاجمتها عن قرب - أو ربما بشكل أكثر دقة، رهائن في كل شيء باستثناء الاسم.

ومن الممكن أن يساعد وجود بصمة أخف وموحدة في الحد من هذا التهديد، مع الحفاظ على قدرات كافية

> **القوات الأمريكية في كردستان العراق حلقة أساسية في الدعم اللوجستي**

إذا اختار الجيش العراقي مواصلة المشاركة العسكرية الثنائية، والتي تشمل التدريبات الروتينية المشتركة.

ومن المفارقات أن نقل غالبية القوات الأمريكية بعيداً عن الخطر في العراق قد يحسن وضع واشنطن بنظر الحكومة العراقية الخاضعة للهيمنة الإيرانية - خاصة إذا بقيت القوات في كردستان، حيث لا تزال الولايات المتحدة موضع ترحيب. فعندما تتحرر واشنطن من المخاوف المتعلقة بحماية قواتها، ستتمتع بمجال أكبر للتواصل مع العراق بشأن علاقته مع إيران، وخرق العقوبات، والفساد المستشري.

وبينما يبقى استقرار العراق وسيادته أولوية للولايات المتحدة، سيتعين على واشنطن الاعتماد على أدوات أخرى من أدوات السلطة الوطنية - وخاصة النفوذ الاقتصادي - إذا ما أرادت دعم مصالحها في العراق في المرحلة القادمة. إن الإنهاء التدريجي لوجود القوات الأمريكية القائم منذ فترة طويلة أو تقليصه لا يعني انتهاء الانخراط العسكري الأمريكي في العراق، أو انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة، أو الإذعـان للهيمنة الإيرانية في المنطقة.

*ديفيد ديفيد شينكر هو زميل أقدم في مركز «توب» في معهد واشنطن ومدير برنامج ليندا وتوني روبين حول السياسات العربية، كما شغل سابقا منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى.

د.دلاور علاء الدين:

ثغرة المجلس الاتحادي تمنع بناء الدولة في العراق

جمعت مجموعة متشددة من المشرعين الشيعة في العراق، في بداية هذا الشهر، أكثر من ١٠٠ توقيع، مطالبين بعقد جلسة برلمانية عاجلة للتشريع من أجل طرد القوات الأجنبية، بما فيها الولايات المتحدة، من البلد. اجتمع مجلس النواب في ١٠ فبراير (شباط) ٢٠٢٤، لكنه فشل في تحقيق النصاب القانوني.

في المرة القادمة، قد لا يفشلون، إذ نجحوا عام ٢٠٢٠ في تأمين تصويت الأغلبية على «قرار» برلماني غير مُلزم بطرد القوات العسكرية الأجنبية. المشكلة هنا لا تكمن في أجندة الجلسة، بل في حقيقة أن مجلس النواب العراقي المهتز يتمتع باحتكار العملية التشريعية العليا في البلاد، من دون أن يخضع لأي مرشح أو أي شكل آخر من أشكال الضوابط والتوازنات.

كان من المفترض أن يكون للعراق مجلس اتحادي، أو مجلس شيوخ، يمكن أن يلعب دوراً حيوياً في الديمقراطية وبناء الدولة في البلاد. وقد جرى إلزام إنشاء هذا المجلس في المادتين ٤٨ و٦٥ من دستور عام ٢٠٠٥، وكان من المفترض أن يتم التشريع له بعد تبني الدستور مباشرةً، أي خلال دورة المجلس النواب الأولي (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)، وأن يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

وفي الوقت نفسه، أسندت سلطات المجلس الاتحادي

> على مدى السنوات الماضية، قوضت الأدوار الشرفية للرئيس مرارا وتكرارا

في تلك السنوات الأربع إلى مجلس رئاسي الذي يشكَّل لمرة واحدة فقط، يتألف من رئيس ونائبين للرئيس. وكان بإمكان المجلس الرئاسي أن يعترض بالإجماع على التشريعات أو يرفضها ويعيدها إلى البرلمان.

ورغم أهميته ووجوبه، لم يجرِ إنشاء المجلس الفيدرالي حتي الآن، في حين استُبدل مجلس الرئاسة في الدورات الانتخابية اللاحقة بالرئيس فقط، مع الحد الأدنى من السلطات لهذا المنصب في الحلقة التشريعية. والواقع أنه على مدى السنوات الـ١٩ الماضية، قُوّضت حتى الأدوار الشرفية للرئيس مراراً وتكراراً من جانب البرلمان والحكومة والقضاء.

وعلاوة علي ذلك، يتعمد البرلمان بشكل روتيني ومستمر إدراج عبارة «يصبح القانون نافذاً ما إن يصدر عن مجلس النواب» في جميع التشريعات الجديدة، حتى قبل تقديمها لرئيس الجمهورية للمصادقة عليها.

تعد هذه العبارة مسيئة، عن قصد أو غير قصد، لرئيس الجمهورية لأنه أمر غير قانوني وغير دستوري، فالقوانين تُعدّ مصادقاً عليها فقط بعد ١٥ يوماً من تاريخ تسلم الرئيس (المادة ٧٣. ثالثاً).

جادل رؤساء الجمهورية المتعاقبون بأنهم يحتفظون بالحق الدستوري في إعادة أي تشريع جديد إلى البرلمان من دون التصديق عليه، ولكن لمرة واحدة فقط. أما في الواقع، فقد تمكن مجلس النواب من أن يستمر في التشريع ويتجاهل رئيس الجمهورية.

إلا أن الرئيس يحتفظ بالقدرة على منع سن التشريع الجديد من خلال منع نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) وهو شرط أساسي لتصبح القوانين نافذة. تُعطي التشريعات العراقية أرقاماً مرجعية للنشر في هذه الجريدة، ولكن فقط بعد أن يوقع رئيس الجمهورية عليها. ومع ذلك، حتى هذه السلطة الحصرية قد تم تقويضها سابقاً عندما نُشرت التشريعات وأصبحت نافذة من دون مصادقة رئيس الجمهورية.

في حادثة وقعت في عام ٢٠٢٠ أراد المشرعون الدفع باتجاه تشريع جديد، لكنه رجعي ومثير للجدل، بشأن معادلة شهادات التعليم العالي، الذي كان لدى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء آنذاك اعتراضات أساسية عليه. ومع ذلك، أجبر المشرعون يد الرئيس من خلال التهديد بتغيير قانون «الوقائع العراقية»، (رقم ٧٨ لعام ١٩٧٧)، فتراجع الرئيس ومُرِّر القانون.

أثبتت هذه المشكلة أن النظام التشريعي العراقي مفكَّك وأظهر مستوي التنافس الداخلي أو المزاحمة بين المؤسسات التشريعية التي يجب عليها أن تكون متكاملة.

ليس سراً أن كثيراً من المشرعين، وبخاصة بين الكورد والعرب السنة، يُحذرون من أن يصبح البرلمان «أداة غير حادة» يستخدمها مكون الأغلبية الشيعية في العراق ضد البقية.

ومن الواضح أن المكونات الثلاثة الرئيسية في العراق

> أثبتت هذه المشكلة أن النظام التشريعي العراقي مفكك

كلها منقسمة داخلياً بشدة ومستقطَبة وأصبحت بلا قدرة في مواجهة أي قوانين محتمَلة نصف مخبوزة أو غير مدروسة أو ضارة.

لحسن الحظ، العراق ملتزم بديمقراطية برلمانية، وتقع على عاتق مجلس النواب مسؤولية تحويل الدستور إلى خريطة طريق لبناء الدولة وبناء الأمة. ومع ذلك، في بلد هش، يعاني أزمات داخلية لا تنتهي، ومتورط في منافسات القوى الإقليمية، لم تكن هذه العملية سهلة أبداً.

في الواقع، بعد ما يقرب من عقدين من اعتماد دستور عام ٢٠٠٥، لا توجد علامات أو دلائل على وجود التراث الدستوري في العراق. في الواقع، لا أحد في البلاد يرى الدستور على أنه عقد اجتماعي مقدس أو الحكم النهائي. كان القادة السياسيون والمؤسسيون العراقيون، من دون استثناء، انتقائيين وغير موضوعيين أو طائفيين في تطبيقهم للدستور.

الغريب أن كبار القضاة في العراق منفتحون بشأن رفضهم للفيدرالية التي بني عليها الدستور بأكمله. وبالتالي، فليس من المستغرب أن ٣٣ مادة من أصل ١٤٤ مادة في الدستور تنتظر حتى الآن التشريعات المقررة وعشرات التشريعات الأخرى التي تنتظر التعديل وفقاً للدستور. معظم هذه التشريعات أساسية أو ضرورية لوضع العراق على مسار سيادة القانون، وإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين المركز والأطـراف، وتعزيز الضوابط والتوازنات الحكومية، وتحسين إدارة الموارد والأصول الوطنية. ونتيجة لذلك، هناك حالياً كثير من الثغرات أو نقاط الضعف الهيكلية والوظيفية في نظام الحكم في العراق، والتي أضافت إلى هشاشة البلاد وعملت محركاتٍ مستقلة للصراع.

باختصار، لا توجد حالياً سلطة عليا في العراق تملك القوة والمكانة والشرعية لحماية النظام التشريعي في البلاد ومنع سن التشريعات السيئة أو الضارة.

ومما يؤسَف له أن أيـاً من رؤسـاء الجمهورية المتعاقبين أو رؤساء مجلس النواب أو رؤساء الوزراء لم يعطِ إنشاء المجلس الاتحادي أولوية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية. وإذا تُرك مجلس النواب وشأنه، فقد يستغرق الأمر جيلاً أو جيلين قبل أن يناقش موضوع التشريع للمجلس الاتحادي بجدية، ناهيك بإنشائه.

وفي الوقت ذاته، لا تزال هشاشة العراق وعدم استقراره وعدم القدرة على التنبؤ بمستقبله تشكل تهديداً لشعبه، فضلاً عن الشركاء الدوليين. من غير المرجح أن يصبح العراق الدولة القوية ذات السيادة والفاعلية التي يطمح إليها، من دون أن يكون لديه مجلس اتحادي قوي يعمل بكامل طاقته.

* رئيس مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

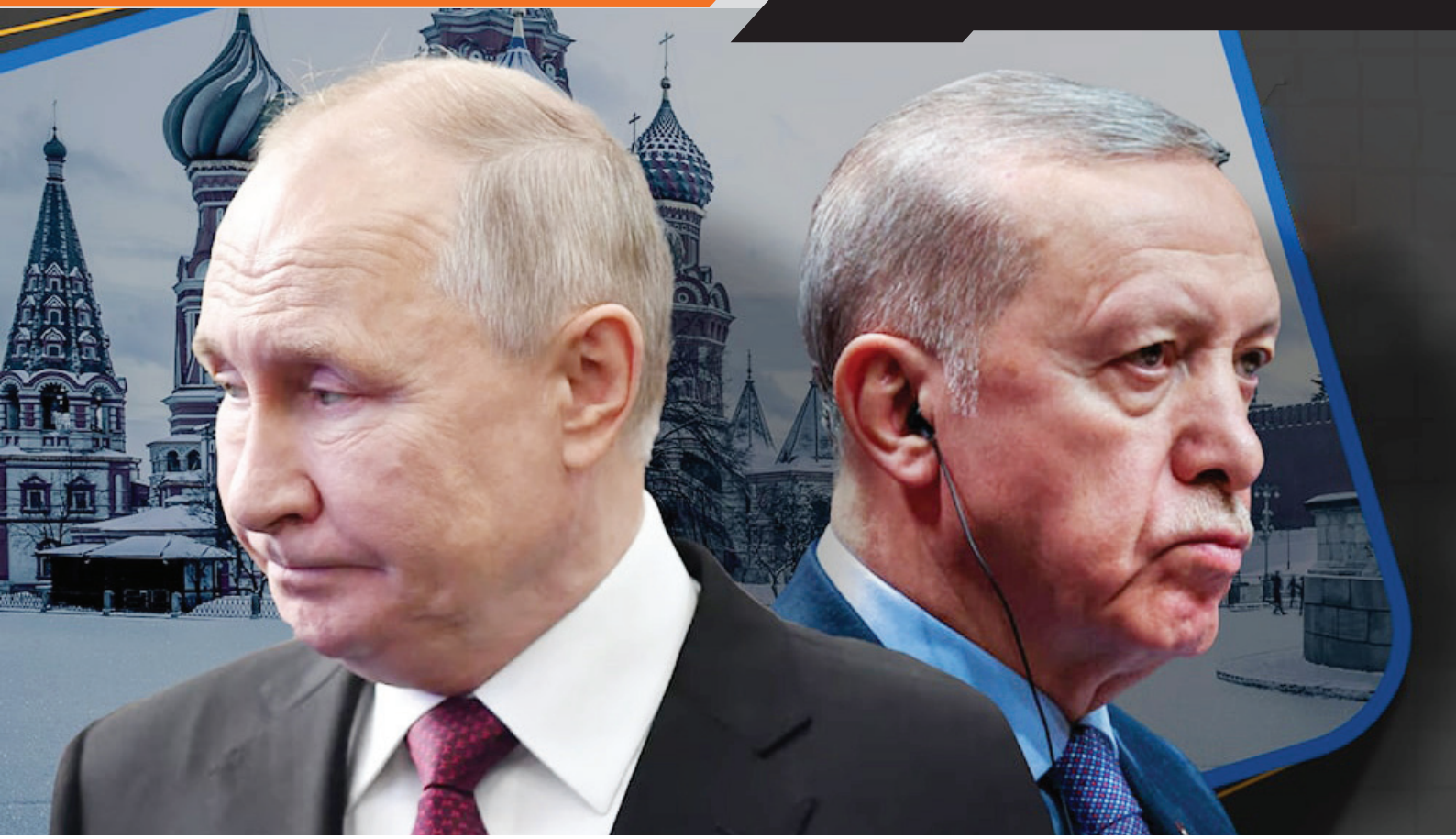

حسني محلي:

إردوغان وبوتين.. ربيع ثم خريف فمتى الشتاء؟

بعد أن ألغى الرئيس بوتين زيارته المقررة إلى تركيا في ١٢ الشهر الجاري من دون الإعلان عن الأسباب، بدأ الحديث عن الفتور الذي بات يخيّم على العلاقات بين الطرفين، وذلك لعدد من الأسباب المباشرة وغير المباشرة وآخرها موافقة أنقرة على انضمام السويد وفنلندا إلى الحلف الأطلسي.

وجاء الحديث عن مزيد من التعاون العسكري بين أنقرة وكييف بما في ذلك تصنيع المسيّرات التركية في أوكرانيا ليزيد في الطين بلة في علاقات بوتين – إردوغان، واختلفا في معظم الأحيان حول مجمل تفاصيل الأزمة السورية.

فقد وقف الأول منذ البداية إلى جانب الرئيس الأسد

فيما استنفر الثاني كل إمكانياته المباشرة وغير المباشرة للتخلص من الرئيس الأسد، وهو ما دفعه إلى إرسال جيشه إلى سوريا والقتال جنباً إلى جنب مع كل الفصائل المسلحة التي تقاتل الدولة السورية.

ومن دون أن يمنع هذا التناقض الطرفين من الاستمرار في الحوار والتنسيق والتعاون المشترك في هذا المجال، على الرغم من فشل كل المساعي المبذولة ما دامت مصالح الطرفين وحساباتهما متناقضة.

وجاءت الأزمة الأوكرانية لتساهم في ترسيخ هذه التناقضات، إذ إن أنقرة عضو في الحلف الأطلسي الذي يقيم العشرات من القواعد في تركيا، وبعضها قريب من البحر الأسود ومضيقَي البوسفور والدردنيل، الممر الوحيد للسفن الروسية إلى الأبيض المتوسط.

وجاء إعلان أنقرة إغلاق هذه المضائق أمام السفن التابعة للدول غير المطلة على البحر الأسود ليزعج واشنطن وعواصم الحلف الأطلسي، والتي لم تخف انزعاجها من عدم التزام تركيا بالعقوبات المفروضة على روسيا بسبب الحرب الأوكرانية، وسبق ذلك شراء تركيا صواريخ أس -٤٠٠ الروسية التي لم يتم تفعيلها بسبب رد الفعل الامريكي.

فألغت واشنطن صفقة طائرات أف -١٦ وأف -٣٥ مع أنقرة بعد سلسلة من التدابير الأخرى التي خففها الرئيس بايدن بعد موافقة إردوغان على انضمام فنلندا والسويد إلى الحلف الأطلسي.

في الوقت الذي يعرف فيه الجميع أن واشنطن وضعت دائماً وما زالت العديد من الحسابات الخاصة بالدور التركي المحتمل في المخططات الامريكية ضد روسيا، وقبل ذلك الاتحاد السوفياتي.

فتركيا لها علاقات دينية وقومية وعاطفية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز التي ترى فيها موسكو حديقة خلفية لها مع المعلومات التي تتحدث باستمرار عن نشاط تركي مكثف، سراً كان أم علناً، في هذه الجمهوريات كما هي الحال في التدخل التركي العسكري المباشر خلال الحرب الأذربيجانية -الأرمينية التي انتهت بضم إقليم ناغورنو كاراباخ المتنازع عليه مع الأرمن إلى

> **لواشنطن العديد من الحسابات الخاصة بالدور التركي في المخططات ضد روسيا**

أذربيجان.

ولا تخفي موسكو انزعاجها من مثل هذا الدور واحتمالاته المستقبلية مع التذكير بوجود نحو عشرين مليون مسلم داخل حدود روسيا الفيدرالية، ويتعاطف البعض منهم مع تركيا لأسباب دينية وقومية، كما هي الحال مع مسلمي شبه جزيرة القرم التي ضمتها موسكو إلى روسيا.

وهو ما لم يعترف به الرئيس إردوغان الذي قال في أكثر من مناسبة إنه ضد الغزو الروسي لأوكرانيا التي ينسق وإياها في موضوع دعم الأقلية المسلمة من سكان القرم، وقياداتها تتنقل بين أنقرة وكييف كما كانت قيادات الإخوان تتنقل بين إسطنبول والدوحة وعبرهما إلى العواصم الأوروبية وواشنطن.

ومن دون أن تمنع كل هذه المعطيات المتناقضة والمتشابكة الرئيسين إردوغان وبوتين من الاستمرار في اللقاءات والاتصالات المتكررة ما دامت المصالح الاقتصادية تتطلب ذلك مع رهانات موسكو على إبقاء أنقرة بعيدة قدر الإمكان عن واشنطن. وهو ما نجحت فيه حتى الآن بسبب حاجة أنقرة إلى الغاز الطبيعي الروسي الذي يغطي نحو نصف استهلاك تركيا سنوياً.

وتقوم الشركات الروسية، بدورها، ببناء المفاعلات النووية جنوب تركيا التي يزورها سنوياً نحو ٧ مليون سائح روسي واشترى نحو ٢٠٠ ألف منهم مساكن لهم في تركيا والبعض حصل على جنسيتها. في الوقت الذي تنفذ فيه الشركات التركية العشرات من المشاريع الإنشائية بعشرات المليارات من الدولارات، كما تحقق الشركات التركية أرباحاً مماثلة من تصدير المنتجات الزراعية إلى روسيا.

ومن دون أن تساهم كل هذه المعطيات، السلبية منها

والإيجابية، في إغلاق ملف الذكريات التاريخية بين الطرفين وعمرها أكثر من ٥٠٠ عام.

فالأوساط القومية في تركيا، وبنسبة أقل في روسيا، تستعيد بين الحين والآخر هذه الذكريات الدينية تارة والقومية تارة أخرى، والتي كانت سبباً لست عشرة حرباً طاحنة بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية التي خسرت في إحدى عشرة حرباً منها وانتصرت في خمس منها. وهو ما لم يمنع مصطفى كمال أتاتورك من إقامة علاقات الصداقة والتحالف مع لينين خلال حرب الاستقلال التركية للفترة ١٩١٩-١٩٢٣، والتي انتهت بقيام الجمهورية التركية التي لم تتأخر في العودة إلى نهجها التقليدي في البرود ثم الفتور ثم العداء مع روسيا، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

وتحوّلت تركيا بعدها إلى خندق أمامي للدفاع عن المعسكر الغربي بعد انضمامها إلى الحلف الأطلسي عام ١٩٥٢ ثم حلف بغداد عام ١٩٥٥ ليصل عدد القواعد العسكرية الامريكية والأطلسية في تركيا إلى أكثر من ١٥٠ قاعدة أواسط الستينيات من القرن الماضي.

لقد كان وما زال لواشنطن التأثير الكبير في مجمل تطورات السياسة التركية واقتصادها؛ لما لرجال الأعمال الكبار والشركات الكبرى من علاقات متشابكة ومعقدة مع عالم الاقتصاد والمال في امريكا ودول الاتحاد الأوروبي.

وقد يفسر ذلك تراجع إردوغان عن موقفه في الاعتراض على انضمام السويد وفنلندا إلى الحلف الأطلسي، على الرغم من تهديداته ووعيده لواشنطن والعواصم الغربية؛ بسبب دعمها للميليشيات الكردية شرق الفرات، وهي الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني التركي.

ويفسر ذلك أيضاً مصالحة إردوغان مع الكيان الصهيوني إرضاءً لمنظمات اللوبي اليهودي في امريكا من أجل كسب ودّها ودعمها له في مساعيه للمصالحة الاستراتيجية مع الرئيس بايدن ومواقفه السلبية تجاه إردوغان منذ بدايات «الربيع العربي» عندما كان نائباً للرئيس أوباما.

ويبقى الرهان على تطورات المرحلة القادمة في امريكا مع احتمالات عودة ترامب إلى البيت الأبيض، وهو ما سيفرح إردوغان لأنه كان على علاقة صريحة مع ترامب،

> **لا تخفي موسكو انزعاجها من مثل هذا الدور التركي واحتمالاته المستقبلية**

حتى إن مواقفه تجاهه كانت أكثر حدة وشدة.

إذ قال في أحد تصريحاته إنه «معجب بإردوغان ويحبه كثيراً لأنه ينفذ كل ما يقوله له «. وجاء هذا القول بعد تغريدات كتبها ترامب في حسابه في منصة «أكس» (تويتر سابقاً) وهدد بها إردوغان وتوعده إذا لم يخل سبيل الراهب برونسون في عام ٢٠١٨. وأتبع ذلك برسالة خطية بعثها إلى إردوغان قال له فيها «لا تكن غبياً. اجلس مع مظلوم عبدي (القائد العسكري لقسد) واتفق معه حول كل المواضيع».

وحتى موعد الانتخابات الامريكية، تراقب موسكو المواقف المحتملة للرئيس إردوغان حيال واشنطن التي تتمنى بدورها مزيداً من الفتور في علاقات أنقرة مع موسكو، كما تسعى لتحويل خريف العلاقات إلى شتاء قارس! وهو ليس صعباً ما دامت خلفيات إردوغان الدينية والقومية والسياسية قريبة من الامريكيين وأكثر من الروس، ويبدو أن أوراقهم في المساومة مع إردوغان أقل تأثيراً من تلك التي يملكها بايدن أو ترامب.

ومن دون أن يكون واضحاً إلى متى سينجح الرئيس إردوغان في تكتيكاته في تحقيق التوازن في علاقاته مع الطرفين، ويبدو أنه قد استفاد منهما إلى أبعد الحدود، كونه يعرف أنهما بحاجة إليه أكثر من حاجته هو إليهما، ولما لتركيا من موقع استراتيجي مهم جداً ليس فقط بالنسبة إلى الطرفين بل لكل الأطراف التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع الطرفين كما هي الحال في سوريا والعراق وإيران، جارات تركيا، هذا إذا تجاهلنا عودة إردوغان إلى الشرق الأوسط عبر البوابة الإماراتية ثم السعودية، وأخيراً المصرية وقبلها جميعاً القطرية!

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

تركيا في مبادرة درع السماء الأوروبية

اعتبارات متنوعة

*انتريجيونال للدراسات الاستراتيجية

أعلنت تركيا عن انضمامها إلى مبادرة درع السماء الأوروبية الدفاعية التي اقترحتها ألمانيا، وجاء الانضمام التركي وسط تطور ملحوظ في علاقات أنقرة مع القوى الغربية مقابل توتر غير معلن مع موسكو. وثمة العديد من الدوافع المحركة لانضمام أنقرة للمبادرة، ترتبط برغبة تركيا في تأمين مصالحها الدفاعية والاقتصادية، ناهيك عن توفير قدرات إضافية في مواجهة التوترات الجيوسياسية في الإقليم.

في خطوة جديدة في سلسلة من التقارب التركي مع الغرب، انضمت تركيا ومعها اليونان رسمياً، في ١٦ فبراير الجاري، إلى مبادرة درع السماء الأوروبية (ESSI) التي تقودها ألمانيا، مؤكدة على لسان وزير دفاعها أن المعاهدة تمثل "خطوة مهمة نحو تلبية احتياجات الناتو"، وأضاف أن بلاده "على استعداد للمساهمة في هذه المبادرة، التي تقودها ألمانيا، من خلال مجموعة واسعة من الموارد الوطنية لدينا". ويعد الانضمام للمعاهدة خطوة إضافية تستكمل سلسلة معالجة القضايا الخلافية مع الناتو، وكان البرلمان التركي قد أقر، في ٢٤ يناير الماضي، الموافقة على لحاق السويد بعضوية حلف شمال الأطلسي.

وتأتي فكرة الدرع الأوروبية التي طرحتها برلين في العام ٢٠٢٢ عشية اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، في

إطار محاولة لإنشاء نظام صاروخي متكامل قصير ومتوسط وطويل المدى لحماية الأمن الأوروبي. وترتكز مبادرة "درع السماء" على أن تشتري الدول الأعضاء فيه بصورة جماعية منظومات دفاعية مختلفة تتكامل مع بعضها بعضاً لحماية السماء الأوروبية.

تحركات مغايرة

جاءت الموافقة التركية على الانضمام إلى اتفاقية الدرع الأوروبية في سياق تقارب تركي مع القوى الغربية، كشفته العديد من المؤشرات، يمكن بيانها على النحو التالي:

١- تمرير عضوية السويد داخل الناتو:

تزامن انضمام تركيا إلى مبادرة الدرع الأوروبية مع التحسن الملحوظ في العلاقات بين أوروبا وأنقرة على خلفية موافقة الأخيرة في يناير الماضي على عضوية السويد بالناتو. وأزال تصويت البرلمان التركي عقبة كبيرة أمام إتمام الإجراءات المتعلقة بعضوية السويد داخل حلف الناتو، بينما تبقى موافقة المجر التي تُعد الدولة الوحيدة التي لم تُقر بعد انضمام السويد.

٢- موافقة الكونجرس على صفقة F١٦:

شهدت العلاقات الأمريكية التركية نقلة نوعية خلال الأسابيع الماضية بعد موافقة الكونجرس رسمياً على بيع مقاتلات F١٦ لتركيا، الأمر الذي يُنهي شهوراً من المفاوضات بين البلدين حول هذه الصفقة التي تُقدر قيمتها بنحو ٢٣ مليار دولار. وتتضمن الصفقة التي حظيت بدعم من إدارة بايدن، حصول تركيا على نحو ٤٠ طائرة من الطراز المتقدم، بالإضافة إلى تحديث وصيانة الطرازات القديمة من F١٦. وأعلن السفير الأمريكي لدى أنقرة في ١١ فبراير ٢٠٢٤ عن موافقة بلاده رسمياً على الصفقة، وقال في رسالة نشرتها السفارة الأمريكية بتركيا إن "قرار الكونجرس بالموافقة على أن تحوز تركيا ٤٠ مقاتلة إف-١٦ و٧٩ مجموعة للتطوير يشكل تقدماً كبيراً".

٣- توتر مستتر بين موسكو وأنقرة:

يأتي انضمام أنقرة إلى مبادرة الدفاع الأوروبية في سياق توترات مستترة بين أنقرة وموسكو خلال الآونة الأخيرة، كشف عنها على سبيل المثال تأجيل زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى تركيا، والتي كانت مقررة في فبراير الجاري، بالإضافة إلى استجابة تركيا للضغوط الأمريكية بشأن ضرورة الانضمام للعقوبات الثانوية المفروضة على موسكو، وكان بارزاً هنا إغلاق أنقرة في الأيام الماضية حسابات الشركات الروسية في البنوك التركية.

ويشار إلى أن الشركات الروسية تستخدم تركيا كسلطة عبور للمدفوعات والتسليم عن تجارتها، وبخاصة تجارة النفط والغاز التي تواجه صعوبات معقدة في تصدير إنتاجها إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية، بسبب العقوبات الغربية على قطاع النفط الروسي. كما فرضت قيوداً على استخدام البنوك التركية من قبل المواطنين الروس، مما أثر سلباً على حركة التجارة والاستثمار بين البلدين. بالتوازي، دخلت العلاقات الروسية-التركية مناخ الشحن، مع بدء شركة بايكار التركية في بناء مصنع لإنتاج طائرات بيرقدار دون طيار في أوكرانيا، وهو ما أثار غضب روسيا.

٤- تحسّن العلاقات بين برلين وأنقرة:

على الرغم من تصاعد التوترات بين ألمانيا وتركيا على خلفية عدد من الملفات أبرزها الحرب على غزة، والموقف التركي الرافض لدعم برلين المطلق لإسرائيل؛ إلا أن العلاقة بين البلدين حققت نقلة نوعية خلال الأشهر الأخيرة، وظهر ذلك في زيارة الرئيس التركي للعاصمة الألمانية برلين في نوفمبر ٢٠٢٣، وهي الزيارة الأولى له منذ ٢٠٢٠. ووصف أردوغان خلال الزيارة ألمانيا بأنها "أقوى دولة في أوروبا". وتوصل البلدان إلى تفاهمات بشأن دعم العلاقات التجارية والتي وصلت بنهاية العام ٢٠٢٣ إلى ما يقرب من ٥٠ مليار دولار، كما تجاوز عدد الشركات الألمانية العاملة في الأسواق التركية حاجز ٨ آلاف شركة، بينما بلغت قيمة الاستثمارات الألمانية المباشرة في تركيا نحو ٢٣ ملياراً و١٠٠ مليون دولار خلال العام ٢٠٢٢.

على صعيد متصل، وبرغم تباين رؤى البلدين بشأن الحرب على غزة فإن وزيرة الخارجية الألمانية أشارت في تصريحات لها إلى أن الدول الغربية ترى أن أردوغان يمكن أن يلعب دوراً في تجنب تصعيد النزاع في الشرق الأوسط، الأمر الذي يجعل الحوار معه أكثر أهمية وإلحاحاً.

أبعاد متعددة

على الرغم من وجود بعض الملفات الخلافية بين تركيا وبعض الدول الأوروبية، ومنها ألمانيا، فإنه يمكن أن تُعزَى موافقة تركيا على الانضمام لاتفاقية درع السماء الأوروبية، إلى عدة عوامل، أبرزها:

١- تصاعد التوترات الجيوسياسية لا سيما بعد الحرب الروسية الأوكرانية:

لا ينفصل انضمام تركيا إلى اتفاقية درع السماء الأوروبية عن الرغبة في تأمين قدراتها في مواجهة التوترات الجيوسياسية، خاصة مع استمرار الحرب الأوكرانية، وتصاعد فرص انتصار موسكو مع تراجع الدعم الغربي لكييف، بالإضافة إلى انعكاس التوترات في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة في البحر الأحمر على المصالح التركية، وهو ما يجعل توجه أنقرة لتعزيز تحالفاتها الأمنية خلال المرحلة المقبلة يمثل أولوية استراتيجية.

وبرغم وجود تفاهمات أمنية بين تركيا وروسيا فإن التغير الحادث في سياسات أنقرة، وتوجهها نحو الاصطفاف نسبياً مع القوى الغربية، يؤشر إلى احتمال ظهور التوتر الكامن بين أنقرة وموسكو على السطح. في المقابل، فإن الانعطافة التركية نحو الانخراط في التحالف الدفاعي مع ألمانيا، يأتي في سياق توتر لا تخطئه عين بين أنقرة وتل أبيب، والذي وصل إلى الذروة على خلفية الموقف التركي المناهض للسياسات الإسرائيلية في الحرب على غزة.

٢- تأمين الحصول على طائرات تايفون:

تخطط تركيا لشراء ٤٠ طائرة من طراز Typhoon (يوروفايتر تايفون)، وهي ذات إنتاج مشترك لتحالف أوروبي، وبينما حصلت تركيا على موافقة بريطانيا وإسبانيا على البيع، فإنها تراهن من خلال الانضمام إلى مبادرة ESSI، على إقناع برلين المترددة برفع الفيتو، والحصول على موافقتها للسماح بحصول أنقرة على الطائرة. كما تسعى تركيا عبر توظيف هذه المبادرة على الأرجح، للحصول على التكنولوجيا الأوروبية وبخاصة الألمانية لدعم خططها الدفاعية التي تستهدف بناء أنظمة أسلحة عالية التقنية.

٣- تمرير اتفاقية التحديث الجمركي:

يرجع اهتمام تركيا بمبادرة درع السماء الأوروبية إلى الأهمية الكبرى التي تمثلها القارة الأوروبية لتركيا، باعتبارها شريكاً تجارياً كبيراً ومهماً لها، علاوةً على حرص أنقرة على استثمار الدور الألماني داخل أروقة الاتحاد الأوروبي لإحياء المحادثات المتوقفة بشأن تحديث الاتحاد الجمركي بين تركيا والكيان الأوروبي. ومن هنا، فإن أحد أهداف توقيع تركيا على مبادرة درع السماء الأوروبية (ESSI)، يتمثل في حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية المتزايدة مع دول القارة الأوروبية.

بالتوازي، فإن أنقرة تستهدف الحصول على دعم الدول الأوروبية الداعمة لمبادرة درع السماء الأوروبية، وبخاصة ألمانيا، لإنهاء ملف التأشيرات للمواطنين الأتراك، وهو الملف الذي يشهد تعثراً كبيراً، وتطمح تركيا إلى موافقة الاتحاد على إعفاء المواطنين الأتراك من التأشيرة.

٤- رغبة تركيا في الحصول على قطع الغيار الدفاعية:

على الرغم من التطور الحادث في الصناعات الدفاعية التركية، وبخاصة في قطاع المسيرات، إلا أن هذه الصناعة تعرضت لهزة كبيرة على خلفية فرض عدد واسع من الدول الغربية عقوبات عسكرية على تركيا، تضمنت حظر تصدير الأسلحة، وقطع غيار التسليح بسبب تدخلها العسكري في الشمال السوري ٢٠١٩. صحيح أن بعض الدول ألغت حظر الصادرات التسليحية، منها كندا في يناير ٢٠٢٤، وكذلك السويد؛ إلا أن أنقرة تراهن على استثمار انضمامها للمظلة الدفاعية الأوروبية التي اقترحتها ألمانيا لتحفيز الدول الأوروبية لإعادة تصدير معدات التصنيع الدفاعية وقطع الغيار العسكرية لتركيا.

0- تحييد الانتقادات الغربية لحزب العدالة والتنمية داخل تركيا:

ربما ترتبط الموافقة التركية على الانضمام لمبادرة درع السماء الأوروبية في جانب معتبر منها بالرغبة في إنهاء الانتقادات الغربية للممارسات السياسية لحزب العدالة والتنمية في الداخل التركي، حيث وجه التقرير السنوي للمجلس الأوروبي الصادر في سبتمبر ٢٠٢٣ انتقادات واسعة للأوضاع الحقوقية وسيادة القانون في الداخل التركي. ويُشار إلى أن أنقرة المقبلة على انتخابات محلية مهمة في نهاية مارس المقبل تسعى إلى تحييد الانتقادات الأوروبية.

تحييد الخلافات

ختاماً، يمكن القول إن انضمام تركيا إلى مبادرة (ESSI)، قد يسفر عن تحقيق مزيد من التطور في العلاقات التركية الغربية، ويسمح بالتحايل على جانب من القضايا الخلافية مع الاتحاد الأوروبي الذي تقوده برلين، وهو ما من شأنه أن يساهم في تأمين المصالح التركية مع القوى الغربية، ويفتح آفاقاً أوسع للتعاون الدفاعي والاقتصادي. بيد أن هذا الإجراء التركي قد يدفع نحو مزيد من التوتر في علاقات أنقرة مع موسكو ويؤدي إلى تآكل الثقة والتعاون معها، مما يجعل إدارة الملفات المتقاطعة بين البلدين في سوريا والقوقاز وآسيا الوسطى أكثر صعوبة خلال المرحلة المقبلة.

الباحث محمود البازي:

الانتخابات التشريعية في إيران: هل يستعيد المشهد السياسي الانتخابي عافيته؟

*مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية

في النسيج السياسي والاجتماعي المعقد الذي تعيشه إيران، تبرز الانتخابات التشريعية المقبلة منعطفًا حاسمًا يعكس التحديات والآفاق التي لا تعد ولا تحصى التي يواجهها هذا البلد. وفي خضم الأزمات الاقتصادية الحادة، والاضطرابات السياسية، والتوترات الجيوسياسية الخارجية، فإن هذه الانتخابات هي أكثر من مجرد تنافس سياسي؛ فهي بمنزلة اختبار حقيقي لمرونة إيران وقدرتها على التكيف. وتمثل هذه الانتخابات أيضًا لحظة حاسمة بالنسبة لحركة الإصلاح، التي تكافح من أجل إعادة تحديد هويتها وإستراتيجيتها بعد سنوات من النكسات والإقصاءات الممنهجة. وبينما تقف إيران عند مفترق

الطرق المحوري هذا، فإن نتائج هذه الانتخابات يمكن أن تعيد تحديد مستقبلها، وتشكيل سياساتها الداخلية وموقفها الدولي.

من المقرر إجراء انتخابات مجلس الشورى الإسلامي المقبلة في إيران، في الأول من مارس/آذار ٢٠٢٤.

ويتزامن مع انتخابات مجلس الشورى هذه انتخابات مجلس الخبراء، الذي يلعب دورًا حاسمًا في الإشراف على عمل القائد الأعلى الإيراني واختيار خليفة له.

تم تسجيل رقم قياسي بلغ ٤٨٨٤٧ شخصًا كعدد أولي تقدم للمشاركة في الانتخابات التشريعية؛ مما يسلط الضوء على الاهتمام المتزايد بالمشاركة في العملية السياسية في إيـران. ومع ذلك، فإن عملية التدقيق التي أجراها مجلس صيانة الدستور، المعروف بمعاييره الصارمة القائمة على الولاء للجمهورية الإسلامية وغيرها من المؤهلات، أدت إلى تأييد أهلية حوالي ١٥٢٠٠ مرشح لهذه الانتخابات. وتم رفض أهلية ٢٢ من أعضاء البرلمان الحالي.

كما أن هذه الانتخابات شهدت زيادة كبيرة في عدد المرشحات من النساء؛ حيث سجلت ١٧١٣ امرأة، أي أكثر من ضعف العدد في الانتخابات الأخيرة.

كما أعلن ممثل المسيحيين الأرمن في طهران وشمال إيران في مجلس الشورى، تأييد أهلية ١٢ مرشحًا من الأقليات الدينية لخوض الانتخابات. وأشار آرا شاورديان إلى أنه خلال هذه الفترة الانتخابية سيتنافس ١٢ مرشحًا من الأقليات الدينية على ٥ مقاعد في البرلمان.

وستجرى هذه الانتخابات النيابية في ١٢١٨ دائرة انتخابية رئيسية وثانوية. ويوجد حوالي ٥٩ ألف مركز اقتراع، منها ٤٤ ألفًا ثابتًا و١٥ ألفًا متنقلاً.

وهناك ٣٥ ألف فرع في المدن و٢٤ ألف فرع في الريف والقرى. كما سيتم إجراء انتخابات إلكترونية بالكامل على أساس تجريبي فقط في أربع دوائر انتخابية هي آبادان وملاير وقم ورشت(٣).

على الطرف المقابل، تحظى انتخابات مجلس الخبراء،

> **تمثل الانتخابات التشريعية في إيران منعطفًا حاسما**

التي ستجري بشكل متزامن مع انتخابات مجلس الشورى، بأهمية خاصة نظرًا لدوره في اختيار القائد الأعلى القادم. ويتألف المجلس من ٨٨ عضوًا من الفقهاء الإسلاميين؛ مما يجعل هذه الانتخابات حاسمة بالنسبة للقيادة المستقبلية لإيران. وقد سجل في هذه الانتخابات ٥١٠ أشخاص تم تأييد أهلية ١٤٤ شخصًا منهم. وتتسم الأغلبية الساحقة من المرشحين بتوجهات أصولية، كما يظهر بين المرشحين ١٦ شخصية مستقلة، ولا يوجد في القائمة مرشحون إصلاحيون أو معتدلون.

ولعل أبرز من تم رفض تأييد أهليتهم للمشاركة في انتخابات مجلس الخبراء هو الرئيس السابق، حسن روحاني، الذي شغل منصب رئيس الجمهورية لثماني سنوات متتالية وكان أمينًا للمجلس الأعلى للأمن القومي لمدة ١٦ عامًا وممثلاً للمرشد الأعلى في هذا المجلس وكان نائبًا في مجلس الشورى الإسلامي لمدة ٢٠ عامًا بالإضافة إلى كونه عضوًا في مجلس خبراء القيادة منذ دورته الثالثة إلى الآن.

كما امتنع أحمد جنتي، رئيس مجلس الخبراء الحالي، عن الترشح مما سيجعل منصب الرئيس منحصرًا في أسماء محتملة مثل إبراهيم رئيسي أو هاشم حسيني بوشهري أو أحمد علم الهدى أو محمد علي محمد كرماني.

السياق الداخلي والدولي للانتخابات التشريعية

إن هذه الانتخابات، التي تجري على خلفية من الصراعات الداخلية الكبيرة والضغوط الخارجية، تعتبر

منعطفًا تاريخيًّا مهمًّا. ففي قلب التحديات الداخلية التي تواجهها الجمهورية الإسلامية تعتبر الأزمة الاقتصادية مصدر القلق الرئيسي. فاعتبارًا من عام ٢٠٢٢، أفادت التقارير أن حوالي ٦٠٪ من الإيرانيين يعيشون عند خط الفقر أو تحته. وتراوح معدل التضخم بين ٣٩ و٥٦ في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣.

وقد أثَّر التأثير التراكمي للعقوبات الامريكية وتقلب أسعار النفط وسوء الإدارة والفساد المتفشي على جميع طبقات المجتمع. أما الطبقة الوسطى، التي كانت قوية ذات يوم، فقد تقلصت في الوقت الذي تكافح فيه الأسر للتعامل مع تكاليف المعيشة المرتفعة. ووصف خامنئي نفسه ارتفاع معدلات البطالة (حوالي ٢٢٪ في أوائل عام ٢٠٢٣) بأنها وصمة عار تجب معالجتها وحلها.

إن البنية السياسية الفريدة التي تتمتع بها إيران، والتي تتميز بمزيج معقد من الرقابة الدينية ومؤسسات الحكم الجمهورية، تضع مجلس الشورى (البرلمان الإيراني) في موقف حاسم.

وباعتباره العمود الفقري لصنع السياسة الداخلية فضلاً عن تأثيره وإن بشكل أقل في ملفات السياسة الخارجية في إيران، يقف المجلس عند مفترق طرق القرارات المهمة التي ستشكل مستقبل إيران. فضلاً عن ذلك، فإن مجلس الخبراء، المكلف بالمسؤولية المتمثلة في اختيار القائد الأعلى القادم، يكتسب أهمية أعظم في ظل تقدم آية الله خامنئي بالسن. وبالتالي، فإن الانتخابات تتجاوز مجرد صراعات السلطة التشريعية أو التنفيذية، وتجسد منعطفًا حاسمًا في تحديد القيادة المستقبلية والمسار الأيديولوجي لإيران بل وشكل إيران في المستقبل.

على الصعيد الخارجي، تجري الانتخابات على خلفية الاضطرابات الإقليمية وسياسة حافة الهاوية الجيوسياسية. إن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، يلقي بظلاله على إيران؛ حيث تضيف المشاركة غير المباشرة لإيران طبقات من التعقيد إلى الخطاب الانتخابي.

ومن المتوقع أن تنهج إيران نهجًا أكثر تشددًا في سياساتها الخارجية وانخراطها العسكري في الشرق الأوسط بسبب التركيبة الأصولية المتشددة التي يتوقع سيطرتها على المجلس بشكل كامل.

> **الانتخابات تختبر قدرة ايران على التكيف وسط الأزمات الاقتصادية**

علاوة على ذلك، يضيف الجمود في المفاوضات النووية بعدًا آخر من عدم اليقين، وخاصة مع احتمال عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، في عام ٢٠٢٥.

ويثير هذا التطور المحتمل شبح التوترات المتزايدة والصدام الأكثر وضوحًا مع مجلس الشورى الإسلامي، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة وتوجيهها نحو موقف أكثر تطرفًا أو صدام وحرب مباشرة ومفتوحة.

مأزق الهوية السياسية للحركة الإصلاحية

يشكّل النهج الذي تتبعه الحركة الإصلاحية تجاه انتخابات مجلس الشورى الإسلامي، منعطفًا مهمًّا في سعيها الدائم للحصول على الأهمية السياسية والنفوذ داخل سلطات صنع القرار في البلاد.

إن موقف الإصلاحيين، أو بالأحرى عدم وجوده، في الانتخابات المقبلة هو رمز لأزمة أعمق وأكثر وجودية تحاصر الحركة منذ أعقاب مظاهرات الحركة الخضراء، عام ٢٠٠٩.

لم تختبر هذه الفترة مرونة الإصلاحيين وقدرتهم على التكيف فحسب، بل بدأت أيضًا مرحلة طويلة من التأمل فيما يتعلق بهويتهم السياسية وإستراتيجياتهم الانتخابية للعب دور في رسم مستقبل إيران.

فالحركة الإصلاحية، التي كانت ذات يوم قوة متماسكة

تحشد جهودها من أجل إصلاحات سياسية واجتماعية مهمة داخل إطار الجمهورية الإسلامية، أصبحت الآن تتصارع في ظل انقسامات داخلية وأزمة فقدان القيادة الموحدة.

إن انفصال الحركة الإصلاحية عن القواعد الشعبية نتيجة الأزمـات المتكررة وفشل حكومة روحاني في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى استبعاد المرشحين الإصلاحيين البارزين بشكل منهجي من قبل مجلس صيانة الدستور، في انتخابات مجلس الشورى في ٢٠٢٠ و٢٠٢٤ والانتخابات الرئاسية في ٢٠٢١، لم يؤدِّ إلى تهميش الحركة داخل الساحة السياسية الرسمية فحسب، بل أدى أيضًا إلى تحفيز النقاش حول جوهر المشاركة السياسية في ظل النظام الحالي. ومما يزيد من تعقيد هذه المناقشة وجهات النظر المتباينة لرموز الحركة فيما يتعلق بجدوى المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة.

فقد اختار مهدي كروبي ومير حسين موسوي، الشخصيتان الرمزيتان للحركة الخضراء، الصمت فيما يتعلق بانتخابات مجلس الشورى لعام ٢٠٢٤، وهو موقف يمكن تفسيره على أنه انعكاس لخيبة الأمل أو انسحاب من الحياة السياسية.

وفي المقابل، دافع محمد خاتمي، الرئيس السابق والرمز الدائم للتطلعات الإصلاحية، بشدة عن المشاركة. ويؤكد موقف خاتمي على الإيمان بضرورة مواصلة النضال من أجل الإصـلاح من داخل النظام وضمن العملية الانتخابية التي يوفرها.

ويتناقض هذا الاعتقاد مع موقف شخصيات بارزة في الحركة الإصلاحية مثل مصطفى تاج زاده (نائب وزير الداخلية في حكومة الرئيس الإصلاحي السابق خاتمي)، وابنة السياسي المخضرم هاشمي رفسنجاني، فائزة هاشمي رفسنجاني، اللذين دعيا من داخل سجن إيفين إلى مقاطعة الانتخابات بشكل كامل، بحجة أن المشاركة في ظل الظروف الحالية تعمل على إضفاء الشرعية على

> **الانتخابات تختبر قدرة ايران على التكيف وسط الانقسامات السياسية والضغوط الخارجية**

عملية غير ديمقراطية وقمع النظام للمعارضة.

بينما اختارت جبهة الإصلاحيات، الكيان الرسمي للحركة الإصلاحية، موقفًا وسطًا؛ فهي اتخذت قرارًا بعدم إصدار قوائم انتخابية ولكنها في الوقت نفسه لم تدعُ إلى مقاطعة الانتخابات؛ حيث أكد المتحدث باسمها «جواد إمام» أنه وبناء على مقررات جبهة الإصلاحات تم اتخاذ قرار بعدم إصدار قائمة مرشحين إصلاحية في العديد من المدن والمحافظات الإيرانية مثل طهران، وقم، والمحافظة الوسطى، وأصفهان، وغيلان، وغلستان، وكهكيلويه، وبوير أحمد، وذلك بسبب عدم تأييد أهلية مرشحين إصلاحيين معروفين في هذه المدن.

وفي موقف مخالف لجبهة الإصـلاح، دعا أكثر من ١١٠ ناشطين سياسيين بعضهم من الإصلاحيين، عبر بيان تحليلي، إلى المشاركة في الانتخابات القادمة وذلك بهدف خلق «انفراجة» في حياة الأحزاب السياسية والحركات المدنية عبر اختيار مرشحين معتدلين وتقدميين وإصلاحيين في المراكز الانتخابية التي لا تزال فيها إمكانية التنافس موجودة.

وكان من بين الموقِّعين على هذا البيان شخصيات مثل: محمد فاضلي، ومقصود فراستخواه، وإلياس حضرتي، وحميد رضا جلائي بور، وغلام حسين كرباسجي، وإسماعيل غرامي مقدم، وبهاره آروين، وأحمد شيرزاد، ومحمد رضا جلائي بور، ومحمد جواد روح، ووالهه كولايي، وشهاب الدين طباطبايي، وأكبر منتجبي.

وفسَّر محسن أرمين، نائب رئيس جبهة الإصلاح، البيان الداعي إلى المشاركة الانتخابية بأنه نذير انقسام

داخل صفوف الإصلاحيين.

ويشير هذا المنظور إلى الخوف من أن تؤدي الدعوات إلى المشاركة إلى تقسيم الكتلة الإصلاحية، مما قد يؤدي إلى إضعاف تماسكها وإضعاف قدرتها على التفاوض الجماعي. في المقابل، يرى حميد رضا جلايبور أن البيان لا يشكل خرقًا لقرارات جبهة الإصلاح، بل هو نهج تكميلي لا يتعارض صراحة مع موقف الجبهة الرافض لإدراج مرشحين إصلاحيين في طهران.

وتفترض هذه الرؤية الدقيقة أن الانخراط في العملية الانتخابية، حتى ولو بشكل محدود أو رمزي، لا يشكل بالضرورة خيانة للمبادئ أو الإستراتيجيات الإصلاحية.

وقال جلالي بور في حديث مع صحيفة «هم ميهن»: «إن الأقليات الناشطة كان لها تجارب رائدة وفعالة ومفيدة سواء في تاريخ البرلمان الإيراني (المجلس الوطني أو في المجلس الإسلامي) أو في بلدان أخرى».

وقام السياسي المحسوب سابقًا على التيار الإصلاحي «علي مطهري» بإصدار قائمة من المرشحين تحت عنوان «صوت الشعب». واعتبر مطهري أن القائمة ليست أصولية ولا إصلاحية كما اعتبر أن معيار الاختيار كان الاعتدال والعقلانية، وتجنب الشعارات وإجراء التغييرات قدر الإمكان.

تعكس هذه الانقسامات داخل المعسكر الإصلاحي سؤالاً وجوديًّا أوسع يواجه الحركة الإصلاحية، وهو: هل يجب السعي إلى التغيير من داخل النظام، والاستفادة من أي فرص محدودة للمشاركة، أو الدفع باتجاه إصلاحات هيكلية أكثر عمقًا قد تتطلب الابتعاد عن السياسات الانتخابية التقليدية؟

الإصلاحيون التقليديون: اعتراض بالتصويت

يتمسك الإصلاحيون التقليديون، أمثال خاتمي، والمعتدلون، أمثال حسن روحاني، بعملية الإصلاح التدريجي ضمن إطار النظام السياسي الحاكم في

> **ستجرى الانتخابات النيابية في 1218 دائرة انتخابية رئيسية وثانوية**

الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهم لذلك يدعون إلى المشاركة في الانتخابات ولو عبر ما سموه «آراء اعتراضية».

وتسلط التحديات التي واجهها خاتمي (متمثلة بإغلاق الصحف الإصلاحية واعتقال الصحفيين وقمع الحركة الاحتجاجية الطلابية في يوليو/تموز ١٩٩٩ والفشل في تمرير «مشروع القانون المزدوج»، الذي سعى إلى تعزيز صلاحيات الرئيس والحد من سلطة مجلس صيانة الدستور)، ثم التحديات التي واجهها حسن روحاني (متمثلة بالفشل في الإصلاح الاقتصادي وتحقيق إصلاحات اجتماعية وسياسية وفشل الاتفاق النووي بعد انسحاب ترامب منه)، الضوء على الصعوبات التي تواجه تنفيذ إصلاح سياسي تدريجي في النظام الثيوقراطي في إيران.

وكانت سيطرة المؤسسة المحافظة على هياكل السلطة الرئيسية، مثل السلطة القضائية ومجلس صيانة الدستور وبعض المؤسسات الأخرى، سببًا في خنق الجهود الإصلاحية بشكل متكرر. وقد أدى ذلك إلى خيبة الأمل بين أنصار الإصلاحيين والجمهور الأوسع؛ مما أسهم في تراجع شعبية الحركة الخضراء والإصلاحيين بشكل عام. كما أن عجز الرؤساء الإصلاحيين عن الوفاء بوعودهم بإجراء تغيير كبير لم يؤد إلى تهميشهم السياسي فحسب، بل دفع إلى ظهور تيار أكثر راديكالية يدعو إلى تغييرات هيكلية في بنية النظام السياسي والدستوري في إيران، وينبئ بنهاية الحركة الإصلاحية بشكلها وبنيتها التاريخية القديمة.

يقود هذا التيار الجديد كل من مير حسين موسوي

ومصطفى تاج زاده؛ حيث عبَّر موسوي عن رؤية تتجاوز مجرد الإصلاح، داعيًا إلى تغيير جوهري في النظام السياسي الإيراني. ويشمل ذلك الدعوة إلى دستور جديد وانتقال ديمقراطي بعيدًا عن الجمهورية الإسلامية. ويحدد اقتراح موسوي الخطوط العريضة لعملية تبدأ باستفتاء حر حول ضرورة صياغة دستور جديد، يليه إنشاء جمعية تأسيسية من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وتبلغ ذروتها في استفتاء على الدستور الجديد. وتهدف هذه الخطة إلى إقامة نظام سياسي متجذر في سيادة القانون وحقوق الإنسان.

وأما تاج زاده فهو يدعو إلى التخلي عن ولاية الفقيه في الدستور الإيراني القادم وفصل المؤسسة العسكرية عن الفضاء الاقتصادي والسياسي وتشكيل جبهة إنقاذ وطني.

يشير الجدل حول الإصلاحات البنيوية، كما أبرزها موقف تاج زاده وموسوي، إلى احتمال حدوث إعادة اصطفاف أيديولوجي كبير داخل المشهد السياسي الإيراني. وقد يؤدي ذلك إلى بلورة كيانات سياسية جديدة تنحدر مباشرة من الحركة الإصلاحية أو تظهر استجابة للدعوة إلى المزيد من التغييرات التأسيسية.

منافسة أصولية-وأكثر أصولية

بعد غياب المكون الإصلاحي بشكل كبير نسبيًّا عن العملية الانتخابية القادمة، أصبحت المنافسة الداخلية بين الأصوليين في انتخابات مجلس الشورى واحدة من أكثر أجزاء العملية الانتخابية تعقيدًا وتحديًا في هذا البلد، وقد ذهبت صحيفة «هم ميهن» إلى وصف هذه المنافسة بالخلافات العائلية.

ولا يقتصر هذا التنافس على عدد مقاعد البرلمان فحسب، بل على السلطة والنفوذ والتأثير في المستقبل السياسي والعلاقات الخارجية الإيرانية. فالأصوليون، على الرغم من الوحدة في بعض المبادئ العامة مثل الطاعة التامة للمرشد الأعلى والاعتماد على المؤسسات الحكومية

> **هذه الانتخابات شهدت زيادة كبيرة في عدد المرشحات من النساء**

القوية مثل الحرس الثوري، إلا أن لديهم اختلافات كبيرة من حيث جغرافية السلطة والأولويات السياسية والرؤى الاقتصادية داخل مجموعاتهم المتنوعة.

يوجد في قلب المنافسة الانتخابية طيفان أساسيان من الأصولية؛ هم الأصوليون التقليديون والأصوليون الجدد.

وقد شهد التقليديون، مثل حزب المؤتلفة الإسلامي وجمعية رجال الدين المقاتلين، تراجعًا تدريجيًّا في نفوذهم لصالح الجدد الأكثر ديناميكية وعدوانية.

١)- يضم مجلس الوحدة، الذي يمثل الحرس الأصولي القديم، جمعية رجال الدين المقاتلين والجمعية الإسلامية للمهندسين وحزب المؤتلفة الإسلامي، وفصائل أصغر مثل جبهة أتباع خط الإمام والقيادة. ويرمز هذا المجلس إلى اليمين التقليدي، الذي يهدف إلى التفاوض على تقاسم مقاعد مجلس الشورى مع نظرائه من الأصوليين التقليديين والجدد الأكثر حزمًا. غالبًا ما تتضمن إستراتيجية مجلس الوحدة التواصل مع الأصوليين الجدد من خلال مجلس ائتلاف القوى الثورية، الذي يتمتع بإمكانية الوصول المباشر إلى الدوائر الداخلية للسلطة بسبب الروابط التي يتمتع بها صاحب النفوذ الواسع في أطياف الأصوليين، غلام علي حداد عادل. ويبدو أن مجلس الوحدة لم يتوصل إلى نتيجة في مفاوضته الحالية مع مجلس ائتلاف القوى الثورية ولذلك فقد أصدر قائمة مستقلة به، بينما نقل أبرز ممثليه، محمد رضا باهنر، دائرته الانتخابية من طهران إلى كرمان فيما يبدو للتحضير للمنافسة على كرسي رئاسة المجلس في

الدورة القادمة.

٢)- يعتبر مجلس ائتلاف القوى الثورية الذي بدأ عمله عام ٢٠٢٠ برئاسة غلام علي حداد عادل، أبرز المنافسين وأكثرهم شعبية في الطيف الأصولي التقليدي ويحاول هذا المجلس ضم أغلبية الأصوليين تحت مظلته. وبعد نجاحهم في الفوز بأغلبية المقاعد في البرلمان الحادي عشر لعام ٢٠٢٠، يقود هذا المجلس بقيادة حداد عادل مفاوضات طويلة وشاقة لتشكيل ما وصفه بمجلس أكثر ثورية.

٣)- الائتلاف الشعبي للقوى الثورية أو ما يُعرف اختصارًا بـ»أمناء»، وهو جبهة جديدة أعدها الجيل الثاني من الأصوليين للانتخابات المقبلة. وأهم مكونات هذا الائتلاف هو الشبكة الإستراتيجية لأنصار الثورة الإسلامية المعروفة باسم شريان، التي يقودها مهرداد بذرباش (وزير النقل في حكومة رئيسي) وحميد رسايي، هذه الشبكة المقربة من حكومة إبراهيم رئيسي بشكل وثيق.

وأعلن نظام الدين موسوي، أمين المجلس المركزي للائتلاف الشعبي لقوى الثورة الإسلامية (أمناء)، أن هذا التكتل قريب جدًّا من إصدار قائمته الانتخابية الخاصة به. كما أصدر المجلس السياسي للحركة الشعبية (جماران) بيانًا أعلن فيه عن تشكيل تحالف مع الائتلاف الشعبي للقوى الثورية لخوض الانتخابات القادمة.

٤)- جبهة الثبات «بايداري»: تعتبر جبهة الثبات التي تؤمن بنظريات محمد تقي مصباح يزدي، أبرز التيارات الأصولية الجديدة والمتشددة والذين يدعون إلى دور أكبر للدولة في الاقتصاد ويدعون إلى التشدد في الفضاء السياسي والاجتماعي الإيراني ويشنون هجمات مستمرة ضد الإصلاحيين وحكومة روحاني ووزير خارجيته، محمد جواد ظريف، بسبب الاتفاق النووي ويدعون إلى توجه أكبر نحو المعسكر الشرقي (روسيا والصين)، ويدعون كذلك إلى التشدد في العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة. يتمتع هؤلاء بنفوذ قوي وفعال في الحوزة الدينية في قم

> **ستجرى الانتخابات في 1218 دائرة انتخابية رئيسية وثانوية**

وكذلك يتمتعون بنفوذ لا يستهان به في المجلس الأعلى للثورة الثقافية وحكومة إبراهيم رئيسي والتليفزيون الرسمي الإيراني. يعتبر مرتضى آقا طهراني أبرز زعمائهم، وصادق محصولي رئيسًا لهذه الجبهة.

ما يجب قوله في المنافسة الأصولية-الأصولية بالنسبة للانتخابات القادمة هو أنه لا يمكن رسم حدود واضحة في المجالس والتحالفات الأصولية فهي متداخلة بشكل معقد.

ومن ناحية أخرى، فإن جبهة الثبات وبعض التيارات الأخرى شنَّت هجمات حادة ضد رئيس مجلس الشورى الحالي، محمد باقر قاليباف، بعد تسريب وثائق تُظهر سعي ابنه للهجرة إلى كندا وتسريب كشوفات بنكية بمبالغ كبيرة تعود ملكيتها إلى ابنه، وتمت هذه الهجمات بقيادة مؤسسة «مصاف» بقيادة رائفي بور.

على الرغم من حدة هذه الهجمات على قاليباف إلا أنه يمكن قراءتها في سياق ضغط جبهة الثبات نحو حصة أكبر في القائمة الموحدة بين هذين الطيفين؛ حيث من المتوقع أن يشكل كل من مجلس ائتلاف القوى الثورية وجبهة الثبات تحالفًا مشتركًا لدخول الانتخابات بقائمة موحدة يقع قاليباف على رأسها في محاولة لتكرار ما حصل في الانتخابات البرلمانية في ٢٠٢٠ حيث حصد هذا التحالف أغلبية المقاعد في مجلس الشورى.

وأما عن توجيه السهام نحو قاليباف فهو نموذج مصغر لمعركة وصراع قادم بين هذه الجبهات للحصول على كرسي رئاسة المجلس والإطاحة بقاليباف والقدوم

بأسماء جديدة مثل حميد رسايي أو محمد رضا باهنر أو مرتضى أقا طهراني.

مفترق الطرق الانتخابي ونسبة المشاركة

في الفترة التي تسبق الانتخابات البرلمانية المحورية في إيران، يدعو كبار المسؤولين في البلاد، بمن في ذلك القائد الأعلى، آية الله علي خامنئي، والرئيس إبراهيم رئيسي، ووزير الداخلية، والعديد من أئمة الجمعة، بشدة إلى مشاركة انتخابية واسعة النطاق.

وشدَّد آية الله خامنئي، على أهمية الانتخابات باعتبارها حجر الزاوية الأساس في هيكل الحكم في الجمهورية الإسلامية وخطوة حاسمة نحو الإصلاح الوطني.

وشـدَّد على أن الانتخابات هي السبيل الشرعي لمعالجة قضايا الوطن وحلها، قائلاً: «علينا جميعًا أن نشارك في الانتخابات، ومن يسعَ إلى تصحيح المشاكل وحلها فالطريق الصحيح هو الانتخابات».

وفي معرض تسليط الضوء على البعد الدولي، أعرب آية الله خامنئي عن قلقه إزاء المعارضة الأجنبية للعملية الانتخابية الإيرانية، وخاصة ما أسماه «جبهة الاستكبار»، بما في ذلك الولايات المتحدة. وقـال: إن مثل هذه المعارضة تنبع من كون الانتخابات مظهرًا من مظاهر جمهورية النظام والأيديولوجية الإسلامية، والتي يعارضها خصوم النظام الإيراني.

كما ذهب إمـام الجمعة في مدينة أصفهان إلى أن مقاطعة الانتخابات هي افتقار إلى الالتزام العملي بالإسلام، واضعًا المشاركة في الاعتبار ليس فقط واجبًا مدنيًّا، بل واجبًا دينيًّا أيضًا.

إن الدعوة إلى تحقيق الحد الأقصى من المشاركة الانتخابية هي دعوة متعددة الأوجه؛ حيث تعتبر هذه الانتخابات هي الأولى منذ الاحتجاجات واسعة النطاق التي أشعلتها وفاة الفتاة مهسا أميني؛ مما يجعل نسبة

> **يوجد حوالي 59 ألف مركز اقتراع، منها 44 ألفا ثابتا و15 ألفا متنقلا**

إقبال الناخبين بمنزلة مقياس لشرعية النظام والدعم الشعبي له. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانتخابات المتزامنة لمجلس الخبراء، المكلفة باختيار القائد الأعلى المقبل، تزيد من أهمية هذه الانتخابات.

وتتجلى تعقيدات التنبؤ بنسبة إقبال الناخبين في التباين التاريخي الذي شهدته الانتخابات التشريعية الإيرانية على مدى السنوات الخمس والأربعين الماضية. فمن المتوقع أن تشهد مناطق الطبقة الوسطى الحضرية، وخاصة طهران، انخفاضًا في نسبة الإقبال على الانتخابات بسبب عدم الرضا الواسع النطاق عن تعامل الحكومة والبرلمان مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعلى العكس من ذلك، قد تشهد المناطق الريفية معدلات مشاركة أعلى مدفوعة بالولاءات القبلية والقومية.

بدورها، كتبت وكالة أنباء «أذار قلم» بأنه بحسب النتائج التي تم الحصول عليها من استطلاع أجراه أحد المراكز الحكومية، فقد تبين أن نسبة المشاركة في انتخابات مارس/آذار ٢٠٢٤ في عموم البلاد ستكون حوالي ٣٠ بالمئة. وفي محافظة طهران الكبرى فإنه من المتوقع أن تبلغ نسبة المشاركة حوالي ٢٢٪ وفي مدينة طهران ١٥٪(٢٢).

وتشير صحيفة جوان الأصولية إلى أن نسبة المشاركة المحتملة في الانتخابات هي ٥٠٪(٢٣). بينما أشارت صحيفة «وطن امروز» إلى أنه في أواخر يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤، أظهر ٥٢ من المستطلع آراؤهم عدم اطلاعهم على تاريخ الانتخابات التشريعية.

تاريخيًّا،

كانت انتخابات الدورة الخامسة لمجلس الشورى الإسلامي والتي شارك فيها أكثر من ٧١٪ من الذين يحق لهم التصويت هي الأعلى من حيث المشاركة الشعبية. في تلك الانتخابات كان هناك ٣٤ مليونًا و٧٦٣ ألف شخص مؤهلين للتصويت، وبلغ مجموع الأصوات المشاركة ما يقارب ٢٤ مليونًا و٦٨٢ ألف صوت، وأُجريت الانتخابات النيابية الخامسة في مارس/آذار ١٩٩٦.

من ناحية أخـرى، فإن أقل نسبة مشاركة في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي مرتبطة بانتخابات الدورة الحادية عشرة التي عُقدت في ٢١ فبراير/شباط ٢٠٢٠، شارك في الانتخابات ما مجموعه ٢٤ مليونًا و٥١٢ ألفًا و٤٠٤ (٤٨٪ نساء و٥٢٪ رجال)، وكان ٥٧ مليونًا و٩١٨ ألفًا و١٥٩ مؤهلين للتصويت. بلغت نسبة التصويت ٤٢/٥٧٪ من الناخبين المؤهلين، والتي سجلت أقل نسبة مشاركة مقارنة بالجولات السابقة(٢٥).

خاتمة

تظهر الانتخابات التشريعية الإيرانية القادمة اختبارًا حاسمًا يعول عليه النظام الإيراني بوصفها عاملاً مهمًّا في رسم السياسات الداخلية وتأطير علاقات إيران الخارجية. إن الانتخابات الوشيكة هي أكثر من مجرد مسابقة سياسية؛ إنها استفتاء على اتجاه إيران المستقبلي وقيادتها وتوجهها الأيديولوجي.

وعلى الصعيد الخارجي، فإن المشهد الجيوسياسي محفوف بالتوترات، ولاسيما الجمود في المفاوضات النووية والصراعات الإقليمية. كما أن احتمال تصاعد التوترات مع القوى الدولية، وخاصة مع شبح تغيير القيادة في الولايات المتحدة، يضيف طبقة أخرى من التعقيد إلى الخطاب الانتخابي وتوجهات إيران ما

> **انتخابات إلكترونية على أساس تجريبي فقط في أربع دوائر انتخابية**

بعد الأول من مارس/آذار ٢٠٢٤.

كما تجد الحركة الإصلاحية، التي تمتعت ذات يوم بقاعدة شعبية قوية، نفسها في مستنقع من الأزمات الوجودية، وتتصارع مع الانقسامات الداخلية، والفراغ القيادي، والمعضلات الإستراتيجية. ويسلِّط الجدل حول المشاركة الانتخابية أو المقاطعة داخل الأوساط الإصلاحية الضوء على صراع أيديولوجي أوسع داخل صفوف الإصلاحيين، بين أولئك الذين يدعون إلى التغيير المنهجي والهيكلي الجذري وأولئك الذين يسعون إلى الإصلاح من داخل الإطار الحالي.

ومن ناحية أخـرى، تواجه الفصائل الأصولية مجموعة من التحديات الخاصة بها؛ حيث تعتبر هذه الانتخابات شكلاً من التنافس الداخلي بين المحافظين التقليديين والمحافظين الجدد وصراعهم الأوسع للسيطرة على رئاسة السلطة التشريعية.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن الانتخابات تمثل منعطفًا حاسمًا بالنسبة لإيران، مع ما يترتب على ذلك من آثار تمتد إلى ما هو أبعد من حدودها خصوصًا في شكل العلاقة والتصادم مع الحكومة الامريكية القادمة. كما ستكون معدلات المشاركة ونتائج الانتخابات بمنزلة مقياس لشرعية النظام ومشاركة الشعب في العملية السياسية.

*محمود البازي:باحث متخصص بالشؤون الإيرانية.

كل ما تريد معرفته عن الانتخابات الرئاسية في إيران

*فريق المرصد/عن ارنا و ميهر وفارس

كيف يتم انتخاب رئيس الجمهورية، بصفته أعلى منصب رسمي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد قائد الثورة الإسلامية والذي يتولى رئاسة السلطة التنفيذية لمدة أربع سنوات؟ وما هي خصائصه وواجباته وصلاحياته؟

حدد الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩ قائد الثورة الإسلامية كرئيس للحكومة، ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء كرؤساء للدولة، لكن تم إلغاء منصب رئيس الوزراء عام ١٩٨٩ وأصبح رئيس الجمهورية مسؤولاً عن إدارة الدولة والسلطة التنفيذية للبلاد.

لذلك، فإن رئيس الجمهورية الإيرانية – الذي يشغل هذا المنصب حالياً «السيد إبراهيم رئيسي» – هو أعلى منصب رسمي في البلاد بعد مقام قائد الثورة الإسلامية، حيث يتم انتخابه من قبل الشعب من بين المرشحين الذين تمت الموافقة على أهليتهم من قبل مجلس صيانة الدستور.

صلاحيات وواجبات رئيس الجمهورية

وفقًا للدستور الإيراني، فإنّ رئيس الجمهورية مسؤول عن تنفيذ الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية. يتحمل رئيس الجمهورية مسؤوليات جسيمة تشمل: التوقيع على المعاهدات واتفاقيات والمواضيع المتعلقة بالعلاقات مع الدول

الأخرى والمنظمات الدولية، والتخطيط الوطني، وإعداد الميزانية، كما أنّ مسؤولية بعض التعيينات الحكومية، من قبيل الوزراء والمحافظين والسفراء التي تخضع لموافقة مجلس الشورى الإسلامي، تقع على عاتق رئيس الجمهورية.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ رئيس الجمهورية في إيران يتولى رئاسة المجلس الأعلى للأمن القومي والمجلس الأعلى للثورة الثقافية، والمجلس الأعلى للفضاء السيبراني الإيراني.

وعلى عكس بعض الدول، لا يملك مكتب رئاسة الجمهورية في إيران إشرافًا أو تحكمًا كاملاً على السياسة الخارجية أو القوات المسلحة أو السياسة النووية الإيرانية، حيث تخضع جميع هذه الأمور مباشرة لإشراف قائد الثورة الإسلامية في إيران.

عملية انتخاب رئيس الجمهورية من منظور الدستور الإيراني

يتم انتخاب رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية من قبل الشعب لمدة أربع سنوات، ولا يجوز له البقاء في هذا المنصب لأكثر من دورتين رئاسيتين متتاليتين. ووفقًا للمادة ١١٧ من الدستور الإيراني، يتم انتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية مطلقة من أصوات المشاركين في الانتخابات، لكن إذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبية في الجولة الأولى، فسيتم إجراء جولة تصويت ثانية يوم الجمعة من الأسبوع التالي.

في الجولة الثانية، يشارك فقط المرشحان اللذان حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى، ولكن إذا انسحب بعض المرشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات من المشاركة في الانتخابات، يتم اختيار اثنين من المرشحين الآخرين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات مقارنة بالبقية في الجولة الأولى، وذلك من أجل المشاركة في جولة الانتخابات الجديدة.

يتم الاقتراع في جميع أنحاء البلاد خلال يوم واحد ولمدة ١٠ ساعات على الأقل. في كل جولة انتخابية، يمكن لكل شخص مؤهل التصويت مرة واحدة فقط وفي مركز اقتراع واحد عن طريق تقديم بطاقة الهوية. وبموجب المادة ٩٩ من الدستور، فإن مسؤولية الإشراف على الانتخابات الرئاسية تقع على عاتق مجلس صيانة الدستور.

ما هي الشروط والخصائص التي يجب أن يتمتع بها رئيس الجمهورية؟

يجب أن يتمتع المرشح لمنصب رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بسلسلة من الخصائص تشمل:

-أن يكون من رجال الدين والسياسة.

-أن يكون إيراني الأصل.

-أن يكون شيعيًا.

-أن يكون مديرًا ومدبرًا.

-أن يكون ذا حسن سابقه وأمانة وتقوى.

معايير رجال الدين:

١: الاعتقاد والالتزام العملي بولاية الفقيه المطلقة.

٢: الثبات والاستقرار في الاعتقاد والالتزام بالعقائد والأحكام والأخلاق الإسلامية، بما في ذلك أداء الواجبات والالتزام بترك المحرمات.

٣: التمتع بالمعلومات اللازمة بخصوص العقائد وأصول الدين والمذهب الشيعي إلى حد إثبات حقانية الدين الإسلامي والمذهب الشيعي.

٤: الشعور بالمسؤولية تجاه الشؤون الدينية للناس ونشر القيم الدينية والثورية في المجتمع، بما في ذلك الإيمان القلبي، والتحلي بالشهرة والالتزام العملي بأداء فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعظيم الشعائر الدينية.

٥: الصدق في القول والعدالة في السلوك خلال مراجعة السجلات، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالمناصب والمسؤوليات وتقديم الإحصائيات ذات الصلة.

معايير رجال السياسة:

١: التمتع بالمعلومات اللازمة والقدرة على التحليل فيما يتعلق بأسس نشأة نهضة الإمام الخميني (رض) والنظام الإسلامي واستمراره.

٢: الالتزام العملي بنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية والثورة الإسلامية والدستور، إضافةً إلى فهم ومعرفة أصول هذا الدستور وحدود صلاحيات ومكانة السلطات الثلاث والمؤسسات الأساسية الأخرى مثل مجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس خبراء القيادة والمجالس والقوات المسلحة.

٣: التحلي بمواقف واضحة وأداء شفاف إزاء التيارات الغربية والمتباينة وأنصار نظام الهيمنة في البلاد والتهديدات والفتن بعد الثورة الإسلامية.

٤: امتلاك معرفة ووعي عميقين بالشؤون الداخلية والإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى القدرة على تحليل المسائل الحالية والمستقبلية بناءً على الأسس والمعايير الثورية، مثل: الحفاظ على الاستقلال الشامل والوحدة الأرضية للبلاد، وعدم الالتزام والانجراف نحو القوى المهيمنة، ودعم نضال المستضعفين ضد المستكبرين، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين.

٥: وجود سجل من الجهود الشاملة لضمان وحماية حقوق المواطنة والحريات القانونية والمشروعة، والوحدة الوطنية وتعزيزها، ومصالح النظام الإسلامي والمصالح الوطنية، وترجيحها على المصالح الشخصية والجماعية والقومية والحزبية.

أ)- يجب أن يكون رئيس الجمهورية من رجال الدين والسياسة في البلاد

ب) أن يكون إيراني الأصل:نظرًا لأن كلمة «أصل» تشمل معاني الأب والعرق والعائلة، يمكن القول أن المرشح لمنصب رئيس الجمهورية يجب أن يكون من أصل إيراني من حيث العرق والجذور والسلالة. ويجب أن يكون لدى المرشح جنسية إيرانية أصلية – وأن لا تكون جنسيته مكتسبة.

ج) أن يكون مواطناً إيرانياً:يشير هذا الشرط إلى الوضع الحالي للمرشح الذي يجب أن يكون محافظاً على مواطنته الإيرانية. قد يكون هناك أشخاص من أصل إيراني لكنهم لا يحملون الجنسية الإيرانية الحالية. لا يمكن لهؤلاء الأشخاص أن يرشحوا أنفسهم لمنصب رئاسة الجمهورية.

د) شرط الإدارة:يجب أن يكون الشخص الذي يترشح لإدارة البلاد قادرًا على ذلك. لا يُشترط اختبار المرشح أو تقديم شهادة تدل على الخلفية التعليمية أو المناصب الإدارية في المستويات العليا من البلاد.

هـ) أن يكون مدبرًا:يجب أن يمتلك المرشح لرئاسة الجمهورية نظرة مُستقبلية، ويجب أن يكون قادرًا على أخذ الأوضاع المستقبلية في عين الاعتبار عند اتخاذ القرارات. كما أنّه يجب أن يتحلى برؤية وفهم حقيقي للعلاقات الخارجية،

التي تتغير باستمرار تماشياً مع مواقف الدول التي تشهد صعودًا وهبوطًا بشكل مستمر.

و) حسن السيرة والأمانة:إنّ رئاسة الجمهورية أمانة تُسند إلى رئيس الجمهورية، ويجب أن يكون الشخص ذا سيرة حسنة وخالية من العيوب لكي يُؤمَل أن يحافظ على هذه الأمانة بشكل جيد.

ز) التقوى:يجب أن يكون المرشح متقيًا لله حقًا ويتحلى بالتقوى بجميع أبعادها، وفي الواقع، إذا تمّ إثبات هذا الشرط في شخص ما، فإنّ التعامل مع الشروط الأخرى سيكون أمرًا ثانويًا.

عملية الوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية في إيران:

هناك عدة مراحل ضرورية على الأقل للوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية في إيران، وهي:

-موافقة مجلس صيانة الدستور الإيراني على صلاحية المرشح.

-الفوز في الانتخابات من خلال الحصول على نصف أصوات الناخبين على الأقل

-تنفيذ حكم رئاسة الجمهورية من قبل قائد الثورة الإسلامية الإيرانية

-تنصيب رئيس الجمهورية وأداء اليمين الدستورية أمام مجلس الشورى الإسلامي

-ما الذي سوف يحدث في حالة وفاة أو استقالة أو إقالة رئيس الجمهورية؟

-بحسب المادة (١٢٠) من الدستور، في حالة وفاة أحد المرشحين الذين تمّت الموافقة على صلاحيتهم بموجب هذا القانون قبل ١٠ أيام من التصويت، فسيتم تأجيل الانتخابات لمدة أسبوعين.

-وإذا توفي أحد المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات، بين الجولة الأولى والثانية، فسيتم تمديد فترة الانتخابات لمدة أسبوعين.

-ووفقاً للمادة ١٣١ من الدستور، في حالة استقالة أو إقالة أو وفاة رئيس الجمهورية، «يتولى النائب الأول لرئيس الجمهورية صلاحيات ومسؤوليات الرئيس حتى نهاية الدورة الرئاسية.

وفي حالة وفاة النائب الأول أو وجود أي عائق يمنعه من أداء مهامه، أو في حالة عدم وجود نائب أول لرئيس الجمهورية، يعين قائد الثورة الإسلامية شخصًا آخر بنفس الصلاحيات بدلاً منه.»

الأحزاب السياسية الرئيسية في الانتخابات

في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تلعب الأحزاب السياسية دورًا مهمًا في الانتخابات وفي تغيير اللعبة السياسية، التي تشمل على الأحزب الأربعة هي الأصوليون والإصلاحيون والإعتداليون والأقليات.

ان الحزب، كمجتمع سياسي منظم له مبادئ ومثل ونهج محدد، وهو أحد نتائج الأنظمة الديمقراطية في المجتمعات التي يتم فيها التركيز على آراء ووجهات نظر الجمهور في الحكم.

وعلى هذا الأساس يجب على الأحزاب أن تساعد على وحدة المجتمع وتماسكه، ومن خلال الالتزام بالمبادئ في مجال الحفاظ على الهوية، والاعتراف بالمشاكل الداخلية والخارجية والتهديدات والأضرار، يحاولوا لتحقيق وظائف الحزب، والتي من أهم الوظائف وميادين لعب الدور لها هي ساحة الإنتخابات.

وفي العالم الحديث، تشكل الأحزاب ظلاً للحكومات وبدائل لها، وهي التي تدرب القوى على أمور مثل الشؤون السياسية للبلاد. ويعرضون قواهم لتصويت الشعب واختياره، وعلى هذا الأساس تدخل الفئات المختلفة في الحملة الانتخابية وتلعب دوراً في تحديد مصير البلاد بأصواتها.

وبحسب الخبراء، فإن دور الأحزاب في تحقيق أقصى قدر من مشاركة الناس في الانتخابات لا يمكن إنكاره، لأنها تزيل ساحة المنافسة من الشكل الفردي وتدفع الناس إلى اتخاذ خيارات مبنية على المعرفة والعلم؛ وهي قضية يمكن رؤيتها في الانتخابات والمنافسات السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

الفصائل السياسية وقائمة الأحزاب المرخصة لها في إيران

للدخول في ملف الأحزاب في الجمهورية الإسلامية، عليكم الرجوع إلى لجنة المادة ١٠ للأحزاب. تعمل اللجنة المذكورة بناءً على قانون أنشطة الأحزاب السياسية والطوائف والجمعيات والنقابات والجمعيات الإسلامية أو الأقليات الدينية المعترف بها، والذي وافق عليه مجلس الشورى الإسلامي في ٢٩ أغسطس ١٩٨١، وهي مسؤولة عن إصدار التراخيص لطلبات تأسيس حزب أو جمعية. ويتكون هذا القانون من ١٩ مادة و٩ ملاحظات و١٨ فقرة.

وورد في هذا التقرير أسماء الأحزاب ذات الأنشطة الوطنية والإقليمية الواسعة والجبهات السياسية، والتي تم ترخيصها رسميًا من قبل لجنة أحزاب المادة ١٠ التابعة لوزارة الداخلية حتى مارس ٢٠٢١.

وقبل تعديل قانون نشاط الأحزاب والجماعات السياسية، كان عدد الأحزاب المسجلة في وزارة الداخلية يزيد عن ٢٤٠ حزبا. وبحسب قانون النشاط الحزبي المعتمد عام ٢٠١٦، حصل ٨٢ حزبا وطنيا و٣٤ حزبا إقليميا و٦ جبهات سياسية على تراخيص للعمل.

الفصائل والأحزاب السياسية الرئيسية والناشطة في إيران

١-الاصوليون:

زعيم جامعه روحانيت مبارز(جمعية علماء الدين المجاهدين):مصطفي بورمحمدي

جامعه مدرسين حوزه علميه قم(جمعية مدرسي حوزة قم العلمية):محمد يزدي

حزب مؤتلفه اسلامي(حزب المؤتلفة الإسلامية) :اسدالله بادامجيان

جمعيت ايثارگران انقلاب اسلامي(جمعية مؤثري الثورة الإسلامية):محمدجواد عامري شهرابي

جمعيت رهبويان انقلاب اسلامي(جمعية متتبعي الثورة الإسلامية):بهزاد زارع

جبهه بايداري انقلاب اسلامي(جبهة ثبات الثورة الإسلامية):مرتضي آقاتهراني

جامعه اسلامي مهندسين(الجمعية الإسلامية للمهندسين):محمدرضا باهنر

انجمن اسلامي بزشكان ايران(الجمعية الإسلامية للأطباء):حسين‌علي شهرياري

جامعه زينب (جمعية زينب):اعظم حاجي‌عباسي

فدائيان اسلام(منظمة الفدائيين للإسلام):محمدمهدي عبدخدايي

جمعيت وفاداران انقلاب اسلامي(جمعية الموالين للثورة الإسلامية):حبيب‌الله بوربور

حزب نواندیشان ایران اسلامي(حزب المفكرين المعاصرين لإيران الإسلامية):امير محبيان

كانون دانشگاهيان ايران اسلامي(مركز الجامعيين للإيران الإسلامية):سيد محمد حسيني

حزب توسعه و عدالت ايران اسلامي(حزب التنمية والعدالة):مهدي وكيل‌بور

حزب سبز ايران(حزب الخضر (إيران):حسين كنعاني‌مقدم

جمعيت بيشرفت و عدالت ايران اسلامي(جمعية التقدم والعدالة في إيران الإسلامية):محسن بيرهادي

٢- الإصلاحيون

مجمع روحانيون مبارز(مجمع علماء الدين المجاهدين):سيد محمد موسوي خوئينيها
حزب اعتماد ملي(حزب الثقة الوطنية):مهدي كروبي
حزب جمهوريت ايران اسلامي(حزب جمهورية إيران الإسلامية):رسول منتجب نيا
حزب اسلامي كار(حزب العمل الإسلامي):حسين كمالي
سازمان عدالت و آزادي ايران اسلامي(منظمة الحرية والعدالة الإسلامية الإيرانية):امير طاهري
حزب نداي ايرانيان(حزب نداي الإيراني):صادق خرازي
حزب اتحاد ملت ايران اسلامي(حزب وحدة أمة إيران الإسلامية):علي شكوريراد
مجمع مدرسين و محققين حوزه علميه قم(جمعية علماء وباحثي قم):سيد حسين موسوي تبريزي
انجمن اسلامي جامعه پزشكي ايران(الجمعية الإسلامية للمجتمع الطبي الإيراني):محمدرضا ظفرقندي
مجمع نيروهاي خط امام(جمع قوى خط الإمام):سيد هادي خامنئي
حزب همبستگي ايران اسلامي(حزب التضامن الإسلامي الإيراني):علياصغر احمدي
حزب مردمسالاري(حزب الدومقراطية):مصطفي كواكبيان
حزب اراده ملت ايران(حزب إرادة الأمة الإيرانية):احمد حكيميبور
جمعيت زنان جمهوري اسلامي(جمعية نساء الجمهورية الإسلامية):زهرا مصطفوي
مجمع اسلامي بانوان(المجمع الإسلامي للسيدات):فاطمه كروبي
خانه كارگر(حزب دار العمال):عليرضا محجوب

٣- الإعتداليون

كارگزاران سازندگي(حزب كوادر البناء):غلامحسن كرباسجي
حزب اعتدال و توسعه(حزب الاعتدال والتنمية):محمدباقر نوبخت
حزب مستقل و اعتدال ايران(حزب الاستقلال والاعتدال الإيراني):قدرتعلي حشمتيان
حزب اسلامي رفاه كارگران(الحزب الإسلامي لرعاية العمال):حسن فرجي

٤- الأقليات

جماعت دعوت و اصلاح(جماعة الدعوة والإصلاح في إيران)
اخوانالمسلمين:عبدالرحمان بيراني
جبهه متحد كرد(الجبهة المتحدة الكردية)القومية الكردية:رحيم فرهمند

وفيما يتعلق بدور الأقليات في اللعبة الانتخابية، تجدر الإشارة إلى أن عدداً من مقاعد مجلس الشوري الإسلامي(البرلمان) مخصصة للأقليات الدينية، وهو ما يتجاوز التقسيمات الجغرافية والديموغرافية.

وبحسب المادة ٦٤ من الدستور، ينتمي خمسة من إجمالي عدد البرلمانيين إلى الأقليات الدينية، بالترتيب التالي: الزرادشتيون والكليميون ممثل واحد لكل منهم، والمسيحيون الآشوريون والكلدانيون ممثل واحد، والمسيحيون الأرمن من الجنوب والشمال ممثل واحد لكل منهما.

مجلس الشورى الإسلامي في إيران.. واجباته وصلاحياته

وكالة ميهرالايرانية

بعد الثورة الإسلامية في فبراير عام ١٩٧٩، تغير اسم «مجلس الشورى الوطني» في فترة النظام البهلوي إلى «مجلس الشورى الإسلامي»، واختارت إيران «الأول من ديسمبر» في تقويمها يوم «المجلس» بمناسبة ذكرى استشهاد آية الله «سيد حسن مدرس».

وأجريت خلال العقود الأربعة الماضية حتى الآن، ١١ جولة انتخابية لاختيار نواب البرلمان وستجرى الجولة الثانية عشرة منها في الأول من مارس المقبل لتعيين ٢٩٠ ممثلاً لمدة أربع سنوات.

شروط الترشح للانتخابات البرلمانية

يجب أن تتوفر في المرشحين للانتخابات سلسلة من الشروط العامة والخاصة، بعضها: أن يكون من رعايا الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والحصول على درجة الماجستير سارية المفعول أو ما يعادلها على الأقل، وعدم الإدانة وارتكاب جريمة متعمدة، وعدم الانتماء إلى الأحزاب والجماعات السياسية أو الاجتماعية، عدم الانخراط في الاتجار بالبشر أو الذخيرة أو الأسلحة أو المخدرات أو المؤثرات العقلية أو غسيل الأموال وغيرها.

ومن الشروط الضرورية الأخرى لخوض انتخابات مجلس الشورى الإسلامي، هي: الاعتقاد والالتزام بالإسلام، والإيمان بنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقيم الثورة ومبدأ ولاية الفقيه المطلقة، والإيمان بالدستور.

واجبات وصلاحيات مجلس الشورى الإسلامي

لمجلس الشورى الإسلامي في إيران صلاحيات وواجبات واسعة وثقيلة. وتنص البنود العديدة الواردة في الدستور في الفصل السادس على هذه القضية. ومن أهم واجبات وصلاحيات البرلمان ما يلي:

١- إن المهمة الأهم والأساسية لمجلس الشورى الإسلامي هي التشريع. وللبرلمان أن يسن القوانين في أي مجال يراه ضروريا

٢- له الحق في تقديم المشاريع القانونية ومراجعتها، وكذلك حق النظر في مشاريع القوانين الحكومية

٣- له الحق في اعتماد الاستفتاءات في القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية البالغة الأهمية

٤- فرض أي نوع من الضرائب وتحديد الإعفاءات والتنازلات أو تقليل الضريبية

٥- إقرار الموازنة السنوية للدولة، والتي تعدها الحكومة على شكل مشروع قانون

٦- الموافقة على تعليق الانتخابات أثناء الحرب والاحتلال العسكري للبلاد في جزء من البلاد أو كلها لمدة معينة

٧- وصف وتفسير القوانين العادية

٨- حق البحث في كافة شؤون البلاد

٩- اعتماد المعاهدات والاتفاقيات الدولية

١٠- الموافقة على أي تغييرات في الخطوط الحدودية على شكل تعديلات جزئية، مع مراعاة المصالح وغيرها.

١١- الموافقة على فرض الأحكام العرفية في حالات الحرب والطوارئ و...

١٢- إن أخذ أو إعطاء القروض أو المساعدات الأجنبية والمحلية بدون مقابل من قبل الحكومة يجب أن تتم بموافقة مجلس الشورى الإسلامي.

١٣- الموافقة على الاستعانة بالخبراء الأجانب في الحالات الضرورية

١٤- كل نائب مسؤول أمام الأمة بأكملها وله حق التعليق على كافة شؤون البلاد الداخلية والخارجية

١٥- منح الثقة لمجلس الوزراء

١٦- له الحق في توجيه السؤال إلى رئيس الجمهورية والبرلمانيين والوزراء عن مهامهم. وبعد طرح السؤال، يتعين على الرئيس المثول أمام البرلمان خلال شهر على الأكثر والوزير خلال ١٠ أيام للإجابة على السؤال.

١٧- استجواب مجلس الوزراء أو أي من الوزراء. ويمكن اقتراح الاستجواب في البرلمان إذا وقعها ما لا يقل عن ١٠ نواب

١٨- استجواب الرئيس . يمكن اقتراح استجواب رئيس الجمهورية في البرلمان، في حال حصوله على ٣١ توقيعل على الأقل من قبل النواب. وبعد سماع إيضاحات النواب المعارضين والمؤيدين ورد الرئيس، وفي حال صوت أغلبية إجمالي ٣٢ نائبا لصالح عدم كفاية الرئيس، فسيتم إخطار قائد الثورة بالوضع.

١٩- انتخاب ٦ قانونيين لمجلس صيانة الدستور بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية

٢٠- انتخاب عضوين من أصل ستة أعضاء في مجلس الإشراف على الإذاعة والتلفزيون

٢١- اختيار ١٠ أشخاص لعضوية مجلس مراجعة الدستور

من الهيكل الداخلي إلى تفاصيل المشاريع العاجلة

تأتي هيئة الرئاسة في أعلى هيكلية مجلس الشورى الإسلامي في إيران وتتكون من الرئيس ونائبيه وستة أمناء وثلاثة كتبة، يتم انتخابهم لمدة سنة واحدة.

ومن أجل مراجعة وتعديل واستكمال مشاريع القوانين الحكومية والخطط القانونية الأخرى، تم تشكيل لجان مختلفة في البرلمان. ويشترط على كل نائب، باستثناء رئيس البرلمان، قبول عضوية إحدى اللجان الدائمة التي يتم انتخابه وتعيينه فيها. ويمكنه، إذا رغب، المشاركة في اللجان الأخرى للبرلمان مع حق التعليق ودون حق التصويت. وفي كل شهر، يتم تسليم تقرير عمل اللجان إلى هيئة رئاسة البرلمان لإبلاغه إلى النواب عبر النسخ والتثبيت على اللوحة الإعلانية.

لدى الأقليات الدينية الرسمية في إيران خمس دوائر انتخابية للانتخابات البرلمانية، والتي تضم ما مجموعه خمسة نائبين عنهم. ينتخب الزرادشتيون والكليميون ممثلاً واحداً لكل منهم، وينتخب المسيحيون الآشوريون والكلدانيون معاً ممثلاً واحداً، وينتخب المسيحيون الأرمن في الجنوب والشمال ممثلاً واحداً لكل منهم. يؤدي ممثلو الأقليات الدينية في البرلمان القسم على كتابهم المقدس.

وفيما يتعلق بالخطط أو مشاريع القوانين، تجدر الإشارة إلى أن «الخطة» هي اقتراح أعضاء البرلمان و«مشروع القانون» هو اقتراح الحكومة. وبحسب اللائحة الداخلية للبرلمان، فإن الخطط أو مشاريع القوانين العاجلة تأتي على ثلاثة أنواع؛ عاجل، عاجل جدا، عاجل جدا جدا. الخطط ومشاريع القوانين العاجلة، بعد إقرارها العاجل في البرلمان، تحال إلى اللجنة المختصة ويتم النظر فيها مباشرة، وفور استلام البرلمان تقرير اللجنة المعنية، يتم وضعها على جدول أعمال البرلمان، ويتم تحديد مصيرها في الجلسة الأولى.

إن الخطط ومشاريع القوانين العاجلة جدا، وبعد الموافقة عليها في البرلمان، تتم طباعتها ونسخها وتوزيعها على النواب مباشرة؛ ومن ثم، ومن دون إحالتها إلى اللجنة المعنية، يجب طرحها في البرلمان بعد ٢٤ ساعة.

والخطط ومشاريع القوانين العاجلة جدا جدا، وبعد اعتمادها تصنيفها في البرلمان، تتم مناقشتها والنظر فيها في نفس الاجتماع، وتكون سارية بعد الموافقة عليها من قبل ٣٢ عضوا حاضرا. الجدير بالذكر، إن هكذا مشاريع وخطط هي للحالات الطارئة والحساسة.

تجدر الإشارة إلى أن كافة موافقات البرلمان تحال رسمياً إلى مجلس صيانة الدستور، فإذا لم يبد مجلس صيانة الدستور اعتراضه خلال ١٠ أيام من تاريخ الإخطار أو بعد انتهاء فترة التمديد البالغة ١٠ أيام المذكورة أعلاه، يتم إبلاغ الموافقات من قبل البرلمان إلى مكتب الرئاسة الجمهورية للتوقيع عليها.

كيفية تصويت النواب في البرلمان

يتم التصويت في البرلمان بعدة طرق:

١- التصويت بالقيام

٢- التصويت بالمفتاح الكهربائي

٣- التصويت العام بالورق

٤- التصويت السري بالورقة

ساحة المعركة..عشرة صراعات تفسر الشرق الأوسط الجديد

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة

ما زال مستقبل منطقة الشرق الأوسط يهيمن بشكل كبير على النقاشات الجارية في الدوائر الأكاديمية والسياسية الغربية، بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي تمثلها المنطقة بالنسبة لأمن واقتصاد النظام الدولي الذي يشهد تحولات عميقة؛ ومن بينها عودة التنافس بين القوى الدولية، ويُعد الصراع على المنطقة أحد أهم مظاهرها.

وفي هذا الإطار، نظم مركز «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة»، في ٢٢ فبراير ٢٠٢٤، حلقة نقاش، استضاف فيها د. كريستوفر فيليبس، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كوين ماري البريطانية، لمناقشة كتابه الجديد المقرر صدوره في مارس ٢٠٢٤ بعنوان «ساحة المعركة: عشرة صراعات تفسر الشرق الأوسط الجديد»، والذي يقدم استكشافاً شاملاً لجيوسياسات الشرق الأوسط من خلال تحليل عشرة صراعات رئيسة بالمنطقة، إذ تتقاطع هذه الصراعات مع عدد من الفاعلين الدوليين والإقليميين.

جدير بالذكر أن كريستوفر فيليبس سبق له أن عمل في وحدة الاستخبارات التابعة لمجلة

> ما زال مستقبل منطقة الشرق الأوسط يهيمن على نقاشات الدوائر الغربية

«الإيكونوميست»، كما حصل على درجة الدكتوراه والماجستير في العلاقات الدولية من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، والبكالوريوس من جامعة كامبردج، وهو مؤسس ومدير مجموعة الاستشارات الدولية «أكاديميا إنترناشيونال».

صراعات معقدة:

أشار فيليبس النقاش إلى عشرة صراعات رئيسية في منطقة الشرق الأوسط، ومن أبرزها سوريا والعراق وفلسطين وليبيا واليمن ولبنان والقرن الإفريقي. وأوضح أن مفهومه للصراع في المنطقة لا يتضمن بالضرورة وجود صراع مسلح أو حرب أهلية أو إقليمية فقط، بل يشمل أيضاً حالة التصارع والانقسامات التي قد تتدهور في المستقبل القريب. وغالباً ما تكون الصراعات في المنطقة ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية الساعية لتعزيز مصالحها من خلال دعم بعض الأطراف ضد أطراف أخرى.

وأكد فيليبس مدى تعقيد الصراعات في الشرق الأوسط، وعدم عقلانية محاولة تفسيرها عبر عامل واحد (سواء كان ذلك البعد الديني أو الاقتصادي أو غيره)، وأن هذه الصراعات المركبة تحتاج أيضاً تفسيرات مركبة، تشمل بعض أو كل هذه العوامل مجتمعة. ويتجاوز هذا التأكيد ضرورة الفهم النظري للمنطقة، بل تتوقف عليه أيضاً السياسات الغربية تجاه الإقليم، والتي غالباً ما تتسم بالأحادية والتركيز فقط على بعض العوامل الدينية أو الطائفية أو تلك المتعلقة بالطاقة وغيرها.

شرق أوسط جديد:

طرح فيليبس ما اعتبره سمات الشرق الأوسط الجديد الذي ما زال في طور التشكل، وكانت المرحلة الفارقة في تأسيسه هي المرحلة التالية لاضطرابات ٢٠١١. ومن أهم ملامح هذه المرحلة، وفقاً لفيليبس، ما يلي:

١- تغير في الدور الأمريكي:

أعادت الولايات المتحدة ترتيب علاقتها بمنطقة الشرق الأوسط؛ بحيث لم تعد الفاعل الوحيد والمهيمن عليها؛ إذ يمكن القول إن المنطقة أصبحت الآن في مرحلة ما بعد الهيمنة الأمريكية. ومرحلة ما بعد الهيمنة هذه لا تعني انتهاء الدور الأمريكي؛ إذ رأينا في الآونة الأخيرة أن الولايات المتحدة تعيد تأكيد وجودها العسكري في الإقليم خلال حرب غزة الجارية. لكن إعادة تشكيل الدور الأمريكي تعني وجود حضور أوسع للفاعلين الإقليميين والدوليين المتنافسين على المنطقة.

> الكتاب يقدم استكشافاً شاملاً لجيوسياسات الشرق الأوسط

٢- زيادة حيوية وفاعلية القوى الإقليمية:

ارتفعت في الآونة الأخيرة قدرة القوى الإقليمية على التحرك واتخاذ القرارات بشكل شبه مستقل؛ إذ أشار فيليبس إلى الحالة التركية ودخولها المعترك السوري لفرض منطقة آمنة داخل الحدود السورية، بغض النظر عن الاعتراضات الأمريكية والغربية. كذلك، اتجهت دول الخليج العربية إلى الحفاظ على مصالحها وتأكيد رؤيتها المستقلة عن «المصالح الغربية»، وفي حالات عديدة، تمكنت هذه القوى من تحقيق دور إيجابي في حل النزاعات والصراعات الإقليمية.

٣- زيادة عدد الدول غير المستقرة:

على العكس من المراحل السابقة في تاريخ المنطقة ما بعد الاستقلال والتي تميزت بوجود حالات محدودة للصراع؛ هناك اتساع لعدد الدول الضعيفة وغير المستقرة، أو التي على شفير الانهيار في المنطقة. وبعض هذه الدول كانت قوى فاعلة على الساحة الإقليمية مثل سوريا والعراق؛ إذ أصبحت ساحات معارك للنفوذ بين القوى الخارجية التي تحاول إعادة توجيه صناعة القرار في مثل هذه الدول.

٤- تزايد الفاعلين المسلحين من غير الدول:

أشار فيليبس إلى تزايد دور ومكانة وتأثير الجماعات المسلحة من غير الدول في توجيه الأحداث والتأثير فيها. وتتنوع هذه الجماعات بين الحركات الإرهابية العابرة للحدود مثل داعش والقاعدة، أو المليشيات التابعة لبعض الدول مثل إيران التي تحاول توظيف هذه الجماعات في صراعها من أجل النفوذ في المنطقة.

ما بعد الولايات المتحدة:

ركز فيليبس بشكل خاص على ماهية ومستقبل الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، إذ تساءل عن إمكانية الحديث عن شرق أوسط ما بعد الولايات المتحدة. وأكد أن الحضور الأمريكي في المنطقة سيظل مستمراً بالنظر إلى حجم الوجود العسكري الآخذ في الاضطراد على الرغم من محاولات الانسحاب الأمريكي من المنطقة؛ إذ تفرض الصراعات نفسها، مع استمرار الخطر الإيراني، والحرب الأخيرة في غزة. وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية الحالية

> سمات الشرق الأوسط الجديد الذي ما زال في طور التشكل،

لم تول اهتماماً كبيراً بالمنطقة، فإنها وجدت نفسها مرة أخرى منخرطة بشكل أكبر في سياساتها، على نحو أصبح يرتد عليها في الداخل. وقد تحاول الإدارة الأمريكية القادمة، في حال قدوم الجمهوريين بقيادة دونالد ترامب مرة أخرى إلى البيت الأبيض، ممارسة سياسة انعزالية، إلا أن سلوكها سيكون غير متوقع.

وعن احتمالات ملء الصين للفراغ المحتمل الناتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، استبعد فيليبس هذا الاحتمال، استناداً إلى معايير ثلاثة هي:

١- القدرة والرغبة الصينية:

يرى فيليبس أن الصين غير قادرة على القيام بما تقوم به الولايات المتحدة؛ نظراً لأن الصين ببساطة لا تملك القدرات العسكرية الكافية لذلك (في إشارة على سبيل المثال إلى أعداد حاملات الطائرات الصينية مقارنةً بنظيرتها الأمريكية). كما ذكر أن بكين غير راغبة في تحمل هذا العبء، أو نشر قوات لها بالمنطقة، واستراتيجيتها ما تزال هي ترك العبء الأمني على الولايات المتحدة طالما يعني هذا استمرار مصالحها الاقتصادية.

٢- مدى استعداد وقبول دول الشرق الأوسط:

يبدو أن دول المنطقة نفسها غير راغبة في استبدال الدور الأمريكي على الأقل في هذا التوقيت، وذلك لعدد من الاعتبارات؛ بعضها تاريخي وبعضها الآخر مرتبط بحجم المصالح المتشابكة بين الأطراف وبعضها بعضاً.

٣- رفض الولايات المتحدة:

يرى فيليبس أن دور الولايات المتحدة قد يتراجع في منطقة الشرق الأوسط، إلا إنها لن تسمح بأي حال من الأحول بأن تحل الصين محلها في المنطقة.

في ختام حلقة النقاش، أكد فيليبس أنه من الخطأ تصور أن منطقة الشرق الأوسط مجرد ساحة للصراع بين القوى الدولية، فهذا تبسيط لوضعها الحقيقي. كما أن القوى الإقليمية أظهرت قدرة على التحرك بحرية. بيد أن ما تحتاجه هو وجود تنظيم لهذه التحركات وتنسيق المصالح، بما يعيد ترتيب بنية الأمن في المنطقة ويحقق مصالحها واستقرارها. وقد يُستبعد هذا الاتجاه في المستقبل القريب بالنظر إلى مدى تعقيد الصراعات، إلا أن احتمالات تحقيقه ما زالت واردة.

سيلين أويسال:

الدور الدبلوماسي الفرنسي في الشرق الأوسط ما بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر

***معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى**

في ٢٨ كانون الثاني/يناير، استضافت باريس محادثات بين مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين وقطريين ومصريين بشأن صفقة مقترحة لإطلاق سراح المزيد من الرهائن وتطبيق هدنة طويلة المدى. وكان هذا الحدث مثالاً جيداً على دور فرنسا في أزمة غزة وهو: مد الجسور بين الجهات الفاعلة الغربية والشرق أوسطية على الرغم من نفوذها المحدود على أرض الواقع. ومع تطور الحرب بين «حماس» وإسرائيل وغيرها من الأزمات، هل تتمكن فرنسا من أن تصبح إحدى الدول الأوروبية القليلة التي تحجز لنفسها مكاناً في المشهد الدبلوماسي الإقليمي؟

فهم «تأرجح البندول»

تَعرّضَت المقاربة التي اتبعتها فرنسا في التعامل مع أزمة غزة لانتقاداتٍ من كلا الجانبين. فقد استنكر بعض المراقبين المسار الذي يرون أنه يزداد تأييداً لإسرائيل، بينما اتهم آخرون باريس بالخروج من صف الغرب. ومن جانبها، تدعو فرنسا إلى تبني «موقف متوازن» يقوم على ثلاث ركائز هي الأمنية والإنسانية والسياسية.

قبل مطلع هذا القرن، كان المسؤولون الفرنسيون يركزون على إقامة علاقات مميزة مع العالَم العربي، في زمنٍ لم يكن فيه هذا العالَم منقسماً وضعيفاً كما هو الحال اليوم. وقد خضعت هذه السياسة لتدقيق متزايد

في أوائل العقد الأول من القرن الحالي في عهد الرئيس جاك شيراك. وعلى الرغم من أنه حافظ على عدة جوانب من نهج التحالف مع العرب (على سبيل المثال، معارضة غزو العراق عام ٢٠٠٣)، إلا أنه سعى أيضاً إلى تحسين العلاقات مع إسرائيل – وهو الجهد الذي أكد عليه الرئيس نيكولا ساركوزي.

وأدى تضامن فرنسا الثابت مع إسرائيل بعد هجمات ٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى تأكيد الطبيعة الدائمة لهذا التوجه الاستراتيجي.

وما دفعها أيضاً إلى إظهار الدعم السياسي وتنفيذ إجراءات لمكافحة الإرهاب هو واقع كون ٤١ مواطناً فرنسياً من بين ضحايا الاعتداء، ولا يزال هناك ثلاثة محتجزين من بين الرهائن. وعلى وجه التحديد، ركزت باريس على فرض عقوبات على «حماس»، وشمل ذلك إطلاق مبادرة «الاتحاد الأوروبي» مع إيطاليا وألمانيا لتشكيل نظام أوروبي يستهدف قادة الحركة.

وفي الوقت نفسه، كانت فرنسا أول دولة غربية كبرى تدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة. ففي «الأمم المتحدة»، صوتت لصالح القرارين البرازيلي والإماراتي بشأن هذا الموضوع، على الرغم من استخدام الولايات المتحدة حق النقض على هذين القرارين. كما وافقت على القرارين الأردني والمصري اللذين تبنتهما «الجمعية العامة للأمم المتحدة»، على عكس بعض الدول الأخرى في «الاتحاد الأوروبي».

بالإضافة إلى ذلك، شدد المسؤولون الفرنسيون بشكلٍ متزايدٍ على أن اتخاذ خطوات نحو إقامة دولة فلسطينية هو أمرٌ لا بد منه لأي تسوية سياسية في «اليوم التالي» بعد انتهاء حرب غزة. كما أدانوا تصريحات الوزيرين الإسرائيليين بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير التي تدعو إلى التهجير القسري للفلسطينيين، وإعادة بناء المستوطنات الإسرائيلية في غزة، وبناء ١٨٠٠ وحدة

> **تواصل باريس تفضيل المقاربة المتعددة الأطراف التي تضم شركاء رئيسيين**

استيطانية في القدس الشرقية.

وسعت فرنسا إلى الاضطلاع بدورٍ نشطٍ على الجبهة الإنسانية أيضاً. ففي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت المؤتمر الإنساني الدولي الأول لغزة، وزادت بشكلٍ كبيرٍ مساعداتها الأحادية إلى ما مجموعه ١٠٠ مليون يورو لعام ٢٠٢٣، من بينها ٧٧ مليون يورو لمؤسسات الأمم المتحدة.

ولتفسير هذا التأرجح الواضح بين تقديم الدعم الكامل لإسرائيل واتباع «نهج أكثر عدالة»، لاحظ بعض المراقبين واقع كَون المجتمعين اليهودي والمسلم في فرنسا من بين أكبر المجتمعات في أوروبا. ومع ذلك، يمكن فهم تصرفات فرنسا أيضاً على أنها بمثابة تكتيك دبلوماسي متعمد يهدف إلى إبقاء القنوات مفتوحة مع أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة.

التركيز القوي على الشركاء الإقليميين

بهدف ضمان كفاءة عملية صنع السياسات الفرنسية وشرعيتها في الشرق الأوسط وتجنب تغذية سردية «الغرب مقابل بقية العالَم»، لطالما فضلت باريس المبادرات والصيغ التي تشمل الجهات الفاعلة الإقليمية. ففي لبنان، على سبيل المثال، عملت بشكلٍ وثيقٍ مع مصر وقطر والسعودية للتوسط في الأزمات السياسية المتكررة، وغالباً ما تم ذلك بالتشاور مع الولايات المتحدة. وفي

أعقاب الانفجار المدمر في مرفأ بيروت عام ٢٠٢٠، دخلت باريس في شراكة مع الرياض لإنشاء آلية إنسانية مشتركة.

ومن المؤكد أن فرنسا انضمت إلى الحلفاء الغربيين في التوقيع على عدة إعلانات مشتركة فور نشوب هجمات السابع من تشرين الأول/أكتوبر. لكنها سرعان ما عادت إلى نمطها المفضل المتمثل في المشاركة الإقليمية. ففي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، استقبل الرئيس ماكرون وزراء خارجية دول «الجامعة العربية» ووفداً من «منظمة التعاون الإسلامي».

كما قام ماكرون ووزيرا الخارجية والقوات المسلحة برحلات متعددة إلى المنطقة، وأجروا مكالمات هاتفية مع مختلف القادة، من بينهم الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي.

وأعطت المساعدات الإنسانية بُعداً ملموساً لعملية التواصل هذه، لا سيما مع الأردن وقطر. ففي كانون الثاني/يناير، رتبت الدوحة وباريس عمليات تسليم أدوية لرهائن غزة، وهو ما يُعد تقدُّماً نادراً تم إحرازه في المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل و«حماس». علاوةً على ذلك، تقوم القوات العسكرية الفرنسية بتنسيق علاج المدنيين الفلسطينيين المصابين مع قطر، بما في ذلك عمليات الإجلاء الطبي إلى الدوحة.

وشاركت فرنسا مع الأردن في تنفيذ عمليات مشتركة للإسقاط الجوي، نظراً للقيود الشديدة المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة. كما تدعم المستشفى الميداني التابع للمملكة في خان يونس.

علاوةً على ذلك، أكد موقف فرنسا تجاه التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في البحر الأحمر على إحجامها عن الانحصار في صيغ غربية علنية. فقد ذُكرت باريس من بين الدول المشارِكة في «عملية حارس الازدهار»، التي تهدف إلى مواجهة التهديدات المتصاعدة ضد الشحن التجاري على طول طرق التجارة الإقليمية الحيوية. إلا أن

> **باريس تتفهم الدور الذي تلعبه واشنطن في تحقيق الاستقرار الإقليمي**

قواتها لم تشارك في ضربات الدول المتحالفة ضد أهداف الحوثيين في اليمن.

وفي الوقت نفسه، دعا الرئيس ماكرون إلى زيادة التعاون في مضيق هرمز والبحر الأحمر خلال قمة «المجلس الأوروبي» في كانون الثاني/يناير، ومن المرجح أن يتم نشر مهمة بحرية تابعة «للاتحاد الأوروبي» قريباً – على الرغم من الأهداف المدروسة التي تعكس الحذر الذي أبدته باريس وروما وغيرهما من عواصم «الاتحاد الأوروبي» الأخرى بشأن هذه القضية.

خيارات للتعاون الفرنسي الأمريكي

بغض النظر عن التحفظات، تدرك فرنسا جيداً أن الولايات المتحدة تحمل مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط. ونظراً لأن الهدنة في غزة قد تكون في متناول اليد، مما قد يفسح المجال لدبلوماسية أوسع نطاقاً في مختلف أنحاء المنطقة، فبإمكان باريس وواشنطن أن توحّدا جهودهما بطرق متعددة.

على سبيل المثال، يبدو أنهما تتفقان على إعادة «السلطة الفلسطينية» إلى غزة وإحياء حل الدولتين على المدى الطويل، على الرغم من خلافاتهما حول وقف إطلاق النار وشكوكهما بشأن اليوم التالي. ومع ذلك، قد لا تنظر واشنطن إلى فرنسا كجهة فاعلة رئيسية في هذه القضايا.

وبالتالي، يمكن أن تستفيد باريس من علاقاتها

الممتازة مع السعودية، التي ستؤدي عملية صنع القرار التي تتخذها الرياض دوراً رئيسياً في صياغة مستقبل المنطقة. على سبيل المثال، يمكنهما الضغط من أجل إحياء حل الدولتين كجزءٍ من استراتيجية أوسع نطاقاً تهدف إلى مواجهة إيران.

وعلى المدى القصير، بإمكان فرنسا والولايات المتحدة تنسيق جهودهما بشأن لبنان بشكلٍ مفيد للغاية. فهما تتفقان على ضرورة تجنب اندلاع حرب شاملة بين إسرائيل و«حزب الله». وبناءً على ذلك، سعتا إلى إنشاء تسوية مؤقتة جديدة على الحدود، تتضمن انسحاب «حزب الله»، وبعض الترتيبات المرتبطة بالأراضي بين لبنان وإسرائيل، والجهود المبذولة لتعزيز دور «قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان» («اليونيفيل») والجيش اللبناني.

وفي الواقع، تمتلك باريس عدة أدوات نفوذ في لبنان.

أولاً، لديها ٧٠٠ عنصر من ذوي الخوذات الزرقاء على الأرض كجزءٍ من قوات «اليونيفيل»، وهي الجهة المسؤولة عن القضايا اللبنانية في «مجلس الأمن».

ثانياً، تكثفت مشاركتها الطويلة الأمد في العملية السياسية للبنان منذ انفجار مرفأ بيروت والأزمات اللاحقة. كما أن فرنسا والولايات المتحدة عضوان في المجموعة الخماسية، المؤلفة من خمس دول (من بينها مصر وقطر والسعودية) التي تعمل على تسهيل عملية تعيين رئيس الجمهورية، وهذه العملية لا تزال معلقة بعد مرور نحو عامين على الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

وفي المرحلة القادمة، يجب أن يتمثل الهدف في ضمان أن الوساطة التي تقودها الولايات المتحدة تمنح النخب الحاكمة في بيروت حافزاً لملء الفراغ بدلاً من تقديم ذريعة أخرى لتبرير المأزق الراهن. وهذا أمر بالغ الأهمية لأن الرئيس اللبناني الجديد يمكن أن يسهّل تنفيذ الجهود الدبلوماسية الأوسع نطاقاً – وهي فرصة ستضيع إذا سئمت واشنطن من الخدع السياسية في

> **فرنسا والولايات المتحدة عضوان في المجموعة الخماسية**

بيروت وقررت إنفاق طاقتها حصرياً على اتفاق حدودي.

وفي دول أخرى، يمكن أن تتعاون فرنسا والولايات المتحدة في صياغة نهاية مهمة التحالف ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» – وتحديداً داخل العراق، حيث لفرنسا أيضاً قوات على الأرض. وقد رحبت باريس بالحوار الأمريكي العراقي حول هذا الموضوع، وأعربت عن استعدادها لزيادة التعاون العسكري الثنائي مع بغداد. كما تدرك أهمية التنسيق بين فرنسا والولايات المتحدة بشأن إدارة المرحلة الانتقالية وإعادة تحديد الأهداف الاستراتيجية في العراق.

ولا تزال معالجة المسألة المتعلقة بالأنشطة النووية الإيرانية في غاية الأهمية أيضاً؛ فهذه الأنشطة لم تتوقف أبداً عن كونها أولويةً بالنسبة للمسؤولين الفرنسيين، الذين لطالما نصحوا بعدم اتباع المقاربة التي تعتبر أن «غياب الصفقة يعني غياب الأزمة». ومع ذلك، مع اقتراب ولاية الرئيس بايدن الحالية من نهايتها، قد تكون الفرصة الزمنية المتاحة للحليفين محدودة من أجل التعاون بشكلٍ ملحوظٍ في جميع هذه القضايا، لأنه من السابق لأوانه تقييم عواقب السياسة الخارجية الناتجة عن أي تغيير محتمل في الإدارة الأمريكية.

*سيلين أويسال هي زميلة زائرة في معهد واشنطن، ودبلوماسية في الإقامة من قبل «الوزارة الفرنسية لأوروبا والشؤون الخارجية».

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي